الدلالة الصوتية فى اللغة العربية

الدكتور
صالح سليم عبد القادر الفاخري
الأستاذ المساعد لعلم اللغة
بقسم اللغة العربية - كلية التربية
جامعة الفاتح

الناشر
المكتب العربى الحديث
تليفاكس : 034846489
الإسكندرية ج.م.ع

الدلالة الصوتية في اللغة العربية

الدكتور صالح سليم عبد القادر الفاخري
الأستاذ المساعد لعلم اللغة
قسم اللغة العربية .. كلية التربية، جامعة الفاتح

المكتب العربي الحديث
الإسكندرية ت: ٤٨٤٦٤٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلي

والديّ العزيزين تحية تقدير ووفاء

وإلى روح فقيد العلم والمعرفة عبد الله محمد الهوني متضرعا إليه عز وجل أن يجعل الدرجات العلى من الجنة مستقره مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وأن يلهمنا السير على هديه واقتفاء أثره إلى أن يجمعنا به مستقر رحمته.

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، أحمده سبحانه وتعالى حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وأصلي وأسلم على صفوة خلقه وأشرف رسله سيد الأولين والآخرين محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد

فقد استرعت قضية الألفاظ ودلالتها الباحثين في مختلف فروع المعرفة، فتناولها بالدرس والتحليل الفلاسفة واللغويون والرياضيون وغيرهم، وكان كثير من هؤلاء يرى أن الصلة بين اللفظ ومدلوله صلة طبيعية، وأن اللفظ يكتسب دلالته بالطبع، غير أن هذه الألفاظ كثيرا ماكانت تقصر دلالتها عن التعبير بما يشعرون به، فاضطر كثير منهم إلى ترك البحث في هذه القضية بادئ الأمر، ثم هجر الألفاظ نهائيا، والاستعاضة عنها بالرموز، وهذا ما فعله الرياضيون.

أما اللغويون والفلاسفة فإن الجدل قد استمر بينهم سنين طويلة بعضهم يرى أن العلاقة بين اللفظ ومدلوله طبيعية، بينما يرى بعضهم الآخر أن تلك العلاقة اعتباطية لاتخضع لمنطق أو نظام مطرد، وكان كل فريق من هؤلاء يحشد الحجج والبراهين التى يدعم بها رأيه ويبطل بها حجج خصمه.

ولم يكن لغويُّو العربية بدعا من هؤلاء، فما أن استقامت لهم قواعدهم التى وضعوها ليعرفوا بها جيد الكلام من رديئه حتى انصرف نفر منهم يبحث فى الألفاظ وإيحاءاتها.

ولعل أول من انتبه إلى هذا الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يرجع إليه الفضل في وضع كثير من علوم العربية مثل: النحو، والمعاجم، والعروض، حيث جاءت عنه بعض المحاولات التي قام فيها بربط الألفاظ بمدلولاتها، ويتضح

ذلك من تحليلاته لحكايات أصوات الأشياء فقد ربط إطالة الحكاية وترجيعها بالصوت نفسه، فإذا توهم الحاكي استطالة في صوت المصوّت حاكاه بمقاطع طويلة، أما إذا توهم ترجيعا فإنه يحاكيه بمقاطع مكررة .

ثم جاء من بعده سيبويه ونبّه إلى نوع آخر من هذه الإيحاءات، وهو ماتوحي به كل صيغة من الصيغ الصرفية من معانٍ مجردة.

وقد بلغت هذه البحوث ذروتها على يد أبى الفتح عثمان بن جني الذي استوعب كافة الأبحاث التي قام بها سابقوه فاحتذاها وقام على هديها يلتمس مواضع أخرى تكون الصلة فيها واضحة جلية بين الألفاظ ومدلولاتها، فاستطاع بفضل عقليته الفذة وبصيرته الثاقبة الاهتداء إلى أنواع أُخَرَ من هذه الإيحاءات، مثل دلالة أصوات الهجاء وزوائد الصيغ وحركات البنية.

وفي العصر الحديث حاول اللغويون البحث في هذا الموضوع، غير أنه لما كانت بعض اللغات قد قطعت شوطا كبيرا في التطور بحيث انعدمت الصلة الصوتية بين الألفاظ ومدلولاتها، فإنّهم وقفوا حيارى مدهوشين أول الامر بين ما رواه لهم السلف وما وجدوا عليه لغاتهم، ثم انتهى كثير منهم إلى رفض هذا المبدأ.

بيد أن هذا الموقف لم يمنع نفرا من المحدثين من الإيغال في البحث حتى انتهى بهم هذا إلى القول بأن هناك نوعا من الألفاظ يمكن ملاحظة الصلة بينها ومدلولاتها، وبخاصة تلك التي تحاكي أصوات الطبيعة، ويأتي في مقدمة هؤلاء دي سوسير وجسبرسن وهامبلت، وبلومفيلد.

أما لغويو العربية وكتّابها فإن من كانت لهم قدم راسخة في التراث بحيث ألمّ إلماما تاما بطبيعة العربية وخصائصها، فإنه ناقش الموضوع وانتهى نقاشه إلى التسليم بوجود صلة مّا بين الأصوات ومدلولاتها، وهذا مانجده عند أحمد فارس الشدياق، وعباس محمود العقاد، وصبحى الصالح، ومحمد المبارك، ومازن المبارك.

وإذا كانت هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في لغات أخرى فإنها في العربية أظهر، ذلك أن لغويي تلك اللغات القائلين بها لم يشيروا إلا إلى مظهر واحد منها وهو دلالة حكايات الأصوات المسموعة، ولما كانت هذه الحكايات قليلة إذا قيست بمفردات اللغة التي تعد بالآلاف، فإن عددا كبيرا من اللغويين سخر من هذا القول وعدّه محض هراء لاينبغي إضاعة الوقت في بحثه ومناقشته، وقد انساق وراء هذا القول عدد من لغويي العربية المحدَثين دونما مراعاة منهم للاختلاف الواضح بين طبيعة لغتهم واللغات الأخرى.

فاللغة العربية تتميز بخصائص عدة لاتوجد إلا في لغات قليلة مثل ظاهرة الإعراب، وقد لاتوجد البتة في لغة من اللغات مثل احتوائها على طائفة كبيرة من الأصوات الحلقية، ووجود صيغ صرفية تحمل دلالات معينة.

وإزاء هذا التمايز الواضح يمكن إضافة هذه الميزة الجديدة إلى الميزات السابقة وهي انفرادها دون غيرها بمظاهر أُخر للدلالة الصوتية تزيد على المظهر الذي لاحظه لغويو اللغات الأخرى في لغاتهم.

وهذا البحث يقوم على دراسة هذه الظاهرة التي لاحظها أولئك اللغويون في العربية بتلمس العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها، وهو بذلك يعد تطويرا لفكرة لغوية قديمة وداعيا لإعادة النظر في مبدأ عرفية العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها الذي قال به عدد من اللغويين، فضلا عن أنه استجلاء لجهود لغويي العربية في عصر التدوين، وهو أمر يغفله الباحثون المحدثون في علم اللغة ممن يتعرضون بالدراسة للحركة اللغوية في القرون الوسطى.

وتتلخص مظاهر الدلالة الصوتية عند لغويي العربية القائلين بها في الآتي:

1- دلالة حكايات الأصوات المسموعة .

2- دلالة حكايات الصيغ الصرفية .

3- دلالة الأصوات الهجائية .

4- دلالة النبر والتنغيم .

وتأسيسا على ذلك تتبعت بعض الظواهر اللغوية ذات الصلة بالمعنى، وانتهيت إلى إضافة مظاهر أخرى من مظاهر الدلالة الصوتية وهي:

1) دلالة الحركات، وهو ماتقوم به الحركات من بنيوية وإعرابية من أدوار في إبراز المعنى.

2) دلالة حكايات اللغات المذمومة وعيوب النطق، وهو ما يستفاد من تلك المصطلحات التي وضعها اللغويون للتعبير عن لغة مخالفة للفصحى أو للتعبير عن عيب نطقي، وهي مصطلحات غالبا ما تكون مطابقة لما تعبر عنه.

3) دلالة الاشتقاق من الأعيان وهو ما يمكن ملاحظته من صلة بين المشتق والمشتق منه.

4) دلالة النحت، وهو مايمكن ملاحظته من صلة بين اللفظ المنحوت والكلام المنحوت منه.

والدراسة لغوية، وهي تنصب على علم الدلالة من خلال المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، فمن المعلوم أن نكل منها ارتباطا بالآخر وجميعها تخدم علم الدلالة الذي هو فرع من فروع علم اللغة.

ولما كان هذا النوع من الدراسة لاينتمي إلى لغة معينة، فإن من مقتضيات البحث الاطلاع على كتب تتناوله في لغات أخرى، وهو أمر لايخلو من عسر لو لم يقم لغويو العربية المحدثون بالاشتغال بمسائل علم اللغة تأليفا وترجمة يستحقان التقدير والثناء، وهذا لايعني أن البحث يفتقر إلى مصادر أجنبية، فقد رجعنا إلى بعض المصادر الأجنبية ناقلين عنها مباشرة .

وهذا البحث هو محاولة لتقنين العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها ليكون مصدرا من مصادر تنمية اللغة العربية في ضوء ما وصل إليه علم اللغة الحديث من نتائج تحكم الصلة بين اللغة والمجتمع. ولتحقيق ذلك قسمت هذا البحث إلى أربعة فصول.

ففي الفصل الأول درست مسألة المعنى والمراحل التي قطعها علم الدلالة. ثم تناولت اللفظ ودلالته والكيفية التي يكتسب بها هذه الدلالة، مستعرضا آراء البلاغيين والفلاسفة واللغويين، ثم عرضت لأنواع الدلالات وهي النحوية والصرفية والصوتية، وقد وقفت عند هذه الأخيرة طويلا، وذلك لأنها محور البحث ولب الموضوع.

أما الفصل الثاني فقد درست فيه المظهر الأول من مظاهر الدلالة الصوتية، وهو دلالة حكايات الأصوات المسموعة، فعرضت لطائفة من الألفاظ التي تمثل حكايات أصوات الكائنات الحية والجمادات، كما عرضت لبعض مصطلحات اللغويين وهي مايسمونها باللغات المذمومة وعيوب النطق، ثم أنهيت هذا الباب بطرح قضية ذات صلة بالأصوات المسموعة، وهي قضية الأصول اللغوية.

درست في الفصل الثالث دلالة أصوات الهجاء وما في حكمها، فعرضت لأصوات العربية ومخارجها وصفاتها، والقيم الدلالية لها مفردة ومركبة، كما عرضت لتناوب هذه الأصوات في الدلالة، وهو ما يسمى «بالإبدال اللغوي»، ثم درست الحركات بنية وإعرابا، وما تؤديه من دور في إبراز المعنى، وكذلك النبر والتنغيم وما يستفاد منهما في إكساب اللفظ أو الجملة من معان جديدة.

أما الفصل الرابع فقد خصصته لدراسة القيم الدلالية للصيغ الصرفية وما في حكمها، فدرست دلالات أوزان الأفعال والمصادر والمشتقات وجموع التكسير ثم عرضت لظاهرتي الاشتقاق من الأعيان والنحت وما تحملانه من معان وما يمكن أن تؤديانه من دور في تنمية اللغة وزيادة ألفاظها.

وختمت البحث بخاتمة أجملتُ فيها أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة.

وقد حاولت أن تخرج هذه الدراسة لغوية خالصة دون أن تقع في زحمة التفاصيل التاريخية لذلك فإني لم أشأ أن أترجم ترجمة كاملة للغويين الذين

كنت أعرض لآرائهم بل أكتفي بالاسم وتاريخ الوفاة وربما تاريخ الميلاد.

وبعد، فلست أريد أن أختم هذه المقدمة قبل أن اقرر أن مظاهر الدلالة الصوتية التي ناقشتها في هذا البحث يمكن أن يفتح بها باب في مجال الدراسات المقارنة بحيث يتم تناولها في أكثر من لغة.

وأخيرا . فإن كنت قد وفّقت إلى شيء فذلك من فضل الله وبتوجيه من أستاذيّ الجليلين: الدكتور سعدون إسماعيل السويّح، والأستاذ محمد منصف القماطي اللذين لولا رعايتهما وتوجيههما ماخرج هذا العمل إلى الوجود، فالله أسأل أن يجزيهما عني وعن العلم خير الجزاء، وإن كنت قد أخطأت فعليّ وحدي تقع تبعت ذلك، وما عن قصد كان ولكني حاولت ما وسعتني المحاولة وعجزت وسائلي عن بلوغ ما طمحت إليه أمالي.

أسأل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يرزقنا السداد في الرأي، والثبات عليه، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على صفوة الخلق وأشرف الرسل محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. صالح سليم الفاخري

الفصل الأول

دراسات تمهيدية

1ـ مسألة المعنى .

2ـ علم المعنى .

3ـ اللفظ .

4ـ الدلالة .

5ـ أهمية الدلالة .

6ـ اكتساب اللفظ للدلالة .

7ـ أنواع الدلالات .

1ـ مسألة المعنى:

يقصد بالمعنى وجمعه معانٍ الدلالات[1] أو المدلولات التي يتفاهم بهـا النـاس عـن طريـق اللغـة. وقـد شـغلت هـذه الظـاهرة اللغويـة الإنسـان أمـدًا طويـلا، فاللغويون وغيرهم ممن عنوا بالفكر وتحليـل النصـوص الدينيـة والأدبيـة عكفـوا على بحث مسألة المعنى، وذلك لمعرفة ضوابط.

1. القدر المشترك بين الناس في التفكير .
2. استحسان النصوص الأدبية .
3. الفهم الدقيق للنصوص الدينية .

والمعنى أمر ذهني مجرد ينطبع في عقل الإنسـان مـن خـلال موقـف التعليـم والخبرة التى يمر بها. وقاعدته الأساسية أنه ـ في أضيق حدوده ـ اصطلاحي بـين أبناء اللغة، تقوم العوامل الدينية والاجتماعية والنفسية والسياسية وغيرهـا بـدور كبير في تكوينه وإقراره، فـالمتكلم عنـد إرادة الكـلام يعتمـد علـى رصيـده مـن المعاني، فهو يسترجعها ويختار منها المعنى المناسب لهذا الموقف أو ذاك.

وللكشف عن المعنى يتبين أن للألفاظ وتركيبها الصرفي والنحوي وسياقها أثـارا كبـيرة في المعنـى المسـتفاد مـن الكـلام اللغـوي. أمـا الـتركيب الصـرفي والنحوي، فكان ومازال يحظى بنصيب وافـر في الدراسـات اللغويـة، وكذلـك السياق، إذ يتناوله البلاغيون والنقاد. ويكشفون أثـره، وهـو مـا يطلقـون عليـه (مقتضى الحال). ولكن الألفاظ ـ على كثرة درسها ـ مازالت تفتقر إلى الـدرس اللغوي فهى لبنات الهيكل اللغوي وقوامه ودراساتها مفرقة في علوم شتى؛ منها المعجم، والبلاغة، والأصول.

2ـ علم المعنى:

حينما نهض لغويو العربية – في عصـر التدويـن – بـأمر تدوينهـا ودراستها

---

1) مايقتضيه اللفظ عند إطلاقه، المعجم الوسيط مادة عني .

اهتدوا إلى نوع من المعالجة العلمية للمعنى من خلال الألفاظ، وذلك ما أسموه (متن اللغة) في إطار ما أطلقوا عليه (فقه اللغة) بحثا عن أسرار اللغة وخصائصها.

وظهر في تلك الفترة وماتلاها لغويون بارعون تولوا جمع الألفاظ وتصنيفها وشرحها في معجمات وكتب متخصصة. نذكر منهم: أبا عمرو بن العلاء (ت157هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وأبا عمرو الشيباني (ت 206هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 210هـ)، وابن الأعرابي (ت 232هـ)، وأحمد بن فارس (ت 390هـ)، وأبا الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، وأبا منصور الثعالبي (ت 429هـ) وجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، وقد ترك هؤلاء اللغويون وغيرهم إرثا لغويا يبحث المعنى ويقعد لعلم يتولى دراسته، ولنا أن نذكر من كتبهم: معجم «العين» للخليل بن أحمد، وكتب «الخيل» و«الإبل» و«خلق الإ[illegible]»، لأبي عمرو الشيباني، وكتب «أسماء الوحوش» والإبل، و«خلق الإنسان»، و«الخيل»، و«الشاء»، و«الدارات»، و«النبات»، و«الشجر»، للأصمعي، وكتب «الأنواء»، و«صفة الزرع»، و«نسب الخيل»، لابن الأعرابي، وكتاب «فقه اللغة» و«أسرار العربية» للثعالبي.

غير أن اللغويين لم يلبثوا أن انصرفوا عن هذا النوع من التأليف ـ أعني المعجمات المتخصصة ـ إلى المعاجم الشاملة التي اتجه فيها أصحابها إلى ترتيب الألفاظ ترتيبا هجائيا، وكان أول هذه المعاجم ظهورا معجم «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت 321هـ) ثم سار على نهجه من جاء بعده.

ولم تقتصر دراسة المعنى على اللغويين وحدهم، بل تعدته إلى طوائف أخرى، لعل أشهرها علماء البلاغة، الذين اهتموا به اهتماما كبيرا وبخاصة عندما خلا لهم الميدان، بعد انسحاب اللغويين منه، فنحوا به منحى خاصا، وأطلقوا على بعض مباحثهم (علم المعاني) مما أدى إلى إبعاد المعنى عن دائرة البحث اللغوي بمعناه التخصصي.

وكان أول من عرض منهم لهذا الموضوع، بشر بن المعتمر (ت 210 هـ)،

في صحيفته التي تحدث فيها، عن المتكلم وما ينبغي أن يتوافر له من حسن الاستعداد للكلام، وماينبغي أن يتوافر لكلامه، من الجمل والإمتاع، وما ينبغي أن يسود من الملاءمة التامة بين الألفاظ والمعاني، وبين الكلام وطبقات السامعين[1]، كما عرض له الجاحظ (ت 255هـ) في مختلف مؤلفاته وبخاصة «البيان والتبيين» و«الحيوان». وابن قتيبة (ت 276هـ)، في «الشعر والشعراء»[2]، وابن طباطبا (ت 322هـ)، في «عيار الشعر»[3].

وفي العصر الحديث تطورت الدراسات اللغوية تطورا ملحوظا، وظهر علم جديد، يهتم بالعوامل الخارجية، ذات الأثر في الألفاظ ونعني بها العوامل الإنسانية والاجتماعية، وهذا العلم هو علم الدلالة (Semantics) الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، على يد اللغوي الفرنسي (ميشال بريل 1832م - 1915م Michehl breal) عندما وضع رسالته التي سماها (Essai de Semantique مقالات في الدلالة)[4] وقد عنى فيها «بدلالات الألفاظ في اللغات القديمة التي تنتمي إلى الفصيلة الهندية الأوربية، مثل اليونانية، واللاتينية، والسنسكريتية، واعتبر بحثه وقتئذ ثورة في دراسة علم اللغة، وأول دراسة حديثة لتطوير معاني الكلمات[5].

وتتابعت الدراسات والبحوث في القارة الأوربية حتى تُوِّجَتْ عام 1923م، بذلك العمل الذي أخرجه الأستاذان (رتشارد. L.A.Richards وأوجدن C. k. Ogden). حيث أخرجا كتابا ناقشا فيه كثيرا من قضايا المعنى تحت عنوان «معنى المعنى» (The Meaning Of Meaning). قاطعين بذلك، مرحلة متقدمة بعد (بريل Breal) مفسرين فيه كل مايتصل بطبيعة المعنى، ومشكلاته

---

1) ينظر البيان والتبيين ص 85 وما بعدها.
2) ينظر الشعر والشعراء 12/1 وما بعدها .
3) ينظر عيار الشعر ص 14 ومابعدها .
4) ينظر علم الدلالة ص2 .
5) المرجع السابق ص22 .

وتعريفاته «وفيه يعالج المؤلفان مشاكل الدلالة، من نواحيها المتعددة، المعقدة، ويبحثانها في ضوء النظم الاجتماعية، وفي ضوء علم النفس من شعور وعاطفة مما جعل لكتابهما قيمة علمية جليلة الشأن بين الدارسين، لدلالة الألفاظ»[1].

وقد استقر علم الدلالة باعتباره نظرية علمية محدثة في الستينيات في فرنسا أولا ثم بعد ذلك في الاتحاد السوفيتي، لينتشر بعد ذلك في جميع أنحاء العالم. ويعد في طليعة من بحثوا في هذا الموضوع[2] (استيفن أولمان Stephen Ullmann) في كتابيه (علم الدلالة Semantics) الذي طبع سنة 1962 م، إلى جانب كتابيه (أسس المعنى Principles of Meaning)، و(دور الكلمة في اللغة Words and Their use). وجون لاينز وكتابه (Semantics) وهو من أشمل ما ألف في علم الدلالة في كثير من اللغات.

3ـ اللفظ:

عرَّفت المعجمات العربية الكلمة (Word) بأنها اللفظ[3]، وهذا يعنى أن الكلمات عند المعجميين ترادف الألفاظ، فلا فرق بين أن يقال: أحصينا ألفاظ اللغة، أو كلمات اللغة. فإذا ما طلبنا عند هؤلاء تعريفا للفظ فسنجدهم يقولون[4]: إن اللفظ هو الرمي ويكون من الفم غالبا. ويشمل هذا التعريف الكلام. ومنه قوله تعالى: ﴿ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد﴾[5]، أي مايتكلم بشيء إلا كتب عليه، وهو مأخوذ من لفظ الطعام[6]. ويشمل غير الكلام مثل: لفظ فلان أنفاسه، مات، ولفظ الديك الحبة، ألقاها.

---

1) دلالة الألفاظ ص8 .
2) دور الكلمة في اللغة مقدمة المترجم ص6 وما بعدها.
3) ينظر القاموس المحيط 172/4 .
4) القاموس المحيط366/2.
5) ق آية 18.
6) ينظر الجامع لأحكام القرآن 11/18.

أمّا النحويون فإنهم يعرّفون الكلمة بأنها: «اللفظ الموضوع لمعنى مفرد»[1].

وفي هذا يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم[2]

هذا التعريف لايتفق مع مفهوم التعريف المعجمي للكلمة، فهو يرى أن الألفاظ ما هي إلا أصوات أخرجها جهاز النطق. سواء أكان لها معنى أم لا، وهذا ما صرّح به النحاة الذين كانوا أكثر إدراكا وتوفيقا من المعجميين، فاللفظ عندهم: «الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا»[3]، وهذا هو تعريفه عندهم، أي أنهم يحسون في اللفظ الأداء الصوتي، وكيفيته ومايشتمل عليه من حركات اللسان والشفتين، فإذا تم تمازج بين الأداء والمعنى تكوّنت الكلمة.

فمثلا لفظة (إنسان) التي تدل على ذلك المخلوق المتصف بصفات معينة فإنها حسب تعريف النحويين، تعد كلمة لأنها أصوات أخرجها جهاز النطق ثم كان لهذه الأصوات مدلول في الواقع، ولو أعدنا ترتيب أصواتها، وكوّنّا تركيب (سنان)، فإن هذا التركيب سيحدث عن عملية يقوم بها جهاز النطق، غير أننا إذا فتشنا عن معنى لهذا التركيب فسيكون من الصعب وقد يكون من المستحيل، وعندها يمكننا أن نقرر أن ما حدث ماهو إلا لفظ ليس إلا.

وهذا يعنى أن اللفظ أعم من الكلمة فهو يشمل «المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو، صص، وكق، ونحوهما، فهذا وما كان مثله لاتسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئا من وضع الواضع ويسمى لفظة لأنه جماعة من الحروف ملفوظ بها»[4]، أما الكلمة

---

1) شرح الالفية لابن عقيل 15/1 .
2) المرجع السابق 12/1.
3) أوضح المسالك 11/1.
4) شرح المفصل 19/1.

فإنها لاتشمل إلا ما يدل على معنى يتساوى في ذلك قليل الأصوات وكثيره، فقد يكون اللفظ مكونا من صوت واحد نحو (ق، ف، ع) فهذه وإن كانت أصواتا مفردة إلا أنها أفادت معنى فبالأول طلبنا من المخاطب أن يقي نفسه شر شيء معين، وبالثاني طلبنا منه عدم إخلاف المواعيد والعهود، وبالثالث طلبنا منه أن يعي ما يسمع، وما يدور حوله. ولعل هذا ما عناه بعض اللغويين المحدثين عندما عرّف الكلمة بأنها: «أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة»[1]، وفي هذا التعريف قصر للكلمة على الوحدات الصغرى فقط، وهو ما لايراه نحاة العربية الذين توسعوا في تعريفهم للكلمة حتى إنهم ليعدون عدة جمل كلمة، وقد يعدون قصيدة بطولها تبلغ أبياتها الستين عددا كلمة، فكثيرا مانجدهم بعد فراغهم من رواية شاهد من شواهدهم النحوية الشعرية، يقولون: إنه لفلان من كلمة يمدح فيها أو يهجو. فإذا ما طلبنا هذه الكلمة في مظانها وجدنا أبياتها تجاوزت الستين

وهذا الحدّ للكلمة يتفق مع قوله تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾[3]، يشير إلى ما تقدم من قوله تعالى على لسان العاصي: ﴿رب أرجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت﴾[4]. فهذه القولة على طولها تعد كلمة، وكذلك قوله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة»[5]، يعني أبياته:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لامحالة زائل
وكل ابن انثى وإن طال عمره	إلى الغاية القصوى فللقبر آيل
وكل أناس سوف تعرف بينهم	دويهية تَصْفَرُّ منها الأنامل
وكل امرئ يوما سيعرف سعيه	إذا حصلت عند الإله المحاصل

1) دور الكلمة في اللغة ص45 .
2) ينظر منحة الجليل، بتحقيق شرح بن عقيل 132/1.
3) المؤمنون آية 2 .
4) المؤمنون آية 98.
5) سنن الترمذي 218/4.

وهكذا فإن الكلمة في العربية كل لفظ أو ألفاظ أفادت معنى، فهذه الأبيات الأربعة تعد كلمة.

ومن علماء اللغة المحدثين من رأى رأي المعجميين، فذهب إلى أن اللفظ مرادف للكلمة، وهذا ما صرّح به «د. أنيس» عندما رأى أن «أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة»[1]، وهو أيضا ما نلمسه في تعريف (بلومفيلد Blomfield) للكلمة بأنها: «أصغر صيغة حرة»[2]، وهذه العبارة تعني أن الكلمة «أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام»[3]. فهي بهذا المفهوم مرادفة للفظ ويكاد أغلب اللغويين الإنجليز يُجمِعون على استعمال الألفاظ والكلمات بمعنى واحد، ولعل هذا راجع إلى أن اللغة الإنجليزية لاتصطلح على ما يقابل اللفظ، فهي تولي اهتماماتها باللفظ مقرونا بالمعنى، وهو ما يصطلح عليه عندهم بالكلمة Word.

ولما كان اللفظ من الأمور التي يستعملها اللغوي وغير اللغوي، فإن طوائف أخرى من العلماء ولجوا بابه ووقفوا عنده الوقفات الطوال محاولين وضع الحدود والتعريفات له.

فتناوله البلاغيون والنقاد وفَصَلُوا بينه وبين المعنى وعدّوهما كليهما مكونين للكلام أو الكلمة، ولهذا نجد أكثر ماقيل في تفضيل الكلام كان أساسه التفاضل بين اللفظ والمعنى واشتهر في ذلك قول الجاحظ (ت 255هـ): «والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير»[4]. غير أن الإمام عبد القاهر الجرجاني لايرى هذا الرأي، - وهو تفضيل اللفظ على المعنى

1) دلالة الألفاظ ص38 .
2) Leonard Bloomfield. Language.Holt .Rinchart and Winston P.178 .
3) دور الكلمة في اللغة ص45.
4) الحيوان 131/3.

- بل إنه يعيب على من فخّموا شأن اللفظ، وعظّموه حتى تبعهم في ذلك من بعدهم وحتى قال أهل النظر، إن المعاني لاتتزايد وإنما تتزايد الألفاظ، فأطلقوا بوَهْمِ كُلٌّ من يسمعه أن المزية في جانب اللفظ(1). وتعد دراسات البلاغيين والنقاد للفظ من أوفى الدراسات التي تناولت اللفظ، على الرغم مما لاحظناه عند النحويين، فَهُمْ ـ كما يُفهم من تعريفاتهم ومجادلاتهم ـ لايتصورون في اللفظ إلا ذلك الأداء الصوتي الذي تم بواسطة جهاز النطق، فإذا مازجه المعنى أصبح كلاما، وإذا لم يمازجه ظل على حاله لفظا جسدا بدون روح، ولذلك نجد بعضهم يرى أن اللفظ يعتريه ما يعتري الأشياء من البلى والقدم، وهذا ماصرح به أبو حيان التوحيدي(2).

ومن الذين تناولوا اللفظ عــ..ء أصول الفقه الذين أحوجتهم طرق استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية إلى النظر في الألفاظ وما يعتريها، ذلك أن مصادر الشريعة من الكتاب والسنة وما ألحق بهما قد وردت باللغة العربية، وهذا يعني أنه لاسبيل إلى فهم معناها فهما صحيحا، واستنباط الأحكام منها إلا بتعرّف المعاني التي وضعت الألفاظ لإفادتها من جهة عمومها وشمولها لكل الأفراد، ومن جهة خصوصها وانطباقها على بعض الأفراد دون بعض، ومن جهة اشتراكها في أكثر من معنى. وهذه الدراسات التي قام بها هؤلاء الأصوليون يفهم منها أيضا أنهم يحصرون اللفظ في الأداء الصوتي فقط، وهذا مانستخلصه من قولهم: إن اللفظ يوضع للمعنى أوّلاً، ثم يستعمل في المعنى الذي وضع له أو في غيره(3)، وهذا ما قاله قبلهم النحويون والبلاغيون.

وهكذا فإن اللفظ ما هو إلا عملية صوتية حدثت عبر جهاز النطق، لايعرف كنهه أو تتضح هويته إلا بعد ممازجة المعنى أو الدلالة.

---

1) ينظر دلائل الإعجاز ص50 . وما بعدها، والمطول على التخليص ص 29 .
2) المقابسات ص74.
3) ينظر أصول الفقه الإسلامي ص264.

4ـ الدلالة:

المراد بالدلالة، المعنى ويقابلها بهذا المفهوم المصطلح الغربي Meaning وهي فهم أمر من أمر، أو فهم شيء بواسطة شيء، فالشيء الأول هو المدلول والثاني هو الدال. كدلالة إنسان على معناه الذي هو (الذات) فاللفظ هو الدال، والذات هي المدلول، وفهم الذات من اللفظ هو معنى الدلالة.

وتعرّف المعجمات اللغوية الدلالة، بأنها التسديد يقال: دلّه عليه دلالة فاندَلَّ: سَدَّدَهُ إليه[1]، وهذه التفسيرات جميعها تكاد تُجمع على أن الدلالة هي مطابقة الشيء للشيء.

والبحث في مشكلة دلالات الألفاظ قديم في اللغات الإنسانية، وهو متفرق في دراسات كثيرة، فشغل به الفلاسفة واللغويون والبلاغيون وعلماء أصول الفقه، وكان كل قبيل منهم يتناوله من زاويته الخاصة. فتناوله الفلاسفة من زاوية ملاءمة الدلالات أو المعاني لما وضعت له، فوجهوا اهتمامهم إلى العلاقة بين الدال والمدلول فواجهوا في معرفتها الكثير من العنت والمشقة وبخاصة عندما حاولوا صياغة أفكارهم ومشاعرهم في ألفاظ واضحة المعنى «فصالوا وجالوا بين الجزئي والكلي والمفهوم والمَاصَدَق، وعقدوا الفصول الطوال في التعريف وحدوده ومحاولة جعله جامعا مانعا ـ كما يعبرون ـ ثم لم تسعفهم اللغات وقصرت دلالة بعضها من تحقيق مايجول في أذهان هؤلاء الفلاسفة»[2].

وتناوله اللغويون من زاوية الصور التي تحدثها تلك الألفاظ في الذهن، غير أن دراستهم بادئ الأمر مقتصرة على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ «كأن تقارن الكلمة بنظائرها في الصورة والمعنى حتى يتسنى إرجاعها الى أصل معين تفرع إلى عدة فروع في لغة واحدة أو أكثر من لغة»[3]، ولم تتجه دراساتهم في

1) القاموس المحيط 377/3.
2) دلالة الألفاظ ص5.
3) دلالة الألفاظ ص7.

ذلك الوقت إلى الجوانب الاجتماعية وأثرها في تطور الدلالات و[illegible] إلى العوامل الإنسانية الأخرى التي يكون لهـا أثـر واضـح في تغير تلـك الـدلالات وانحرافها، ومعنـى هـذا أن اهتمـامهم كـان منصبـا علـى العنـاصر الداخليـة في الألفاظ، الأمر الذي صرفهم عن الانتباه إلى العوامل الخارجية عنهـا، وهـذا مـا نلاحظه في الكثير مـن الكتـب العربيـة التـي تنـاولت الألفـاظ ودلالاتهـا؛ مثـل المعجمات الخاصة والعامة، وكتب الصرف وغيرها، فأما المعجمـات فإنهـا لـم تغادر كلمة صغيرة ولا كبيرة الا أحصتها وبيَّنتْ فئتها أهي فعل أم حـرف، ثـم قامت بتحديد معناها العام ومايمكن أن تحمله من معانٍ فرعية مع ضرب الأمثلـة وإيـراد الشـواهد وتستوي في ذلـك المعجمـات الخاصـة والعامـة، وأمـا كتـب الصرف فإن تناولها للألفاظ كان من حيث التجريد والزيادة، وعدد الحـروف، وبيان الأصلى منها والزائد، ثم بيان الجامدة هـي أم مشـتقة إلى غـير ذلـك مـن المسائل التي يتناولها علم الصرف.

والدلالة عند البلاغيين والنقاد هي مفهوم اللفظ أو المعنـى الكـامل المتضمـن في العبارة والذي ينبئ عنه منطوقها اللفظي، يقول قدامة بن جعفر (ت 337هـ) في تمهيده لحد الشعر: «إن أول ما يحتاج إليه في العبارة عن هذا الفن معرفة حـد الشعر الجائز عما ليس بشعر، وليس يوجد في العبارة عن ذلـك أبلـغ ولا أوجـز مع تمام الدلالة من أن يقال فيه: إنه قولٌ موزونٌ مقفى يدل على معنـى»[1]، ثـم يضيف مفصلا القول في كل عنصر من عناصر هذا التعريف: «فقولنا:قـول دال على أصل الكلام الذي هو بمنزلة الجنس للشعر ... وقولنـا: يـدل علـى معنـى، يفصل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى مما جـرى علـى ذلك من غير دلالة علـى معنـى»[2]، ويقـول في تفسير معنـى القافيـة: «إلا أنـي نظرت فيها فوجدتها من جهة ما أنها تدل على معنى لذلك المعنـى الـذي يـدل عليه ائتلافا مع معنى سائر البيت، فأما مع غيره فلا، لأن القافية إنمـا هـي لفظـة

1) نقد الشعر ص64.

2) المرجع السابق، وكذلك الصفحة.

مثل لفظ سائر البيت من الشعر، ولها دلالة على معنى لذلـك اللفـظ أيضـا»[1]. ويعلق على بيت للأعشى بقوله: «ففي وصف للأعشى دليـل قـوي علـى شـدة شجاعة صاحبه لأن الصواب له، ولا لغيره إلا لبس الجُنّة، وقول (كُثَيِّر) يقصـر عن الوصف»[2]، أما المعاني الدال عليها الشـعر فهـي عنـده تفيـد أحيانـا معنـى أغراض الشعر المعروفة، مديح، هجاء، رثاء، وصف، نسيب.

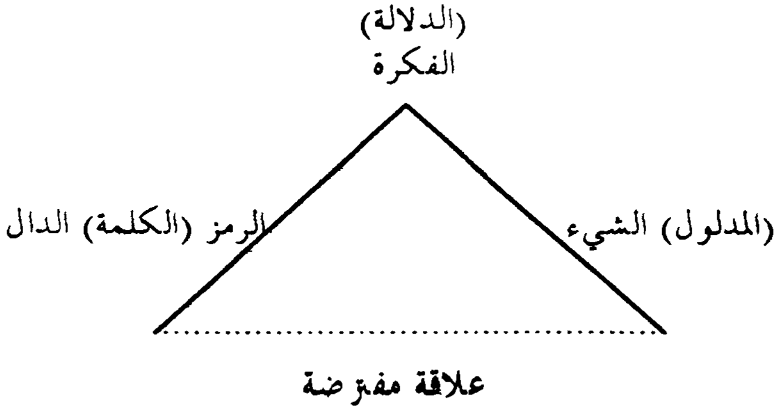
ويورد قدامة الأدلة جمعا لدليل، ويقصد بها المـرادف للبراهين: «فيجـب أن يكون النسيب الذى يتم به الغرض، وهو ما كثرت فيه الأدلة علـى التهـالك في الصبابة، وتظاهرت فيه الشواهد على إفراط الوجد واللوعة»[3]، ويذكر الدلالـة مرة أخرى في معرض حديثه عن الأرداف في شـعر امـرئ القيـس فيقـول: «هـو أول مـن قيـد الأوابـد، وإنمـا عنـى بهـا الدلالـة علـى جـودة الفـرس وسـرعة حضره»[4]، أيْ (عَدْوِهِ).

ويتضح من هذه النصوص أن قُدامَة عنى كثـيرا بمفهـوم الدلالـة وحـاول أن يفرّق بينها وبين المعنى، وكأن الدلالـة في رأيه هـي الواسـطة التـي بـين اللفـظ ومعناه، أو الوسيلة التي يتمكن بها اللفظ من التعبير عن مرماه ومضمونه.

وفي العصر الحديث التفت اللغويون إلى الكلام فتناوله بالتحليل جماعة منهم، لعـل أشـهرهم (أوجـدن ogden) و(ريتشـاردز Richards) اللذيـن انتهيـا إلى تصوره قائما على ثلاثة عناصر؛ وهي الكلمة المنطوقة التي تمثل الرمز، والفكرة، والشيء المقصود، أو المعنى، أو هي اللفـظ والمدلـول والعلاقـة التبادليـة القائمـة بينهما والتي تشكل المعنى[5]، ثم جاء من بعدهمـا (أولمـان Ullmann) أفـاد مـن دراستهما، وسار على طريقتهما في بحث المعنـى، غـير أنـه أدخـل عليهـا بعـض

1) نقد الشعر ص69.
2) نقد الشعر ص100.
3) المرجع السابق ص134.
4) المرجع السابق ص158.
5) ينظر دراسات في علم اللغة ص159 وما بعدها.

التبسيط والتعديل، فأبعد «الشيء» من الدراسة إذ أن المهم هو «الكلمة» لا «الشيء» بعد أن اتضح عدم وجود علاقة مباشرة بينهما، كما هو واضح من الشكل التالي:



والعلاقة الوحيدة الأصيلة التي تربط الشيء بأي شيء آخر في هذا المثلث العلاقة بينه وبين الفكرة أما طبيعة هذه العلاقة من الشيء أو الواقع الخارجي وصورته في الذهن أو الفكرة فهي مسألة من اختصاص علم النفس والفلسفة لا علم اللغة، وواجب اللغوي حينئذ أن يهتم بالخط الذي يصل الرمز بالفكرة.

ثم أخذ (أولمان Ullmann) في تبسيط المصطلحات لجعلها أقرب إلى طبيعة الدراسات اللغوية، فاختار منها مصطلحين؛ هما: «اللفظ» بدلا من الرمز، و«الدلالة» بدلا من الفكرة أو الصورة الذهنية، ويعرّف اللفظ بأنه «الصيغة الخارجية للكلمة»[1]، والدلالة بأنه «الفكرة التي يستدعيها هذا اللفظ»[2].

ويقرر (ألمان Ullmann) بعد هذا التبسيط أن ثمة علاقة بين هذين المصطلحين اللفظ والدلالة وهي علاقة متبادلة، بمعنى أن اللفظ يستدعي الدلالة، كما أن الدلالة تستدعي اللفظ، فعندما يفكر شخص ما في (شجرة)

1) ينظر دراسات في علم اللغة ص 160.
2) المرجع السابق ص 160.

مثلا فسوف ينطق الكلمة (أي كلمة شجرة) كما أن سماعة هذه الكلمة يجعله يفكر في الشجرة، وهكذا تكون العلاقة المتبادلة التي تربط اللفظ بالدلالة هي أساس العملية الرمزية.

ثم جاء (بلومفيلد Bloomfield) فعالج الموضوع وفق النظرية السلوكية «التي تنظر في بحوثها إلى تصرفات الإنسان وسلوكه في المواقف المختلفة مع توجيه اهتمام خاص إلى عنصري الأثارة ورد الفعل أو الاستجابة وهذا التفسير يمكن الحكم عليه أيضا بأنه تفسير ميكانيكي»[1].

وكان للغوي الإنجليزي (فيرث Frith) إسهام واسع في هذا الميدان فهو مؤسس المدرسة الإنجليزية الحديثة في الدرس اللغوي ومن أبرز خواص مدرسته أنها (شكلية تركيبية Formalistic structuralitic) ترى أن اللغة ذاتها تستطيع أن ترشدنا إلى الطريق القويم في دراستها وذلك بالاعتماد التام على حقائقها كما تبدو في الصورة التي عليها دون الاستعانة بأية وسائل أو مبادئ ثانوية[2].

ويعرض دكتور حجازي - من لغويّي العربية المحدثين - لموضوع الدلالة فيقول: «يعد التحليل الدلالي لبنية اللغة أساسا ضروريا لكل الدراسات التاريخية والمقارنة والتقابلية لدلالة الكلمة، ولذا كان من الضروري البحث عن منهج يتيح تحديد الدلالة في المستوى اللغوي الواحد على أدق نحو ممكن[3]. ثم يستطرد مبينا ما وصل إليه علم الدلالة فيقول: «وقد عرف علم الدلالة الحديث عدة محاولات لوضع منهج يقيد في التحليل الدلالي الوصفي وأهم هذه المحاولات ما يدخل في إطار (نظرية المجال الدلالي) عند الباحثين (فايسجربر Weisgerper، وتراير Trier) وغيرهما. وتقول هذه النظرية: «بأن الكلمة تتخذ دلالتها ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة»[4]،

---

1) دراسات في علم اللغة ص 171.
2) ينظر المرجع السابق ص 172.
3) مدخل إلى علم اللغة ص74.
4) مدخل إلى علم اللغة ص 74.

فاعتبار التحليل الدلالي لبنية اللغة أساسا ضروريا للدراسات الرامية إلى استكناه دلالة الكلمة ينبغي أن يضع في حسبانه الوقوف على حقائق الأصول اللغوية من خلال المنهج الوصفي أو التطبيقي غير مغفل الإلماح إلى موضوع علم الدلالة الحديث عند الغربيين ـ نشأة وتعريفا ـ وإن بدا مصبوغا بالصبغة النظرية العامة التي لا تجد من الضرورة أن تعبأ بما للعربية في هذا الشأن من البحث اللغوي أو من طبيعة البنية وخصائص التكوين.

5ـ أهمية الدلالة:

من نافلة القول إن لم يكن من البدهي أن يقود الحديث عن اللفظ ودلالته - بعد أن اتضحت الطرق التي عالج بها اللغويون وغيرهم العلاقة بينهما حيث فصلوا بينهما واعتبروهما كليهما مكونين للمعنى - أن يقود إلى أهمية الدلالة، وترجع هذه الأهمية إلى احتياج أفراد المجتمع اللغوي في مختلف الجماعات الإنسانية إليها، ذلك لأن الألفاظ ـ في الأعم الأغلب - لاتحمل معاني محددة يستطيع أفراد المجتمع اللغوي معرفتها بمجرد النطق بها فلو نطق متكلم بكلمة (إنسان) فإنه من الصعب معرفة المقصود بها دون الإلمام التام بالظروف المحيطة بعملية التكلم على الرغم من أن هذه الكلمة يصطلح أفراد البيئة اللغوية على إطلاقها على من يتصف بصفات معينة.

فالإنسان في جملة (هذا إنسان) لخالي الذهن في حالة الإخبار ليس ـ هي في جملة مماثلة تماما تذكرها لمن كنت تحدثه عن امرئ أسدى لك أو لغيرك معروفا أو قام بعمل يستحق الثناء عليه، ففي الجملة الأولى فإن إخبارك لخالي الذهن جاء عن شيء لاح لك فلما تبينته أخبرت مستمعك أن ما تريانه هو إنسان، وفي الثانية لايجهل مستمعك حقيقة من تتحدث عنه ولكن أردت أن تبين له أنه متصف بكل ما ينبغي أن يتصف به إنسان من صفات حميدة كالمروءة والكرم والشجاعة ... إلخ .

هذا في لفظة وضعها الواضع لمعنى محدد فكيف بألفاظ وضعت لمعانٍ متعددة، أو بمعنى تتجاذبه ألفاظ متعددة وهو ما يعرف على الترتيب بالمشترك

والتضاد والترادف، ونعل هذا هو الـذي دفـع الفخـر الـرازي إلى القـول: «بـأن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية»[1].

ولما كانت الألفاظ ودلالاتها على هـذا النحـو فـإن مصـادر تاريخيـة كثـيرة تتحدث عن مصادمات وقعت بسبب الاختلاف في تفسير بعض النصـوص مما حدا بكثير من الدول في العصر الحديث إلى إصدار مذكرات يقـال عنهـا: إنهـا توضيحية بعد صدور كل قانون أو توقيع معـاهدة مـن المعـاهدات يحـاول فيهـا رجال القانون تحديد ألفاظهم ومصطلحاتهم وتقريبها من أفهام الآخرين خشـية الوقوع في لبس قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وخير دليل على ذلـك مـا نسـمعه منذ 1968م حول تفسير قرار مجلس الأمن 242 ففي حين تذهب الأقطار العربية إلى أن القرار ينص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلـت عـام 1967م تذهب إسرائيل إلى أن القرار ينص علـى انسـحاب مـن أراض احتلـت، ولا يخفى ما بين هذين التفسيرين من بعد، فـالأراضي بـالتعريف: تشـمل جميـع الأراضـي، وأراض بـالتنكير: تحتمـل مـن شـبر إلى بضعـة أمتـار إلى بضـع كيلومترات.

وفي مجال الدين يؤدي الاختـلاف في فهـم النصـوص إلى تعـدد الاجتهـادات والمذاهب والفرق داخل الدين الواحد، وقـد يـؤدي إلى اختلافـات في المذهـب الواحد.

ففي الفقه الإسلامي على سبيل المثال تحتل النصوص موقعا خاصا يتعلق على فهمها تحديد الأفكار في العقـائد والأحكـام، وفي قضايـا المعـاملات والعبـادات ويقـع الاختـلاف في فهـم مـراد الشـارع وتحديـد معـاني الألفـاظ في القـرآن والحديث لذلك عُنِي علماء أصول الفقه بكثير من مسـائل الألفـاظ ودلالاتهـا، فبحثوا في العام والخاص والحقيقة والمجاز والمشترك والمترادف، مع أنها مسـائل لغوية، لاستنباط الأحكام من النصوص، إلى غير ذلك من المسائل علـى تفصيـل

1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها 41/1 .

سيأتي في موضع لاحق.

وفي اللغة المستعملة كثيرا ما نسمع بعض المتحدثين عندما يوجه حديثه إلى آخر ويُقابَل بجفاء أو استغراب يقول: إنك لم تفهمني. على الرغم من أن اللغة المستعملة لغة مألوفة لا لبس فيها.

وبعض الناس يعقب على كلمة سمعها من أحدهم بقوله: إن فلانا هذا خبيث، دون أن يكون في تلك الكلمة أو الجملة ما يوحي بالخبث بل العكس، فلو ألقيت ممن يرتاح إلى حديثه لوجدت استحسانا وقبولا منقطعي النظير من ذلك السامع، ولهذا تتردد في كتب البلاغة عبارات مثل: لكل كلمة مع صاحبها مقال، ولكل مقام مقال إلى غير ذلك.

وعند تحليل النصوص لايكفي أن يكون المحلّل فقط ملما بمعاني الألفاظ ومواقعها في الجمل والوظيفة النحوية التي تؤديها كل لفظة، وإنما عليه أن يكون ملما إلماما تاما بجميع الظروف المحيطة بالنص؛ من الذي قاله، وفيمن قاله، ولمن هو موجه، وماهي حالة الملقي ساعة الإلقاء، إلى غير ذلك من الظروف .

وعلى ماتقدم فإن للدلالة أهمية كبرى، وإن معرفتها والإلمام بجوانبها المتعددة والمعقدة لايحتاج إليه اللغوي فقط، وإنما يحتاج إليه كل مستعمل للغة على تفاوت في ذلك الاحتياج.

6ـ اكتساب اللفظ للدلالة:

لقي هذا الموضوع اهتماما بالغا منذ عصور موغلة في القدم وعند أفراد ينتمون إلى معارف مختلفة، فعرض له الفلاسفة والمناطقة وعلماء اللغة وطوائف أخرى من الناس وكلهم يحاول الوصول فيه إلى نتيجة مقنعة.

ولعل أشهر ما جاء فيه تلك الآراء التي وردت عن طائفتين كان لآرائهما شأن كبير في المسائل اللغوية وهما الفلاسفة واللغويون وفيما يلي عرض لآراء كل طائفة منها.

1ـ الفلاسفة:

ناقش الفلاسفة موضوع اكتساب اللفظ للدلالة فذهب كثير منهم إلى أن اللفظ يكتسب دلالته بطريقة طبيعية ومن أشهر القائلين به (هيرقليطس) الذي ذهب إلى أن المناسبة بين اللفظ ومدلوله مناسبة ضرورية وأن الأسماء بأصواتها تستطيع أن ترسم جواهر الأشياء وأن تنطق بماهياتها بأعيانها وقد عبر (أفلاطون) عن هذا الرأي بقوله على لسان (قراطليس): «يوجد بالطبيعة اسم صحيح لكل كائن حي إذ الكلمة ليست تسمية يطلقها البعض على الشيء بعد التواطؤ ولكن ثمة بالطبيعة طريقة صحيحة للتدليل على الأشياء هي ذاتها لجميع الناس»[1]، وإلى هذا ذهب كثير من فلاسفة الهنود والمسلمين، وأشهر القائلين بهذا من المسلمن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة، الذي ذهب إلى أن «بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع»[2]، وقد تلمس هؤلاء براهينهم على صحة نظرياتهم بوسائل شتى.

أما عبّاد فقد قال: «إنه إذا لم تكن هناك عِلاقة ضرورية وطبيعية بين اللفظ والمدلول حملت الواضع على أن يضع هذا الاسم المسمى لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا من غير مرجح»[3].

وأما غيره فقد حاول إقامة الحجة بالتجربة العملية فيحدثنا السيوطي أن بعضا ممن كان يرى رأي عباد كان يقول: «إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسُئل ما مسمى (ادغاغ) وهو بالفارسية (الحَجَر) فقال: «أجد فيه يبسا شديدا ولعله الحَجَر»[4].

غير أن هذا الرأي لقى معارضة من جانب عدد غير قليل من الفلاسفة فرأوا

---

1) ينظر فلسفة اللغة ص 15.
2) المزهر في علوم اللغة 46/1.
3) المزهر في علوم اللغة 46/1.
4) المزهر في علوم اللغة 46/1.

أن العلاقة بين اللفظ ودلالته تواضعية اصطلاحية، وأشهر من قال بهذا ديقريطس وافلاطون من فلاسفة اليونان، وذلك حين رأو «أن الاسم الذي نطلقه على الشيء هو الاسم الصحيح، فإذا استعضنا عنه أتى الثاني صحيحا كالأول[1].

وكانت المحاورات تجري بينهم فكان سقراط «يمنى النفس بتلك اللغة التى تربط بين ألفاظها ومدلولاتها ربطا طبيعيا ذاتيا كتلك الألفاظ المشتقة من أصوات الطبيعة من حفيف وخرير وزفير»[2].

وهكذا فإن هؤلاء الفلاسفة لم يتفقوا على الكيفية التي يكتسب بها اللفظ دلالته ولعل هذا الخلاف مرجعه الاختلاف في تفسيرهم لنشأة اللغة.

2ـ اللغويون:

عرّف العلامة ابن جنى اللغة بأنها: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[3].

وهذا التعريف يؤكد أربعة جوانب للغة، فهي أصوات، وهذا ما أكده اللغويون المحدّثون، يقول جسبرسن Jespersen: «إن اللغة ينظر إليها عن طريق الفم والأذن وليس عن طريق القلم والعين»[4]، وهي وسيلة للتعبير، أي أنها هي القوالب التي يصوغ فيها الإنسان أحاسيسه ومشاعره.

ثم إنها وسيلة تعبر بها كل جماعة وهذا يعني أن اللغة لا تكون إلا حيث تكون الجماعة.

وأخيرا فإنها وسيلة تعبر بها كل جماعة عن أغراضها، أي أن لكل جماعة

---

1) الوجيز في فقه اللغة ص 350.
2) دلالة الألفاظ ص 63.
3) الخصائص 39/1.
(4 Jespersen- Language. p .

لغة خاصة تتخاطب بها.

وهذا التعريف وتفسيراته يبين أن هناك ألفاظا أخرجها جهاز النطق وبما أنها يتم التفاهم بها بين الجماعات المختلفة فإنه يقرر تضمنها للمعنى، إذ أن الألفاظ ذاتها لايمكن التفاهم بواسطها ما لم تصاحبها معان.

فكيف يكتسب اللفظ معناه ؟

اللغويون في هذا مثلهم مثل الفلاسفة كانت لهم صولات وجولات في هذا الموضوع، فمضوا يفترضون الفروض ويضعون التعليلات التي رأوا أنها يمكن أن توصلهم إلى هدفهم، فكان أن عرضوا لقضية ذات صلة وثيقة بما هم في صدده وهي قضية نشأة اللغة التي كانت تشغل الناس منذ القدم ـ ولايزالون ـ فتعددت بحوثهم واختلفت آراؤهم، كل فريق من هؤلاء يخرج على الناس بفرض يحشد في سبيل إثباته كثيرا من الشواهد والحجج. ولكن على الرغم من الكثرة في البحوث وهذا الاختلاف في الآراء يمكننا أن نردها جميعا إلى نظريات أهمها[1].

1- نظرية التوقيف:

ويذهب أصحابها الى أن اللغة وحي من عند الله، وقد قال بهذه النظرية أحمد بن فارس[2] من علماء العربية وعدد من قساوسة المسيحية وفي مقدمتهم توماس الإكويني[3]، وجاؤوا بعدد من الأدلة النقلية والعقلية التي تؤيد مذهبهم، فمن أدلتهم النقلية قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[4]، وكذلك ما جاء في سفر التكوين[5] حيث فهموا النصوص فهما حرفيا دون تأويل لها، وأما

1) ينظر علم اللغة ص 69 – 106، و دلالة الألفاظ ص13- 27، وفقه اللغة ص 77- 94، ولغات البشر ص18 .
2) الصاحبي ص31 و 32.
3) ينظر «اللغة» ص235.
4) البقرة آية 31.
5) ينظر فقه اللغة لإميل يعقوب ص15.

الأدلة العقلية فنورد منها مارصده ابن فارس وهي:

1- إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه.

2- مانسبه إلى أبي الأسود، حين كلّمه رجل بكلام أنكره فسأله عنه فقال: هذه لغة لم تبلغك، فقال له أبو الأسود: لاخير لك فيما لم يبلغني.

3- إنه لم يبلغه أن قوما من العرب في زمان يقارب زمانه أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه.

وأصحاب هذه النظرية يرون أن اللفظ اكتسب دلالته بالطبع.

2- نظرية الاصطلاح:

ويذهب القائلون بها إلى أن اللغة ابتدعت بالتواضع والاتفاق «كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا[1].

3- نظرية الأصوات التعجبية العاطفية، pooh. pooh:

ويرى أصحابها أن اللغة نشأت من صيحات الحيوانات ومن تلك الأصوات التى يحدثها الإنسان بشكل غرزي للتعبير عن فرح أو دهشة أو غضب.

4- نظرية الاستجابة للحركات العضلية، (YO . he . ho):

وملخص هذه النظرية أن اللغة الإنسانية بدأت بالمقاطع الطبيعية التي يتفوه بها الإنسان عفويا أثناء قيامه بعمل مضن تعاون على أدائه مع أبناء جنسه، وهو ما نلحظه عند الوقوف قرب عامل يقطع شجرة أو ينحت صخرا.

---

1) الخصائص 40/1.

5ـ نظرية محاكاة أصوات الطبيعة، (Bow . wow):

ويرى أصحابها أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة كأصوات الحيوانات والجمادات وغيرها من مظاهر الطبيعة ثم «سارت في سبيل الرقي شيئا فشيئا تبعا لارتقاء العقلية الإنسانية وتقدم الحضارة واتساع نطاق الحياة الاجتماعية وتعدد حاجات الانسان»[1]. وقد رأى هذا الرأي كثير من علماء اللغة القدامى والمحدثين، فتحدث عنه ابن جني في أسلوب يدل على قدمه وكثرة القائلين به من قبله، يقول: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات؛ كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل»[2]، كما أن الخليل من قبله تنبه إلى هذا الرأي، ونلمح هذا من خلال معالجته لبعض الألفاظ من حيث المناسبة الطبيعية بينها وبين مدلولاتها، كقوله: صر الجندب صريرا، وصرصر الأخطب[3] صرصرة، كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعا[4].

ومن اللغويين المحدثين عرض لها (جسبرسن Jespersen) فقدمها بين نظريات عزا إليها نشأة اللغة، كما ناقشها «ماريوباي» في كتابه «لغات البشر» مستعرضا آراء العلماء والفلاسفة، من ذلك ما رواه عن فلاسفة اليونان الذين ذهب «أحدهم ـ وهو لكريتس Lucreituis ـ إلى أن أصوات الحيونات هي الأصل في اللغات»[5]، وقد اعتبر هذا الرأي «بداية لنظرية المحاكاة الصوتية»[6]، ثم اختتم حديثه عنها بالتسليم بأنها يمكن «أن تفسر كلمات يفسرها المعجم

1) علم اللغة ص104.
2) الخصائص 47/1.
3) الأخطب: الصرد، نوع من الحشرات.
4) الدراسات اللغوية عند العرب ص 448.
5) لغات البشر ص3.
6) المرجع السابق ص3.

على أنها محاكاة صوتية مثل دقّ»[1]، غير أنه عاد وتنكر لها لعجزها عن تفسير «كل الكلمات في اللغة؛ ذلك لأن المتحدثين بلغات مختلفة يسمعون أصوات الطبيعة بأشكال مختلفة ثم يقلدون هذه الأصوات بطرق متباينة»[2].

كما عرض لها كل من «ماكس مولرMax moller، ورنان Reignan» فرأيا أنه: «ليس من المعقول أو المفهوم أن الإنسان وهو أرقى المخلوقات يقلد أصوات مخلوقات أدنى منه وأحط ليستنبط من تلك الأصوات المبهمة الغامضة كلمات لغته الراقية السامية»[3].

وفي هذا تجني على هذه النظرية، فقد غاب عن هذين اللغويين أن المقصود بالأصوات ليس أصوات الحيوانات فقط ولكنها كل الأصوات التي تحدثها مظاهر الطبيعة المختلفة؛ من رعود ورياح وجمادات.

ووقف إبراهيم أنيس - من لغويّي العربية - عند هذه النظرية طويلا، مبديا وجهات نظر بعض العلماء بخصوصها، ثم اختتم حديثه بالتأكيد على أن هذه النظرية «لا تصلح أن تكون أساسا لنشأة اللغة»[4]، وذلك لأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إن الكلمات الواضحة الصلة بين اللفظ والمدلول قليلة بالنظر إلى الكلمات التي تحويها المعجمات والتي تعد بعشرات الألوف.

2- إن هذه الكلمات تختلف من لغة إلى أخرى، فليس لخرير الماء، وحفيف الشجر، أو مواء الهر، أو نباح الكلب، في لغات البشر كلمات مشتركة في لفظها أو بعض لفظها.

وهذان السببان يمكن ملاحظتهما عند جميع الرافضين لهذه النظرية.

---

1) المرجع السابق -ص18
2) المرجع السابق وكذلك الصفحة.
3) دلالة الألفاظ ص22.
4) دلالة الألفاظ ص22.

تلك أهم النظريات التي أشتهر أمرها حتى أواخر القرن التاسع عشر، والتي حاول أصحابها تفسير نشأة اللغة على أساسها أوّلا، ثم توضيح كيفية اكتساب اللفظ لدلالته ثانيا.

وفي رأيي أن هذه النظريات لا يمكن أن تقوم واحدة منها بمفردها بهاتين المهمتين وهما تفسير نشأة اللغة وكيفية اكتساب اللفظ لدلالته، ذلك أن لغة بلغت كلماتها الثمانين ألفا[1] كالعربية لا تستطيع إرجاعها جميعا إلى واحدة منها فقط، فالفصل الحدي بين طرفي تحصيل الإنسان أمر عسير، إذ أن الإنسان ليس آلة صماء لا دور اختياري لها في حركتها، فقد يكون اكتسب لغته عن طريق محاكاة الأصوات المسموعة التي تحدثها مظاهر الطبيعة المختلفة وما يحدثه هو في أوضاعه المختلفة، ثم تطورت تبعا لما تقضيه حاجته وأحواله المتطورة والمتجددة فتصرّف فيها بالنحت والإبدال والتواضع حتى وصلت إلى حالتها التي عليها الآن. وخلاصة القول فإن آراء اللغويين في كيفية اكتساب اللفظ لدلالته تتلخص في ثلاثة آراء:

الرأي الاول: ويرى أصحابه أن اللفظ اكتسب دلالته بالطبع وهؤلاء هم التوقيفيون.

الرأي الثاني: ويرى أن اللفظ اكتسب دلالته بالمواضعة، فالمواضعة والاصطلاح هما أساس إكساب اللفظ دلالته.

الرأي الثالث: ويرى أن اللفظ اكتسب دلالته بالطبع ولكن ليس الطبع الموجب كما رأى ذلك التوقيفيون.

فالإنسان عندما سمع أصوات الطبيعة وكذلك الأصوات التي يحدثها هو في أوضاعه المختلفة أخرج ألفاظا توهم أنها تحاكي تلك الأصوات، فمقابل سقوط الأجسام قال: قه، ومقابل اللطم قال: لط، ومقابل الضحك قال: قط،

---

1) ينظر الفصحى لغة القرآن ص7.

ومقابل صوت الجندب قال: صر، وهكذا في جميع الألفاظ ذات الصلة بأصوات الطبيعة. وفي تصوري، إن قضية نشأة اللغة وكيفية اكتساب الألفاظ لدلالتها هي من القضايا الفلسفية اللغوية التي لم تتلق إلى حد الآن جوابا مقنعا شافيا، وإن النظريات التي وضعت في هذا الشأن هي محاولات يمكن أن نفيد منها جميعا بيد أنه يصعب ترجيح واحدة منها على أخواتها.

7- أنواع الدلالات:

من المفيد أن نبين قبل الشروع في أنواع الدلالات أن الكلمة ليست مجرد أصوات تتموج في الفضاء، أو بتعبير علماء الطبيعة ليست تموجات يحدثها جسم مهتز، وإنما هي رموز لواقع خارج مجال اللغة، وهذا الواقع قد يكون أفكارا وقد يكون أشياء، حيث تصطلح الجماعة اللغوية على وضع تلك الرموز بإزاء أفكار محددة أو أشياء معينة .

وتتفق الكلمة في هذه العلاقة الرمزية بالواقع مع مجموعة أخرى من العلاقات اتفقت الجماعات الإنسانية على قيامها بدور مماثل لدور الكلمة، وقد يكون في بعض الأحيان دورا مساعدا للكلمة، أو بعبارة الجاحظ: «مشاركا لها»[1]، وهذه الرموز أو العلاقات منها ما يكون لمسيا ومنها ما يكون شمّيا ومنها ما يكون مذاقيا، وتُعرف جميعها عند طائفة من العلماء بالدلالة غير اللفظية، حيث تناولوها بالدراسة والتحليل، وعدوها قسما من علم يدرس المعنى دراسة مستفيضة من جوانبه اللغوية وغير اللغوية، وهذا ما نلمسه عند الجاحظ (المتوفى 255 هـ) عندما سمى أحد كتبه «البيان والتبيين»، إذ «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك عن قناع المعنى»[2]، أو هو: «الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»[3].

---

1) البيان والتبيين 101/1.
2) المصدر السابق 99/1 .
3) المصدر نفسه.

فكل دلالة على المعنى بأي نوع من أنواع العلاقات أو الرموز عند الجاحظ بيان، ثم شرع في بيان تلك العلاقات فقال: «الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد»[1]:

1ـ **دلالة لفظية:** ويعني بها دلالات الألفاظ على معانيها الموضوعة بإزائها، كدلالة لفظ الإنسان على مسماه.

2ـ **دلالة الإشارة:** وتكون باليد والرأس والعين والحاجب وبالثوب والسيف، وهذا النوع عنده يكون مشاركا للنوع الأول، وقد يُغني عنه، وعلى هذا قول الشاعر:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مذعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلا وسهلا بالحبيب المتيّم

وقول الآخر:

ترى عينها عيني فتعرف وحيها وتعرف عيني ما به الوحي يرجع

ففي هذين الشاهدين قامت دلالة الإشارة مقام دلالة اللفظ .

3ـ **دلالة الخط:** ويعني بها دلالة الكتابة على المكتوب كدلالة رسم «الباء» على صوته .

4ـ **دلالة العقد:** وهو نوع من العدّ بأصابع اليدين على نحو ما يفعل المبتدؤون في تعلّم الحساب .

5ـ **دلالة النصبة:** وهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشير بغير اليد، كما هو الحال في الصفرة على وجه المريض أو المذعور .

والحق أن الأنواع الخمسة التي ذكرها الجاحظ يمكن أن يستفاد منها جميعا في دراسة الألفاظ ودلالاتها وذلك انطلاقا من مراعاة جميع الظروف المحيطة

---

1) البيان والتبيين 99/1.

بعملية التكلم لغوية وغير لغوية .

ويقسم البلاغيون الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

1- **وضعية:** ويسمونها؛ بالدلالة اللغوية، أو المطابقة: وهي دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعة بإزائها .

2- **دلالة طبيعية:** وهي حكايات أصوات المسموعات كحفيف الأشجار، ونزيب الظبي، وشحيح البغل، ونهيق الحمار، وبقبقة الماء، وغيرها .

3- **دلالة عقلية:** وهي الأصوات التي يدرك بها العقل حقيقة شيء من الأشياء كدلالة الصوت على حياة صاحبه، فعندما نسمع صوت إنسان أو حيوان من وراء جدار أو من تحت أنقاضٍ فندرك بهذا الصوت أن هذا الإنسان أو الحيوان ما يزال حيًّا.

وقد أهملوا النوعين الأخيرين لعدم تعلقهما بعلم البلاغة، فانصبت مباحثهم على النوع الأول وهو الدلالة الوضعية فقسموها إلى ثلاثة أنواع:

1- **دلالة مطابقة:** وهي دلالة اللفظ على كامل معناه .

2- **وتضمينية:** وهي دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع.

3- **ودلالة التزامية:** وهي دلالة اللفظ على لازم معناه. ثم فرّعوا هذه الأقسام فروعا أخرى، فتحدثوا عن الحقيقي والمجاز، كما تحدثوا عن الكناية بأحاديث توحي بأنهم درسوا المعنى دراسة وافية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل كان حريا بها أن تؤدي إلى تطور في الدرس اللغوي والبلاغي وأن تغير كثيرا من شكل هذا الدرس على ماعرفناه في العصور المتأخرة، ذلك أن المتأخرين من البلاغيين لم يسيروا وفق الخطة التي سار عليها متقدموهم من متابعة للنصوص اللغوية ومناقشتها وتحليل معانيها تحليلا يكشف عن غامضها ويزيل الكثير من مبهمها على مانراه عند الجاحظ والجرجاني وغيرها.

قال الجاحظ: أنشدني أبو العاص قال، أنشدني خلف:

وبعضُ قَريضِ القَومِ أولادُ عَلَّةٍ يَكُدُّ لسانَ النّاطقِ المتحفّظ

قال: «فإنه يقول: إذا كان الشعر مستكرها وكانت ألفاظ البيت من الشعر لايقع بعضها مماثلا لبعض كان بينها من التنافر مابين أولاد العَلات، وإذا كانت الكلمة ليس موقعها في جنب أختها مرضيا موافقا، كان على اللسان عند إنشاد ذلك الشعر مَؤُونة»[1].

أما اللغويون فإن متقدميهم لايقدمون تقسيما للدلالات، ذلك أنهم على مايبدو قد شغلوا بموضوعات جانبية من علل وأقيسة وغيرها من أمور لم تؤد معرفتها إلا إلى مزيد من الإهمال للقضايا اللغوية الرئيسة، على الرغم من أن السيوطي أشار في مزهره إلى أربعة أنواع من الدلالات وهي[2]:

1) **دلالة ذاتية:** وهي المستفادة من الألفاظ نفسها.

2) **دلالة وضعية:** والواضع هو الله سبحانه وتعالى.

3) **دلالة اصطلاحية:** وتقوم على ماتصالح عليه الناس من الدلالة بإزاء كل لفظ.

4) **دلالة وضعية:** بعضها من وضع الله وبعضها من وضع البشر. وهذه الأنواع الأربعة ـ كما أرى ـ يمكن أن يفسر بها كيفية اكتساب اللفظ للدلالة، فتقسيمها يقوم على أساس تلك الخلافات التي كانت قائمة بين اللغويين وغيرهم حول نشأة اللغة لا أن تعد أساسا لتقسيم الدلالات.

غير أنه على الرغم مما تقدم فإننا نجد من اللغويين من ينظر إلى اللغة نظرة فاحصة بعيدا عما سبقت الإشارة إليه من علل وأقيسة، فقد تحدث أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) عن ثلاثة أنواع من الدلالة؛ وهي اللفظية،

1) البيان والتبيين 49/1.
2) المزهر 17/1.

والصناعية، والمعنوية، وهذه الأنواع الثلاثة كل واحد منها «معتد مراعـي مؤثـر إلا أنه في القـوة والضعـف علـى ثلاثـة مراتـب»[1]، ثـم شـرع في تفسـير هـذه الدلالات تفسيرا يتفق مع ماتوصل إليه علماء اللغة المحدثـون بخصـوص أنـواع الدلالات.

فاللفظية عنده: هي ماتؤديه الأصـوات المكونـة للكلمـة مـن دور في إظهـار المعنى «ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصـدره»[2]، وتعـرف عنـد المحدثـين بالدلالة الصوتية. وهي عنده أقوى الدلالات، والصناعية، وتختص ببنية الكلمة، وتعرف عند المحدثين بالدلالة الصرفية.

أما الدلالة المعنوية وهي أقرب ماتكون إلى الدلالة النحوية عند المحدثين فهو في بيانه لها يقول: «ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولابد له من فاعل، فليت شـعري مـن هـو ومـا هـو فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو، وماحاله»[3].

ويذكر المحدثون «أربعة أنواع للدلالة»[4]، وهي الدلالـة الصوتيـة، والدلالـة الصرفية النحوية، والدلالة المعجمية، وفيما يلي بيان لهذه الأنواع.

أ ـ الدلالة النحوية:

لكل لغة من اللغات نظام خاص، تسير عليه في ترتيب كلماتهـا في الجمـل، فمنهـا مـايلتزم طريقـة معينـة في هـذا الـترتيب، ومنهـا مـايكون فيهـا الـترتيب اختياريا، ومنها مايقف موقفا وسطا بين هذين النوعين.

فمن النوع الأول الإنجليزية والفرنسية اللتان يسـير فيهمـا ترتيـب الكلمـات

1) الخصائص 98/3 .
2) المرجع السابق ص 98 .
3) ينظر الخصائص 98/3.
4) ينظر دلالة الألفاظ ص 44 ومابعدها.

على نمط واحد يكاد يقترب من الجمود[1]، ومن النوع الثاني اللغة الألمانية التي تكون قواعد «ترتيب الكلمات فيها قليلة، والشواذ فيها كثيرة»[2]، غير أن هذه الحرية ليست مطلقة وإنما تحددها قوانين المفاضلة بين الأساليب، يقول فندريس: «فالحقيقة أنه لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة»[3].

كما أن الجمود الذي أشرنا إلى اقتراب الإنجليزية والفرنسية منه ليس مطردا، إذ «لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك»[4].

والعربية وسط بين النوعين المذكورين، فترتيب الكلمات فيها مقيد في بعض الأحيان كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه، واختياري في أحايين أُخَر كتقديم المفعول وتقديم الخبر ونحو ذلك[5].

فهذا النظام في ترتيب الجمل أو هندستها التي تسير عليه اللغات المختلفة لو اختل أصبح من العسير فهم المراد من الكلام، فلو أن متكلما خاطب سامعه بالعبارة التالية: ذهب محمد إلى السوق، فإن السامع سيحصل على معنى من هذه الجملة، ولكن لو أعاد المتكلم الجملة على النحو التالي: السوق محمد إلى ذهب، فإنه لايمكن للسامع الحصول على معنى، ذلك أن ترتيب الكلمات في الجملة العربية يتوقف عليه وضوح دلالاتها بحيث لو اختل هذا الترتيب لم يفهم المراد منها، ومثال ذلك الشطر الثاني من بيت المتنبي[6]:

أَنَّى يَكُونُ أَبَا البرِيَّةِ آدَمٌ   وَأَبُوكَ وَالثَّقَلانِ أَنْتَ مُحَمَّدُ

والوضع الصحيح للشطر الثاني: وأبوك محمد وأنت الثقلان، وقد عُدَّ هذا

1) التطور النحوي ص87، ومن أسرار اللغة ص 211.
2) التطور النحوي ص 87 .
3) «اللغة» ص 187.
4) ينظر «اللغة» ص 187.
5) ينظر التطور النحوي ص 78.
6) الديوان ص83.

البيت من التعقيد اللفظي.

وعلى هذا فالدلالة النحوية هى ما يقتضيه نظام الجملة في لغة من اللغات من ترتيب وهندسة بحيث لو اختل أصبح من العسير أن يفهم المراد منها[1].

ب ـ الدلالة الصرفية:

وتقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية وأبنية الكلمات من المعان[2]، وهذا النوع يعرف عند ابن جني بالدلالة الصناعية، وتأتي من حيث القوة في المرتبة الثانية «فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية»[3].

والدلالة الصناعية في نظره تستمد قوتها من الدلالة اللفظية من قبل أنها إطار للفظ، أو بالأحرى القالب الذي تصب فيه الألفاظ وتبنى على صورته ومنواله يقول: «الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية؛ من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا في العلوم المشاهدة[4]. أي أن الصيغ عبارة عن صور للألفاظ فصيغة (فاعل) صورة أو قالب لكل اسم فاعل يأتي من الثلاثي نحو: كاتب، قائل، ساجد.

ومن الدلالة الصرفية ما يعرف في علم اللغة الحديث (Morpheme) أو دال النسبة التي «تعبر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية. والمورفيم عنصر صرفي أو هو وحدة صرفية حر أو مقيد، أما الحر فهو جزء الكلمة الذي يمكن استقلاله بنفسه مكونا كلمة[5]. وقد سماه فندريس Semanteme الذي ترجمه المترجمان إلى دال الماهية لأنه لايطلق لفظ المورفيم إلا على العنصر الذي

---

1) ينظر دلالة الألفاظ ص48.
2) ينظر دلالة الألفاظ ص47.
3) ينظر الخصائص 98/3.
4) المرجع السابق 98/3.
5) «اللغة» ص105.

يعبر عن النسب بين الماهيات، أي أنه لايطلق إلا على المورفيم المقيد، الذي يتحتم اتصاله بسواه كالسوابق أو اللواحق التي تدل على الفصائل أو النسب النحوية، فكلمة «كاتبون» في العربية تتكون من «كاتب» مورفيم حر، و«الواو والنون» مورفيم مقيد. وكلمة Asked في الانجليزية تتكون من (Ask) مورفيم حر، و(ed) مورفيم مقيد[1]، ومن القيم الدلالية للمورفيم في العربية تلك الحروف التي تعرف بحروف المضارعة وهي «أنيت» التي وإن كانت تتساوى في إفادة الحال أو الاستقبال للفعل الذي تزاد عليه إلا أنه يمكن أن نلاحظ فيها دلالة أخرى وهي الدلالة على الفاعل فمثلا «أنا أكتب الدرس» فالهمزة تعني أن المتكلم هو الفاعل، والنون في «نكتب» تدل على أن الفاعل جمع المتكلمين، والتاء في «تكتب» تدل على وقوع الفعل من المفرد الغائب أو المخاطب حسبما يقتضيه السياق، والياء في «يكتب» تدل على أن الفاعل مفرد مذكر غائب، وقد أشار إلى هذا العلامة أبو الفتح ابن جني حين قال: «تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، فقدموا دليله، وعلى ذلك تقدمت المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين؛ من هم ؟ وما هم ؟ وكم عدتهم ؟ نحو: افعل ونفعل وتفعل ويفعل»[2]. وفي هذه القولة بيان لخصيصة في صيغة الفعل في العربية قد لا تتوفر في لغة أخرى وهي دلالته على ذات الفاعل.

وخلاصة القول فإن الدلالة الصرفية هي التي تستفاد من بنية الكلمة وصيغتها على النحو الذي ذكرناه سابقا.

جـ ـ الدلالة الصوتية:

يعرّفها بعض المحدثين بأنها: «هي التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات»[3]، وهذا يعني أن بعض الأصوات يؤدي دورًا في الكلمة، وبعضها

---

1) ينظر «اللغة» ص105 ومابعدها، ومحاضرات في علم اللغة ص 216.
2) الخصائص 324/1 و225.
3) معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب ص95، ودلالة الألفاظ ص ؟؟؟.

الآخر لايؤدي أي دور.

وفي هذا التعريف - كما يبدو لي - نظر فلو أخذنا كلمة من الكلمات (ولتكن رفض) وطلبنا معناها فإنه سيكون الترك، فَرَفْضُ الشيء تركه، هكذا يقول المعجم، فإذا قمنا بتغيير صوت من أصواتها (الضاد مثلا بالهاء) وأصبحت الكلمة (رفه) فإن هذا التغير بالضرورة سيعقبه تغير في المعنى، وهذا ما يسميه (فيرث Firth) بالوظيفة الصوتية الصغرى أو القاصرة (Meinor phonetice Fanction) مقابل الوظائف الأخرى النحوية والصرفية والمعجمية والسياقية. كما أن الكلمة السابقة التي مثّلنا بها هي «رفض» يتغير معناها بمجرد تغير حركة من حركاتها «فَرَفَضَ» - بثلاث فتحات متوالية غير «رُفِضَ» - بضم وكسر وفتح - وهكذا كل صوت أو حركة له دلالة معينة يوحي بها، وهذا النوع من الدلالة الصوتية أغفله التعريف السابق.

ويطلق أبو الفتح ابن جني على هذا النوع من الدلالة الصوتية (الدلالة اللفظية) التي هى عنده أقوى الدلالات، ذلك أن معرفتها تتوقف على الأصوات المكونة للكلمة، فـ«قام» مثلا، بوحداتها الصوتية تدل على القيام، أي أننا وقفنا على الحدث من خلال لفظ الفعل. وهكذا كل فعل بأصواته يؤدي معنى الحدث «فالضرب والقتل نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما»[1]، بمعنى أن كل واحد منها يدل على حدث مغاير للآخر تبعا لاختلاف لفظيهما، أي أصواتهما، «وكذلك قَطَعَ وكَسَرَ، فنفس اللفظ هنا يفيد معنى الحدث ... كما أن ضَارِب يفيد بلفظه الحدث»[2] وهو ما لم يشمله التعريف الذي كان قاصرا على ماتؤديه بعض الأصوات من معانٍ تبعا لاختلافها مخرجًا وصفةً. كما أنها يمكن أن تشمل أنواعا أخر وهو ما صرّح به صاحب التعريف عندما قال: «ومن مظاهر هذه الدلالة الصوتية النبر «strees» (و) مانسميه بالنغمة الكلامية

---

1) الخصائص 101/3.

2) ينظر الخصائص 101/3.

«Intonation»[1].

فالدلالة الصوتية وفق هذين الرأيين نوعان: ما يمكن أن نسميها مطردة وهي المستفادة من الأصوات اللغوية الصادرة من جهاز النطق وما يتركب من هذه الأصوات من ألفاظ ثم ما يمكن لهذه الألفاظ من معان مكتسبة أو طبيعية.

ولما كانت هذه الأصوات تختلف في قدرتها الإيحائية، وذلك نظرا لاختلافها في المخرج والصفة إذ أن بعضها مخرجه الحلق، وبعضها مخرجه الشفتين، وبعضها الآخر مخرجه بين هذين المخرجين، كما أن منها ما هو شديد، ومنها ماهو رخو، ومنها ماهو بين الرخاوة والشدة.

كل هذه الأمور جعلت من الأصوات تستعمل كل منها حسب الموقف التي تقتضيها، فقالوا: قَضَمَ، وقالوا: خَضَمَ، وكلا اللفظين يدلان على الأكل، غير أن الأول يدل على الأكل اليابس، والثاني يدل على الأكل الرطب[2]، كما أن هذه الألفاظ تتناوب عليها الحركات؛ من إعرابية، وبنيوية، فيؤدي هذا التناوب إلى الاختلاف في معانى تلك الألفاظ على نحو مانلاحظه في الأفعال عند تغيير إسنادها من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول، فليس ضَرَبَ كضُرِبَ، فبالأول عرفنا الفاعل، أما الثاني فإننا عرفنا فقط أن عملية الضرب قد تمت، ولكن لاندري من الذي قام بها وهذا التغيير في المعنى تم على الرغم من وجود الأصوات ذاتها في الكلمتين.

وكذلك مانلاحظه في انتقال الأسماء من النصب إلى الضم أو الكسر، بحسب مواقعها في الجمل فلو قلنا: جاء محمدٌ بالرفع، فإن الحركة تدلنا على أنَّ محمدًا هو القائم بالفعل، أما إذا قلنا: رأيتُ محمدًا، فإن الحال تتغير وينتقل معنى الكلمة من الفاعلية إلى المفعولية.

---

1) دلالة الألفاظ ص 46 و47.

2) ينظر الخصائص 157/2.

وفي اللغة العربية من الكلمات ما يمكن ملاحظة الصلة بينها وبين دلالاتها، مثل تلك التي تكون حكاية لأصوات الطبيعة «Onomatopeia» والأصوات التي يحدثها الإنسان في أوضاعه المختلفة وكذلك أصوات الحيوانات - مثل الخرير والحفيف والخَرْخَرَةِ والصَّرْصَرَةِ والقَهْقَهَةِ وغيرها - ومثل دلالة النحت والاشتقاق من أسماء الأعيان.

كما أن في اللغة العربية صيغا وأوزانا يكون لها دور في أظهار المعنى؛ فمنها مايؤدي دورا عاما، كأوزان الأفعال والمصادر والمشتقات وجموع التكسير، ومنها مايؤدي دورا خاصا، على نحو مانلاحظ في بعض أوزان الأفعال والمصادر والمشتقات، كقولهم: إن ما جاء على الفَعَلان فهو يدل على التقلب والاضطراب، وما جاء على فِعالة فهو يدل على حرفة، وهكذا، وهذا النوع من الدلالة يمكن أن نطلق عليه دلالة صوتية غير مطردة أو خاصة.

وهاتان الدلالتان - أعني الصوتية المطردة وغير المطردة - يمكن إرجاعهما كلتيهما إلى نوعين آخرين، وهما: الدلالة الصوتية الاصطلاحية وهي: التي اكتسب اللفظ فيها دلالته بالمواضعة والاصطلاح.

وأما النوع الثاني فهو الدلالة الصوتية الطبيعية. ومفادها أن الأصوات بطبيعتها توحي بالمعاني على نحو ما تفيده الأصوات التي تحاكي أصوات الطبيعة والأصوات التي يحدثها الإنسان في أوضاعه المختلفة وأصوات الحيوانات.

وهذا النوع من الدلالة الصوتية وما ألحقناه من حركات إعراب، وأصوات هجاء، وصيغ صرفية، ونحت، واشتقاق، وهو موضوع هذا البحث، كان مثارًا للجدل بين اللغويين وغيرهم على مر العصور، فتناوله القدماء كما تناوله المحدثون، وانقسم كلا الفريقين بشأنه بين مؤيد ورافض، وفيما يلي عرض لآراء الفريقين؛ قدامى ومحدثين.

1- آراء المتقدمين:

لعل أول إشارة إلى هذا الموضوع عند لغويي العربية ما ذكره «الخليل» وهو

يفَسِّر بعض الألفاظ التي وضعت على حكاية صوت يقول: «كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صرصر»[1]، وفي هذه العبارة تأكيد على أن بعض اللغة أخذ من أصوات الأشياء، كما أنها تبين سبب الاختلاف في طريقة محاكاتها.

ثم جاء بعده تلميذه سيبويه وأشار إلى مظهر آخر من هذه الدلالة وهي دلالة الصيغ والأوزان من ذلك: «المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان»[2]. بمعنى أن الاضطراب الواقع في الصيغة وهو ورودها بثلاث فتحات متوالية «فَعَلان» لم يرد اعتباطا وإنما ورد مراعاة لطبيعة معنى الكلمة الواردة عليها والتي تعبر عن الحركة والاضطراب. فكل ما جاء عليها مثل: الغليان الغثيان والنقزان، يعبر عن حركة أو عن اضطراب.

ويُعَدُّ ابن جني إماما للقائلين بوجود صلة بين الألفاظ ومعانيها. فقد عقد في خصائصه خمسة فصول ناقش فيها كثيرا من الموضوعات ذات الصلة بهذا الجانب، ففي فصل عنوانه «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» يرى أن الأصوات المتقاربة مخرجا غالبا ما تتقارب معانيها، من ذلك «ع ل م» في العلامة والعلْم «وقالوا: بيضة عرماء، وقطيع أعرم إذا كان فيها سواد وبياض»[3]، ومن ذلك سحل وصهل، «والصاد أخت السين، كما أن الهاء أخت الحاء، وقالوا: جلف وجرم، فهذا للقشر وهذا للقطع وهما متقاربان معنى متقاربان لفظا، لأن ذلك من «ج ل ف» وهذا من «ج ر م»»[4].

وفي فصل عنوانه «إمساس الألفاظ أشباه المعاني» ينبه إلى أنواع أخرى من

---

1) الخصائص 152/2.
2) الكتاب 14/4.
3) الخصائص 147/2 .
4) المرجع السابق 149/2.

الدلالة الصوتية، وهى حكاية الأصـوات الطبيعيـة، والصيـغ الصرفيـة، وحكايـة أصوات الهجاء، فمن ذلك «أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفـة تـأتي للتكريـر، نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعـة»[1]، إلى أن يقـول: «ووجـدت أيضـا «الفَعَلَـى» في المصـادر والصفـات إنمـا يـأتي للسـرعة نحـو البشـكى والجمـزى والولقى»[2]، ومن ذلك «وهو اصنـع ـ أنهـم جعلـوا «اسْتَفْعَلَ» في أكـثر الأمـر للطلب نحو: استسقى واستطعم واسـتوهب واسـتمنح ... (كمـا) أنهـم كثـيرا مايجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعد لونها بهـا ويحتذونها عليها ... ومن ذلك قولهم: قرت الدم، وقرد الشيء وتقرد، وقـرط يقرط، فالتاء أخفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا جف»[3].

وفي فصلين عنوان أحدهمـا «حـذف الاسـم علـى أضـرب» وعنـوان الآخـر «نقـص الأوضـاع إذا ضامّهـا طـارئ عليهـا» يتحـدث عمـا يسـميه اللغويـون المحدثون النبر (Strees) والتنغيم (Intonation) موردا عـددا مـن الأمثلـة التي توضح فكرته. من ذلك «أن تكون في مدح إنسـان والثنـاء عليـه فتقـول: كـان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بـ«الله» هذه الكلمة وتتمكـن في تمطيـط الـلام، وإطالة الصوت بهـا أو عليهـا، أي رجـلا فـاضلا أو شـجاعا أو كريمـا أو نحـو ذلك»[4]، ومن ذلك أيضا «لفظ الاسـتفهام إذا ضامّـه معنـى التعجـب اسـتحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجـل في الفضل ولست مستفهما»[5].

وهكذا فإن ابن جني أتى على كثير من مباحث الدلالة الصوتيـة. ويتحـدث أحمد بن فارس (ت 395هـ) عن بعض مظاهر الدلالة الصوتية وذلك في كتابيـه

1) الخصائص 153/2.
2) المرجع السابق 153/2.
3) المرجع السابق 158/2 .
4) الخصائص 370/2 .
5) الخصائص 269/2 .

«الصاحبي» و«المقاييس» حيث رأى أن بعض الصيغ الصرفية يدل على معنى، من ذلك: «فَعَلان يدل على الحركة والاضطراب نحو: النَّزَوان والغَلَيَان»[1]، كما يذكر الإبدال اللغوي ويؤكد أنه قاعدة مطردة عند العرب فيقول: «من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض فيقولون: مدحه ومدهه، وفرس رفل ورفن، وهو كثير قد ألف فيه العلماء»[2]، أما عن النحت فإن ابن فارس يُعَدُّ إماما للقائلين به فلم يكتف بالاستشهاد على وجوده بالكلمات الموجودة في اللغة بل تعداه إلى ابتداع مذهب جديد يرى فيه أن الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت ويدلل على ذلك بعدد من الكلمات فيقول: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار. هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر من ضبط وضبر، وقولهم: صهصلق الصوت الشديد، أنه صهل صلق»[3].

ويتحدث الثعالبي (ت 429هـ) في كتابه «فقه اللغة» عن المظهر الرئيسي من مظاهر الدلالة الصوتية وهو دلالة حكاية الأصوات المسموعة فيقول: «القهقهة حكاية قول الضاحك: قه قه، والصهصهة حكاية قول الرجل للقوم: صه صه»[4].

أما ابن الحاجب (ت 338هـ) فإن المظهر الوحيد الذي تحدث عنه هو دلالة حركات الإعراب فقد رأى أن «الرفع علم الفاعل والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة»[5].

ويناقش ابن يعيش (ت 643هـ) مظهرا منها وهو اللغات المذمومة فيقول:

1) الصاحبي ص37 .
2) الصاحبي ص 374 .
3) الصاحبي ص271.
4) فقه اللغة للثعالبي ص202 وما بعدها .
5) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 69/1 .

«وأما كسكسة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنت سينا غير معجمة لتبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث فيقولون: مرت بكس ونزلت عليكس»[1].

ولعل أكثر لغويي العربية وضوحا في هذا الجانب بعد ابن جني وابن فارس الإمام جلال الدين السيوطى (ت 911هـ) الذي استوعب كافة الآراء قبله فعقد في «مزهره» فصولا وافية تحدث في كل واحد منها عن مظهر من مظاهر الدلالة الصوتية وسنكتفي في هذا الموضع بنقل فقرة من أحد فصوله ونرجئ تفصيل الكلام إلى مواضعه، ومن أجمع كلماته للموضوع قوله: «وأما أهل اللغة فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني»[2]، وفي ثنايا حديثه كان يشير إلى آراء اللغويين؛ كابن جنى وابن السكّيت ثم يختم عرضه لهذه الآراء بملاحظة طريفة يقول فيها: «فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيه، وكيف فاوتت العرب في هذه الالفاظ المقترنة المتقاربة في المعنى»[3]، وهذا يعني أن السيوطى من أكثر القائلين بالدلالة الصوتية تأكيدا لها بمختلف مظاهرها.

أما عند غير اللغويين فإن الإمام ابن القيم (ت751 هـ) من الأصوليين يأتي في مقدمة القائلين بالدلالة الصوتية، فقد عقد فصولا وافية في أوجه المناسبة بين اللفظ والمعنى، أجمل بعضها في قوله: «والمناسبة الحقيقية معبرة بين اللفظ والمعنى طولا وقصرا، وخفة وثقلا، وكثرة وقلة، وحركة وسكونا، وشدة ولينًا، فإن كان المعنى مفردا أفردوا لفظه، وإن كان مركبا ركبوا اللفظ، وإن كان طويلا طوّلوه، كالقطنط والعشنق للطويل، فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه، وانظر إلى لفظ «بحتر» وما فيه من الضم والاجتماع لّما كان مسماه القصير المجتمع الخلق[4].

أما على الجانب الآخر ـ أعنى جانب الرافضين ـ فإن أكثر البلاغيين يذهبون

---

1) شرح المفصل 46/1 وما بعدها .
2) المزهر 46/1 ومابعدها .
3) السابق ص53.
4) بدائع الفوائد 108/1 .

إلى عدم وجود صلة بين اللفظ ومعناه ويستفاد هذا مما ذكره سعد الدين التَّفْتَازَاني (ت 791هـ) في مقدمة شرحه «المطول على تلخيص المفتاح». فبعد عرضه لآراء القائلين بهذه المناسبة قال: «إن هذا القول فاسد لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لاتختلف اللغات باختلاف»[1]، أي أنه إذا كانت الألفاظ توحي بالمعاني بذواتها فكيف يكون هذا الإختلاف في اللغات.

وفي رأيي أن هذا لاينهض دليلا على هدم مبدأ الصلة بين الالفاظ ومدلولاتها لأمور سنعرض لها في موضع لاحق[2].

2ـ آراء المتأخرين:

ناقش اللغويون المحدثون من عرب وغيرهم هذا الجانب من الدلالة الصوتية فكانوا فيه كالقدامى بين مؤيد ورافض، ويأتي فارس الشدياق (ت 1888) في مقدمة الفريق الأول الذي ألّف عدة كتب كان جل اهتمامه فيها منصبا على العلاقة بين الأصوات ومدلولاتها، وما يتعلق بذلك من إبدال وقلب إلى غير ذلك من القضايا الدلالية، وأبرز هذه الكتب كتابه «سر الليالي في القلب والإبدال» الذي كما هو واضح من عنوانه مخصص لمسائل القلب والإبدال، غير أن هذا لم يمنعه من الحديث عن مناسبة أصوات الهجاء لمعانيها في مقدمة الكتاب، كما أنه أشار فيه إلى كتاب اسمه «منتهى العجب في خصائص لغة العرب»[3]، قال عنه: إنه ناقش فيه دلالة الأصوات الأبجدية، كما أشار إليه في كتابه «الساق على الساق» وفي هذا الأخير ذكر في مقدمته «أن كل حرف يختص بمعنى من المعانى دون غيره وهو من أسرار اللغة العربية التى قل من تنبه لها، وقد وضعت لهذا كتابا مخصوصا سميته منتهى العجب في خصائص لغة

---

1) المطول على التلخيص ص351.
2) انظر صفحة 44 وما بعدها.
3) تشير بعض المراجع إلى أنه حرق في حادثه احتراق بيته .

العرب[1].

أما الدكتور صبحي الصالح فإنه يقدم لموضوع الدلالة الصوتية بأسلوب يستفاد منه أنه من أكثر لغويي العربية تحمسا للموضوع، فقد خصص بابا في كتابه «دراسات في فقه اللغة» للحديث عن مناسبة أصوات العربية لمعانيها مستعرضا في ثناياه الكثير من آراء لغويي العربية القائلين بهذه المناسبة الذين يأتي ابن جني في مقدمتهم، فبعد بيانه لحقيقة اللغة وما قام به علماء العربية من جهود لمعرفة إحياءات ألفاظها يقول: «أما الذي نريد الآن بيانه فهو مالاحظه علماؤنا من مناسبة حروف العربية لمعانيها وما لمحوه في الحرف العربي من القيمة التعبيرية الموحية»[2]، ثم يعرض لكلمات عرض لها ابن جني في خصائصه رأى أن الصلة متحققة بينها وبين معانيها مراعيا خلال ذلك دلالة الصوت حال البساطة ـ أي مفردا ـ ودلالته حال التركيب، ويخلص بعد ذلك إلى القول بأن «أهل اللغة بوجه عام والعربية بوجه خاص كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني ... فكان لابد لنا من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تعد فتحا مبينا في فقه اللغات عامة»[3].

وهذا النوع من الدلالة سماه المناسبة الطبيعية، وفي الكتاب تحدث عن بعض مظاهر الدلالة الصوتية كالنحت الذي اشترط للتوسع فيه مراعاة نظم العربية؛ من انسجام حروف، وتنزيل على أحكام العربية، وصياغة على وزن من أوزانها، وبهذا يكون النحت «وسيلة رائعة لتنمية هذه اللغة وتجديد أساليبها في التعبير والبيان من غير تحيف لطبيعتها أو عدوان على نسيجها المحكم المتين[4]، كما تحدث عن الإعراب حديثا يدل على اعترافه بدلالته على المعاني، ونلمح هذا في رده على من ادعى أن الإعراب قصة من نسج النحويين يقول: «فهناك

---

1) اعترافات الشدياق ص 15.
2) دراسات في فقه اللغة ص 142 .
3) دراسات في فقه اللغة ص155.
4) المرجع السابق ص274.

حد أدنى من ظاهرة الإعراب لابد من الإقرار بوجوده كالذي عرفناه في الشعر الجاهلي والذي رأيناه في المواقع القرآنية المشكلة، وهي المواقع التي لايعين معناها الأدق إلا تحريك الأواخر بحركة الإعراب»[1].

واستعرض د.محمد المبارك بعض مظاهر الدلالة الصوتية وهي دلالة الأصوات الطبيعية، والأصوات الأبجدية، والأوزان، بيّن في ثناياه أن الصلة ثابتة بين الأصوات ومدلولاتها وأن «للحرف قيمة دلالية ووظيفة في تكوين المعنى وتحديده، هي في العربية أظهر وأوضح منها في اللغات الأخرى»[2]، ثم يذكر بعض الأصوات التي من بينها «النون ويدل على الظهور ....»[3].

وتتمثل الدلالة الصوتية عند الدكتور «علي عبد الواحد وافي» في محاكاة الأصوات المسموعة، والأوزان الصرفية، كما يتحدث عن الاشتقاق من الأعيان والنحت[4].

ويعقد رفائيل نخلة اليسوعي ثلاثة فصول في «غرائب اللغة» يتناول فيها بعض مظاهر الدلالة الصوتية، فمن ذلك حكاية أصوات الأشياء التي رأى أن كلماتها «كثيرة في لغتنا، وقد ميزنا بين نوعين منها، الأول على أوزان شتّى، والثاني على وزن فعفع ومشتقاته»[5]، فمن الأول «عوى ونبح الكلب، وماء القط، نهق الحمار صهل الحصان»[6]، ومن الثاني «تعتع تختخ، ثغثغ، عطعط»[7].

أما مازن المبارك فإن الدلالة الصوتية عنده هي دلالة حركات الإعراب، فبعد استعراضه لآراء المعارضين لدلالة الحركات على المعاني يتساءل عن

---

1) المرجع السابق ص131.
2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص137.
3) المرجع السابق ص 137.
4) ينظر فقه اللغة لعلى عبد الواحد وافي ص 169 .
5) غرائب اللغة ص44.
6) المرجع السابق ص 44.
7) المرجع السابق ص 45.

«الفرق بين الجَد بالفتح والجِد بالكسر إن يكن فرقا في الصوت»[1].

ثم زاد المسألة توضيحا عندما قال: «بل ما الدلالة الصوتية وهي من أوضح أنواع الدلالات المعترف بها»[2]، ويرى الدكتور يحي جبر أن الأصوات الهجائية دوال على المعانى مفردة أو مركبة فمن ذلك «كل قاف وميم إلى اجتماع وانقطاع ... القم وهو جمع القمامة أو نحوها وعزلها، والقمح تكون مجتمعة في ذاتها متفرقة عن سواها»[3].

هذا عند لغويي العربية، أما عند الأوربيين فإن كثيرا منهم ظل ينتصر لفكرة الصلة بين اللفظ ومعناه حتى أواسط القرن التاسع عشر، فيرى «توماس الإكويتي أن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعتها»[4]، أما جسبرسن Jespersin فيرى «أن الصلة وثيقة بين اللفظ والمدلول في الكلمات التي هي من نوع Onomatopeia ولكن علينا أن نحذر من المغالاة»[5].

ويرى همبلت HumboLdt (ت 1835م) أن أصل الدلالة هي الصوتية وأن «الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات وأصبحت الصلة غامضة علينا»[6].

أما عند غير اللغويين فإن عباس العقاد يأتي في مقدمة القائلين بالدلالة الصوتية حيث يرى أنه لاتصلح للغة من اللغات إلا اللغة العربية وذلك «لأن مخارج حروفها مستوفاة متميزة خلافا لأكثر اللغات التي تعوزها الحروف الحلقية أو تلتبس فيها مخارج حروف الهجاء»[7].

---

1) مازن المبارك، نحو وَعْي لُغَوي ص 93.
2) المرجع السابق ص93 .
3) مجلة الثقافة العربية العدد 11/ 1 نوفمبر 1981م. ص 57 بحث د. يحى جبر.
4) «اللغة» ص 235 .
5) الوجيز في فقه اللغة ص363 .
6) دلالة الألفاظ ص 68 .
7) أشتات مجتمعات ص 49 .

ويأتي في مقدمة الفريق الثاني الذي ذهب إلى إنكار الدلالة الصوتية الدكتور عبده الراجحي، فبعد مناقشة آراء اللغويين منذ ابن جني ومن قبله الخليل وسيبويه، وحتى د. صبحي الصالح، يقول: «غير أن اقتناع ابن جني بهذا الرأي، وإعجاب د. صبحي الصالح به، لايمنع من التأكيد على أن أهل اللغة بوجه عام يطبقون على رفضه ويرون أنه ليس هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله، وليست هناك علاقة بين الرمز والشيء الذي يرمز إليه»[1].

أما الدكتور أنيس فإن مواقفه من هذا الموضوع تكاد تكون متباينة لايكاد الواحد يطلع عليها جميعا حتى يصبح مبلبل الفكر حائر الذهن، ففي حين سدد سهامه إليها وأنكرها إنكارا تاما في المشهور من مواضعها كالأصوات المسموعة وغيرها، يعود في موضع آخر إلى إثباتها، وذلك عندما بيّن أن حروف المد دوال على المعاني، وقد أيّد موقفه هذا ببعض التجارب، الأمر الذي ناقشناه في موضعه[2]، غير أنه على الرغم من هذا نراه يعترف بوجود صلة بين الأصوات ومدلولاتها وذلك في النواحي التالية[3]:

1ـ حين تكون الكلمة نتيجة تقليد مباشر لأصوات الطبيعة صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء، وهو ما يطلق عليه الغربيون Onamatopeia.

2ـ نشوء الكلمة للتعبير عن مصدر الصوت الطبيعي مشتق من هذا الصوت، من ذلك تسمية بعض الأمم الأوربية لطائر يظهر في الربيع ويصيح كوكو، فنشأت منه هذه الكلمة ثم أطلقت على الطائر نفسه لا على صوته فقط.

3ـ حركات الإنسان وما ينشأ منها من أصوات قد توحي بنوع من الكلمات التي يتمسك بها أصحاب علم النفس ويرون فيها الصلة وثيقة بين الأصوات المدلولات، وتلك هي التي تعبر عن الحالة النفسية؛ كالكره والنفور

1) فقه اللغة لعبده الراجحي ص66.
2) انظر صفحة 189188.
3) ينظر من أسرار اللغة ص 145 وما بعدها.

والسخرية.

4- طول الكلمة أو قصرها في الأصوات قد يوحي في اللغة بمعنى خاص، من ذلك قاعدة لغويي العرب «زيادة المبنى يتبعها زيادة المعنى».

5- الحركات ترمز في بعض اللغات لمعان خاصة.

وفي مواضع أخرى قام بنقض كل هذه الأسس التي اعتبرها أساسا للعلاقة بين الأصوات ومعانيها ويرجّع تلك الصلات إلى:

1- إيثار صوت على آخر أو مجموعة من الأصوات على أخرى.

2- التجارب الشخصية مع الألفاظ واختلافها في حياة كل إنسان[1].

وفي الوقت الذي ينكر فيه دور حركات الإعراب في إبراز المعنى نراه يجرى التجارب التي يخرج منها بأن «حرف المد دوال على معانى»[2].

وممن رأى رأيه الرافض د. تمام حسان، و د. محمود فهمي حجازي، فبعد مناقشة الأول لكيفية اكتساب اللفظ لمعناه أنهى حديثه بالتأكيد على أن «العلاقة بين الكلمات وبين معانيها محددة بالاستعمال ومدونة في المعجم[3]»، وهذا يعني أنه يرى أن دلالة الألفاظ كلها اصطلاحية.

أما الثاني فإنه أنكر وجود أي صلة بين الألفاظ ومعانيها في حديث استعرض في ثناياه بعض الكلمات من لغات مختلفة بين فيه أنه «ليس هناك أي علاقة بين الرمز اللغوي ومدلوله في الواقع الخارجي والعلاقة الوحيدة القائمة بين الرمز الصوتي واللغوي وما يدل عليه هي علاقة الرمز»[4]، ثم يوضح هذه العبارة فيقول: «فالكلمة ترمز إلى شيء مادي أو معنوي، وعلى هذا فالعلاقة

---

1) ينظر دلالة الالفاظ ص 12.

2) المرجع السابق ص86 وما بعدها .

3) اللغة بين المعيارية والوصفية ص 127.

4) علم اللغة العربية ص 64.

طبيعية تربط بين الأصوات المكونة لكلمة «مِنْضَدَة» في العربية، أو كلمة «Ticch» في الألمانية وبين «المنضدة» باعتبارها واقعا ماديا.

و«المنضدة» في اللغة العربية كلمة مؤنثة، لا لأن هناك تأنيثا في خشب المنضدة ولكن لأنها تنتهي بتاء التأنيث والتاء في العربية علامة التأنيث»[1].

وعرض محمد الأنطاكي للدلالة الصوتية عند الأمم المختلفة ومنذ عصورها الأولى، وحتى عصرنا الحالي ثم ذكر «أن أكثر الفلاسفة القدماء والمحدثين ومعهم علماء اللغة أيضا يذهبون إلى عكس ما ذهب إليه هيرقليطس تماما، إذ يرى هولاء أن العلاقة بين اللفظ ومدلوله اعتباطية اصطلاحية»[2]، ثم عاد فاعترف في موضع آخر بوجود عدد كبير من الشواهد لايمكن تجاهلها وهي تشير بما لايدع مجالا للشك إلى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى[3].

أما الغربيون فإن «فندريس» يرى أنه من الحمق الحكم بوجود علاقة بين أصوات الكلمة ودلالتها، غير أنه عاد واعترف بأن بعض الألفاظ أقدر على التعبير من البعض الآخر[4]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب مدفيج وماريوباي ودوسوسير، حيث رأوا أنه لا علاقة بين الصوت ومعناه، وأن العلاقة بينهما علاقة اصطلاحية، وحجتهم كمايقول ماريوباي: إنه «لو صح الافتراض القائل بوجود علاقة فطرية بينهما لكان حتما أن يتكلم الناس لغة واحدة»[5].

وقد استمر الجدل بين لغويي أوروبا حتى كانت النهضة في مجال الدراسات الصوتية Phonetics وأصبح اللغويون يؤثرون الدراسة الآلية لمعظم ظواهر اللغة وصارت الغلبة لأولئك المعارضين مبدأ الربط بين الأصوات ومدلولاتها. وتكاد

---

1) ينظر علم اللغة العربية ص 64.
2) الوجيز في فقه اللغة ص 350 .
3) المرجع السابق 357.
4) «اللغة» ص 235 - 237.
5) أسس علم اللغة ص 41 -42 .

تنحصر أدلتهم في خمسة أمور[1]:

1ـ إن الكلمة الواحدة تعبر عن عدة معان وهو ما يعرف با لمشترك اللفظي.

2ـ إن الأصوات تخضع للتصور المستمر على توالي الأيام.

3ـ إن المعنى الواحد قد يعبرعنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات وهو مايعبرون عنه بالترادف.

4ـ إن الأصوات ذات الدلالة الصوتية قليلة في جميع اللغات بالنظر إلى المعجمات التي تحفظ بين دفوفها عشرات الآلاف من الكلمات.

5ـ لوصح أن الأصوات ذات قدرة إيحائية فلماذا هذا الاختلاف في اللغات؟

هذه أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من آرء الرافضين للدلالة الصوتية من اللغويين المحدثين، والتي يمكن أيضا استخلاصها من آراء القدامى على نحو مانجد عند التفتازاني وغيره.

ولعل أفضل رد على هذه النقاط ما ذكره همبلت Humboldt في هذا الصدد من «أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان كأثر تلك الأشياء في الأذهان وأن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها، ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات وأصبحت الصلة غامضة علينا[2].

وهذا يعني أن اللغات بدأت محاكاة لأصوات الطبيعة ثم تطورت تبعا لحاجات الإنسان المتجددة والمتغيرة، حتى وصلت إلى مرحلة أصبحت فيها ملاحظة الصلة بين أصوات الأشياء ومعانيها تكاد تكون معدومة، وتناقصت تلك الكلمات حتى أصبح عددها لايتجاوز بضع مئات، وقد لايتجاوز بضع

---

1) ينظر دلالة الألفاظ ص 144.

2) الوجيز في فقه اللغة ص363.

عشرات في بعض اللغات، وقد صاحب هذا التطور في اللغات تطور من جانب آخر أدى إلى إكساب بعض الأصوات الهجائية المكونة للألفاظ التي يستعملها الإنسان وما يصاحب هذه الأصوات من حركات أدى إلى إكسابها قدرات إيحائية حتى أنها أصبحت أكثر أصواتها مقترنة بأشياء معينة، فمثلا «الحاء» إذا جاء في آخر الكلمة فإنه يدل على السعة والانبساط مثل: السماح، المراح، والفلاح، والنجاح وغيرها، والأمر نفسه نلاحظه في الحركات التي هي الأخرى اقترنت بمعاني ثابتة، أو شبه ثابتة، فالرفع مثلا علم الإسناد، والجر علم الإضافة، إلى غير ذلك، والنصب علم المفعولية.

ولما كانت اللغة ـ ولا زالت ـ يعتريها التطور مراعاة لحاجات الإنسان فإنه لاسبيل إلى غض البصر عن وسيلتين من وسائل التطور وهما الاشتقاق من الجامد والنحت.

وهاتان الظاهرتان لاتخفى الصلة بين أصوات كلماتها الأولى وما آلتا إليه، فمن الإبل ـ مثلا ـ قالوا: تأبل، ومن الأرض قالوا: تأرض، ومن الرغام قالوا: رغم، ومن «لاحول ولا قوة إلا بالله» قالوا: حوقل.

وهكذا فإن الدلالة الصوتية لايمكن إنكارها على الرغم من إقرارنا بأنها في بعض اللغات أظهر من اللغات الأخرى، وقد تكون العربية من أكثر اللغات احتواء لجميع مظاهر الدلالة الصوتية التي أشرنا إليها سابقا، وبخاصة دلالة الأصوات الهجائية والأوزان الصرفية وربما شاركتها أخواتها الساميات في هذة الظاهرة. أما ظاهرة الإعراب فعلى وضوحها وأهميتها في العربية ليست مما تنفرد به هذه اللغة إذ نجد مظاهر إعرابية في بعض اللغات الأخرى؛ كاللاتينية كما نلحظ في المثال التالي:

Amabat Filium patrim

ومعنى هذه الجملة (الابن يحب الأب) فإذا أعدنا ترتيب الجملة على هذا النحو:

Amabat Patrim Filim

فإن المعنى سيكون (يحب الأب الابن) ولو أمعنّا النظر في المثالين فسنلاحظ أن حرفين قد تغير موقعهما حسب المحل الإعرابي للكلمة ، هما Us/is والـIm/Um اللذين يدل أولهما على الفاعلية ويدل ثانيهما على المفعولية.

أما ما أشار إليه الرافضون للدلالة الصوتية من اختلاف اللغات فهذا ليس بدليل، إذ أنه لايخفى ما للعامل البيئي من أثر في الكثير من أحوال الناس، فهو يؤدي إلى اختلاف الألوان والصفات، وهذا أمر مشاهد، وقد نص عليه العلامة ابن خلدون صراحة، فهو يرى أن سكان الإقليم الحار يتصفون بالخفة وكثرة الطرب، والولوع بالرقص[1].

كما أن في تفرع العربية إلى لهجات، واللاتينية إلى لغات، ومن قبلها الفصائل الرئيسة للغات؛ السامية والهندية والأوربية وغيرهما ـ أكبر دليل على إمكانية الاختلاف.

فمما لاشك فيه أن الإنسان أول أمره كان يتكلم لغة واحدة وما إن تكونت الجماعة الإنسانية وتفرقت في الأرض حتى تكوّن لكل جماعة منها عاداتها الصوتية الخاصة بها، وأخذت الشقة تبعد شيئا فشيئا بين اللغات الناشئة واللغة الأم، وظهر ما يُعرف بالفصائل الرئيسة للغات؛ مثل السامية والهندية الأوربية التي تفرقت هي الأخرى إلى لغات فرعية نتيجة لانتشار الناطقين بها في أماكن متباعدة.

---

1) المقدمة لابن خلدون ص86.

الفصل الثاني
دلالة الحكايات

1- دلالة حكاية الأصوات المسموعة

2- دلالة حكايات بعض المصطلحات اللغوية

3- تطور الكلمة في اللغة العربية

وُجِدَ الإنسان على الأرض وهو مزود بجهاز سمعي غاية في الدقة، يستطيع بفضله التمييز بين الأصوات ،مهما كانت درجة تقارب بعضها من بعض، كما كان مزودا بقوة فكرية هائلة تمكنه من تمثل هذه الاصوات، إضافة إلى ما لها من مهام أخرى تقتضيها ظروف الخلافة المخلوق أساسا من أجلها.

وكان الكون عند وجوده فيه يزخر بأشياء مختلفة، منها ما هو مصوت بطبعه، كالحيوانات التي تصدر عنها أصوات تعبر بها عن حالاتها المختلفة؛ كالخوف والجوع وغيرهما، ومنها ما يحدث أصواتا نتيجة اصطدامه بغيره من مظاهر الطبيعة، على نحو ما نلاحظ عند سقوط الأجسام المختلفة، وعند انحدار المياه من الشلالات أو تزاحمها في الأودية الصخرية.

استمع الإنسان إلى كل هذه الأصوات، ولما كان وحيدا في الكون أخذ يرددها ليأنس بها وحدته، وبتكون الجماعة الإنسانية اتخذها دليلا عليها، كما هو الحال عند الأطفال، فكان يعبر عن القطة بالمواء، وعن الأسد بالهرير، وعن الذئب بالعواء، إلى غير ذلك.

وكان طبيعيا أن تكون هذه الأصوات التي تحدثها الأشياء والحيوانات مكونة من هجاء واحد؛ إما ساكن لايمكن النطق به ابتداء، فيجلب له حرف متحرك توصلا للنطق به فيصير بناء ثنائيا كما في «رن» فإن الهجاء الأصلي النون الساكنة التي تحكي صوت الرنين، ولما كانت ساكنة جُلِب لها الراء فوُجِد بناء «رن»، وإما متحرك بحركة ممتدة يتولد عنها حرف لين، إما واو، أو ألف، أو ياء، كما هو في عواء الهر، فإن الهجاء الأصلي الميم المتحركة بحركة ممتدة تولد عنها الواو فوُجِد البناء «مو»[1]، والحال نفسها يمكن ملاحظتها في أصوات جميع الأشياء.

كما كانت تصدر عن الإنسان أصوات عفوية غرزية ليعبر بها عن ألم

---

1) مجلة مجمع اللغة العربية بحث الشيخ ابراهيم حمروش 253/2.

وحزن أو فرح وسعادة؛ كالتأوّه والتأفّف والضحك وغيرها، فالإنسان استمع إلى كل هذه الأصوات، ثم حاكاها بالكيفية التي رأى أنها تماثل ذلك الصوت، أو على الأقل تقترب منه بدرجة كبيرة.

ولعل أهم قضية أثارت انتباهه هي قضية طول الصوت وقصره، ومن ثَمَّ ترجيعه وعدم ترجيعه، فإذا توهم في الصوت ترجيعا حاكاه بمقاطع متكررة، فقال: قهقهة الإنسان، وخرخرة النمر والقط، وقعقعة الرعد، وصرصرة البازي، أما إذا توهم استطالة ومدًّا فإنه يحاكيه بأصوات تضم مقاطع طويلة فقال: خر الماء، وصر الجندب، وماءت القطة وما إليها.

غير أن بعض اللغويين يرى أن طول الكلمة أو قصرها ليس مرجعه الترجيع والمد، ولكنه يرجع إلى أمور أخرى، فمثلا حكاية صوت الجندب توضع من صر، فإذا أراد الحاكي أن يثبت لسامعه أن الصوت الآخر راء قال: صر، وشد على الصوت الأخير، فإذا أراد أن يوضح كثرة الصوت من المصوت قال: صرصر[1]. ولا يخفى ما في هذا الرأي من بعد عن الواقع، ذلك أنه لو قمنا بمراجعة فاحصة لكثير من الكلمات المأخوذة من حكايات الأصوات فإننا سنجد أن منها ماجاء بمقطع مكرر مثل: الهرهرة والقرقرة، ومنها ما جاء بمقطع طويل مثل: المواء والخرير والزفير، وهذه الكلمات الأخيرة وغيرها من ذوات المقاطع الطويلة لم ترد في ثبت لغوي مكررة، وليس لها أصل مكرر من جنسها، فكلمة خرير مثلا، وإن كان المعجم يوردها بصيغة التكرير فإن هذا لا يجعلنا نسلم بصحتها، فلو قلنا: خرخر وصمتنا فإن السامع سينصرف ذهنه إلى خرخرة القط والنمر، أو الإنسان في النوم، وقد جاءوا بالخرير للماء لتوهمهم استطالة في صوت الماء وهو ينساب في المجرى، غير أنهم لما توهموا ترجيعا في صوته وهو يلتطم بالصخور عند جريانه في الأودية قالوا: بقبق، وكذلك صوته وهو يخرج من الجرة الذي عبروا عنه بالقعقعة.

---

1) ينظر نشوء اللغة ونموها واكتمالها ص9.

ويكاد هذا المظهر من مظاهر الدلالة الصوتية يحظى بقبول وتسليم جميع اللغويين، فحتى أولئك الذين عارضوا الدلالة الصوتية في إطارها العام لم يستنكفوا أن يعترفوا بوجود هذا الحد الأدنى من النماذج اللفظية ذات الدلالة الطبيعية الصريحة[1]، فدي سوسير (Desoussre) وهو من أشهر المعارضين لمذهب الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها، إذ يرى أن هذه الصلة اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطرد[2]، يعترف بتلك الصلة في الألفاظ التي تعد بمثابة الصدى لأصوات الطبيعة التي تسمى Onomatopeia[3]، أما جسبرسن (Jespersen) فإنه وإن كان يرى أن الصلة وثيقة بين اللفظ والمدلول في الكلمات التي من الـOnomatopeia[4] إلا أنه يحذّر من المغالاة في تلك الصلة ويبدي إبراهيم أنيس تعاطفا مع هذا المظهر، وهو أيضا من أشد المعارضين لمبدأ الصلة بين الألفاظ ومدلولتها.

ويتضح هذا من خلال رده على المعارضين لنظرية البو.وو Bow . Wow يقول إنه: «لايصح أن ننساق مع بعض المعترضين على هذه النظرية في تهكمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنسانى عند حدود حظائر الحيواناتَ وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغرزية، لأن وراء هذه الأصوات سورا حصينا عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة[5]، ثم يمضي موضحا وجهة نظر المعترضين وما يفترضونه في اللغة فيقول: «فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عمقا، ولاتصلح لأن ينحدر منها تلك اللغة الإنسانية السامية، ولكن الواقع يبرهن على أن كثيرا من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت عن تلك الأصوات الغرزية المبهمة، ثم سمت في تطورها ودلالتها وأصبحت تعبر عن الفكر

---

1) دراسات في فقه اللغة ص 170.
2) دلالة الألفاظ ص 70.
3) المرجع السابق ص 71.
4) الوجيز في الفقه ص 381 .
5) دلالة الألفاظ ص 22.

الإنساني[1].

وقد حاول بعض اللغويين التقليل من أهمية هذه الكلمات على اعتبار أن قدرتها الإيحائية ليس مردها إلى الأصوات المسموعة، ولكن إلى قدرة تعبيرية «وهذا هو سر الكلمات التي تعبر بأصواتها عن معناها Onomatopeia[2]، وهذا الرأى ليس له ما يدعمه في الواقع، وكل الأمثلة التي جاء بها صاحبه ليؤكد بها رأيه، والتي رأى عدم الصلة بينها وبين ما تعبر عنه، لم تكن محاكاة لأصوات الطبيعة، وإنما تكوّنت بعد وصول اللغة مرحلة النضج والكمال.

فالقائلون بهذا النوع من الدلالة يرون أن الانسان بدأ في أول الأمر يحاكي أصوات الأشياء، حتى إذا ما تكونت الجماعة الإنسانية أصبحت تلك الأصوات لاتستطيع الوفاء بكل متطلباته المتجددة والمتغيرة، فتصرف فيها بالنحت والإبدال والاشتقاق، فأخذت هذه الكلمات المستحدثة تبعد عن أصولها شيئا فشيئا حتى أصبح من العسير ملاحظتها في الكثير من الكلمات، الأمر الذي اتخذه بعض الباحثين ذريعة لهدم هذا المبدأ.

وعلى الرغم مما تقدم فإن كثيرا من الكلمات مازال من الممكن إرجاعها إلى أصولها، من ذلك الهمهمة حكاية صوت الزفير الذي يخرجه الحزين تولد منه الفعل «هَمّ» الذي يدل على القيام بالأمر، ولما كان هذا يصاحبه صوت مثل الهمهمة في أكثر الأحيان فقد أوجدوا الفعل «هَمّ»، ومن ذلك أيضا «وي وهي لفظة ينطق بها الإنسان للتأوه من فطرته»[3]، فأضافوا إليها صوتا آخر وهو اللام وقالوا: «ويل» ليدلوا بها على التوجع أو نزول الشر، ثم صرفوها فأوجدوا منها ويّل وتويّل وتوايل، ومن ذلك نهيق الحمار الذي تعبر عنه الهاء فأضافوا إليها صوتين وأوجدوا البناء نهق، وهكذا.

1) دلالة الألفاظ ص 22.
2) «اللغة» ص236.
3) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ص 197.

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام اتخذها كثير من الباحثين وسيلة لتقويض هذا المظهر، وهو الاختلاف الكبير في طريقة محاكاة تلك الأصوات، ففي الوقت الذي نجد فيه الناطق بالعربية يحاكي أصوات الكلب بالـ«هَوْهَوْ»، نجد الإنجليزي يحاكيها بالبوو «Bow. Wow»، فهل هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الكلاب في تصويتها ؟ .

الحقيقة إنه إلى وقت قريب كنت أظن ذلك؛ لسبب بسيط وهو أنه كما كان للبيئة دور في اختلاف ألسنة الناس والكثير من أحوالهم، فقد يكون لها دور أيضا في اختلاف حيواناتهم وما يحيط بهم من مظاهر الطبيعة، ولكن بالتجربة ثبت أن شيئا من ذلك لم يحدث، فقد تسمعت أصوات الكلاب عند الأوروبيين، وكنت قبل تسمعتها عندنا فوجدت الصوتين كليهما لايختلف أحدهما عن الآخر، فالكلاب هي الكلاب، والأصوات هي الأصوات، ولكن لو طلبت إلى شخص أوروبي تمثل الحكاية فلاشك أنه كان سيخالفني التمثيل، وعلى هذا كثير من الكلمات التي تعبر عن حكاية أصوات.

فأصوات الضفادع يتمثلها الناطق بالعربية بالنقيق، فيقول: نق الضفدع نقيقا، وهو مأخوذ من صوته الذي يعبر عنه صوت القاف، بينما الناطقون بالإنجليزية يتمثلونها «Croak»، فصوت الحكاية في العربية القاف بينما في الإنجليزية الكاف، وإن كان في هذه الحكاية يمكن ملاحظة تقارب بينهما، فالصوتان؛ القاف والكاف، يقتربان مخرجا ويتفقان في صفتي الهمس والشدة.

ويتمثل الإنجليزي أصوات الرعود وما في حكمها من ذوات القعاقع كالرحى والبطن ومفاصل الأسد بكلمة Rumble، بينما نجد العربي يتمثلها بالجعجعة والقعقعة والقرقرة.

ولو قمنا باستقراء أوسع بحيث يشمل عددا من اللغات، فإننا سنجد خلافا كبيرا بينها، وهذا الخلاف ليس مرجعه أصوات الأشياء، كما ثبت بالتجربة، ولكن راجع إلى التوهم، وإن كان المعجم العربي يشير في بعض الأحيان إلى أصوات حيوانات أو طيور تخالف المبدأ العام لهذه الأصوات، من ذلك قولهم:

إن القأقأة حكاية صوت الغربان العراقية[1]، بينما نجده يقول في موضع آخر: إن حكاية صوت الغربان هي «غاق»، وإن القأقأة هي حكاية صوت الديك.

وما أراه في هذه الحكاية أنها قد تكون لنوع من الغربان لايوجد إلا في العراق، أو أن الحاكي لم يستطع تمثلها كما هي.

وحكايات الأصوات التي نحن بصدد الحديث عنها تعدّ المصدر الأول والرئيسي لنوع من الأفعال درج القدماء على تسميته بالفعل الرباعي المضعّف، وهي تسمية يكتنفها الغموض لما تؤديه من خلط مع اصطلاح صرفي آخر وهو تكرار الحرف الواحد بشكل متوال، كما في ردّ، وهدّ، فما حقيقة هذا الفعل؟ وما موقف اللغويين منه؟

ذهب كثير من اللغويين الى أن هذا الفعل تكوّن عن تضعيف الحرف الثاني فكبكب مثلا أصله كبب، ورقرق أصله رقق، وهذا ما قاله الزجاج فيما نقله عنه ابن جني، يقول: «وذهب أبو إسحاق في نحو: قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فعفل، وأن الكلمة لذلك ثلاثية»[2]، إلا أن ابن جني لم يستسغ هذا التعليل الذي جاء به أبو إسحاق فقال: «كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب، وسبط (وسبطر) ودمث ودمثر، وإلى قول العجاج:

ركبت أخشاه اذا ما أحبجا[3]»

إلى أن يقول: «فارتكب أبو إسحاق مركبا وعرا، وسحب فيه عددا جما وفي هذا إقدام وتعجرف[4].

1) القاموس المحيط مادة «قأقأ» 24/1.
2) الخصائص 52/2.
3) المرجع السابق 52/2، وسبطر: للطويل، والدمثر: السهل من الأرض، وأحبجا: بدا واعترض.
4) الخصائص 53/2.

ويبدو أن تمام حسان تأثر بأبي إسحاق، ويتضح هذا من قوله: «ومن الملحقات الصرفية أيضًا أن تتكرر فاء الكلمة بين العين واللام في الثلاثي، فأصبحتا حرفا واحدا مشددا، فإذا أخذت أفعالا ثلاثية مثل (جر، هد، عس، كف، ثر، زل) وجدت أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكه، فرباعيات هذه الأفعال: جرجر وهدهد وعسعس وكفكف وثرثر وزلزل، والفاء المكررة في كل هذه زيادة صرفية إلحاقية لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجردة»[1].

ولا يخفى ما في هذا الرأي من حمل للأمور على غير محملها، كما أنه لايتفق مع مارآه كثير من لغويي العربية القدامى، فابن جني يرى أن «تكرار الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرميس»[2].

وعلى ماتقدم فإن اعتبار هذا الفعل رباعيا نشأ عن أصل ثنائي هو الأقرب إلى طبيعة اللغة، ذلك لأن «تكرار المقطع أوجد المضاعف الرباعي لأن البناء ليس إلا تكرارا محضا»[3].

ويميل إلى الأخذ بهذا الرأي أصحاب النظرية الثنائية، فالدومنكي يرى في المضاعف الرباعي «ثنائيين مكررين مثل قرقر خرخر»[4]، كما يرى أنه «شيء وافر في اللغات السامية»[5]، وأنه جمع منها 350 (ثلاثمائة وخمسين) في العربية الفصحى وحدها»[6]، ثم يؤكد أن هذه الأفعال وأسماءها ما هي «إلا حكاية أصوات الطبيعة والحيوانات المندفعة إلى تكرار المقاطع، وكل مقطع مركب من حرفين متحرك فساكن، كما هو وارد على هذا النمط في اللغات السامية

---

1) مناهج البحث في اللغة ص 218.
2) الخصائص 53/2.
3) المعجم العربي ص 231.
4) مجلة المجمع العلمي، دمشق 417/25.
5) المرجع السابق 417/25.
6) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الباقية»[1].

ويطلق عبد الله العلايلي على هذا النوع من الأفعال: «الرباعي غير الأصم»، ويرجع نشأته إلى ثنائين يراد بضمهما دلالة بين – بين، لإفادة تركيبية ذبذب، ذب وذب، ورقرق، رقْ رقّ، وهكذا[2]، ويؤكد رأيه بما رواه عن ابن جني من أن الواو لاتوجد أصلا «في ذوات الأربعة إلا مع المكرر، نحو الوصوصة والوحوحة»، ثم يعقب على ذلك بقوله: «وهذه القولة تهدم مذهبهم هدما حين أحالت ما يقدرون زيادته على مقتضى قولهم في كبكب»[3].

ثم يفصل القول في سبب وجود هذه الأفعال، فيرى أن معناه – أي معنى التكرير – فإنه يغني عن العطف بالواو، مع ملاحظة الورود على المورد الواحد – فرقرق – مثلا تدل على التموج الضعيف المتعاكس، ومن ثم قالوا: (الرقارق) للضفاف التي يضعف فيها التموج، (ونضنض) تدل على الانتهاض اللين برشاقة وخفة، ومن ثم قالوا للأفعى: (نضناض)، وهكذا مما لو تبعته إذا كنت تطلب المزيد»[4].

غير أنه وإن كنا نميل إلى الأخذ بما قرره الثنائيون، ومن بينهم العلايلي، نرى أن هذا الاخير لم يحالفه التوفيق حين أورد الكلمة التي رأى أن الفعل مكرر عنها بلفظ الثلاثي، فقد قال: إن الفعل ذبذب من ذبّ ذبّ، وهذان الفعلان ثلاثيان وليسا ثنائيين كما توهم.

ولعل الخليل بن أحمد كان من أكثر اللغويين توفيقا في تعريف هذا الفعل حين رأى أنه ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره[5]، ثم عده صنفا مستقلا ونسبه إلى الثنائي لأنه يضاعفه، ويرى أن هذا النوع من الأفعال قد تكون

1) مجلة المجمع العلمي، دمشق 417/25.
2) تهذيب المقدمة اللغوية ص171.
3) المرجع السابق وكذلك الصفحة.
4) تهذيب المقدمة اللغوية ص172.
5) العين ص62.

محاكاة لأصوات الطبيعة «ألا ترى أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام فيقول: صلصل اللجام، وإن شاء قال: صل مخففة اكتفاء بها، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر، فيقول: صل، صل، صل[1]، ثم يوضح الحكاية التي يتكون على أساسها الرباعي المضعف بقوله: «وأما الحكاية المضاعفة فإنها بمنزلة الصلصلة والزلزلة، فهم يتوهمون في حس الحركة ما يتوهمون في جرس الحكاية»[2]، كما نراه يرجع السبب في تكرار الثنائي أو مضاعفته إلى الترجيع، ويتضح هذا من قوله: «صر (الجندب)، وصرصر (الأخطب) صرصرة، كأنهم توهموا في صوت الجندب مدا وفي صوت الأخطب ترجيعا»[3].

ويكاد أغلب الباحثين يتفقون مع الخليل في أن هذه الأفعال التي وزنها فعفع تدل على حكاية أصوات مختلفة[4] أي أنها اشتقت من حكاية أصوات الأشياء الموجودة في الطبيعة، كما أنهم يقررون أن الصلة بينها وبين مدلولاتها تكون أكثر وضوحا، وهو ما يُدعى: Onomatopeia[5].

وهكذا يمكننا إرجاع هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

1ـ حكايات الأصوات المسموعة.

2ـ حكايات بعض المصطلحات اللغوية.

3ـ حكايات حركات الأشياء مثل: الذبذبة والزلزلة والزحزحة والدلدلة، وهذه ليست مما نحن بصدده، كما أن هناك أفعالا اشتقت عن طريق النحت، مثل بأبأ، إذا قال: بأبي أنت وأمي، وسنعرض لها في موضع خصصناه للحديث عن النحت[6].

---

1) العين ص 62.
2) المرجع نفسه ص 62.
3) المرجع ذاته ص62.
4) كلام العرب ص48.
5) الفعل، زمانه وأبنيته ص195.
6) انظر ص 240 .

والأصوات التي سنناقش دلالاتها منها ما هو مكون من مقطعين على مامر، ومنها ما هو مكون من مقطع واحد، وفيما يلي عرض لنماذج من النوعين:

1- حكايات الأصوات المسموعة.

أ- أصوات الإنسان:

ونعني بها تلك الألفاظ التي يطلقها الإنسان على الأصوات التي يعبر بها عن الانفعالات التي اعترته بشكل غرزي، وكذلك الألفاظ التي يطلقها على الأصوات المختلفة التي تحدثها الجماعة الإنسانية، وما يستخدمه في نداء الحيوانات وزجرها.

أولا - حكايات الأصوات الغرزية:

وهي ما يعبر الإنسان عن انفعالاته من فرح وسعادة أو دهشة أو غضب أو حزن، ومن حكاياتها:

1) **القهقهة**: وهي حكاية صوت الضاحك «قال الليث: القهقهة قد يُحكى به ضرب من الضحك، ثم يكرر لتصريف الحكاية، ويقال: قهقهة»[1]، وهي تشتمل على صوتي القاف والهاء مكررين، فالهاء صوت حكاية الضحك، ولما كان الضحك يكون شديدا ويتوهم السامع قوة فيه عند البدء فقد جاءوا بالقاف لأنه صوت ينتج عند اصطدام مؤخرة اللسان باللهاة فيتكون الصوت قه، قه، فعبروا عن الحكاية بالقهقهة للترجيع.

2) **النحنحة**: وهي صوت يصدر عن الإنسان «إذا تأذى من بهر أو مرض»[2]، والصوت الذي يحكي النحنحة هو صوت الحاء، ولما كانت النحنحة تتم والفم مغلق غالبا، وذلق اللسان مرتكز على اللثة مما يحول دون تسرب الهواء، الأمر الذي ينتج عن هبوط اللهاة قليلا، فيندفع الهواء عبر الحلق الأنفي

---

1) تاج العروس 407/9.
2) المخصص المجلد الأول 140/3.

إلى التجويف الأنفي، ويكون ذلك متزامنا مع عملية النحنحة، لهذا قالوا: (نح)، ثم كُرر المقطع للترجيع.

3) **الفحفحة:** وهي «تردد الصوت في الحلق شبيه بالبحة، وقد فحفح النائم، نفخ بالحاء»[1]، فالصوت الذي يحكى الفحفحة هو الحاء، ولما كان الفاء صوتًا شفويًّا أسنانيا فقد جاءوا بها قبل الصوت الحاكي لتوهم أن فم النائم يكون مغلقا ثم يخرج منه زفير يحاكي صوت الفاء، ومنتهى هذا الزفير عند الحلق مخرج الحاء فيتكون الصوت فح، ثم يتوهمون ترجيعا في الصوت فيقولون: فحفح.

وتكاد أكثر الكلمات التي تحكي صوت الحلق تشتمل على الحاء، أما بقية الأصوات المصاحبة فقد تتغير حسب التوهمات من حيث كثرة الصوت وقلته وشدته ورخاوته، فمن ذلك:

4) **طحر:** «ارتفع صوته من الزفير»[2]، فالحاء صوت الحكاية، والطاء جيء به لشدته وإطباقه ليعبر به عن شدة اندفاع الصوت.

5) **الصحل:** صوت مع بحح - حدة الصوت مع بحح[3] - فصوت الحكاية الحاء، أما الصاد واللام فقد جيء بهما للتمييز.

6) **الزفير:** «وهو إخراج النفس بعد مدة»[4]، والفاء صوت الحكاية، وجيء بالزاي لأن اللسان وقت حدوثه أقرب ما يكون من مخرج الزاي، أما الراء فإنهم جاءوا به لنهاية الحكاية.

7) **الغرغرة:** «الصوت مع بحح»[5]، وحكاية الصوت (الغين)، وجيء بالراء

1) المخصص المجلد الأول 140/3.
2) فقه اللغة للثعالبي ص 206.
3) المخصص المجلد الأول 140/3.
4) المرجع السابق والصفحة كذلك.
5) المرجع السابق والصفحة كذلك.

لمشابهته للغين، حيث يقوم الغين مقام الراء في اللثغة، بل وكثيرا ما تبدل منه في بعض اللغات.

8) **الشهق**: وهو «صوت يردده الباكي في صدره»[1]، وهو أيضا صوت للحمار، وصوت النفس الداخل إلى الجوف، والهاء صوت الحكاية، ثم توهم الحاكي أن الصوت ينتهي ومؤخرة اللسان تلامس اللهاة، وهو مخرج القاف فقال: هق، ثم جاءوا بالشين لتسهيل النطق وبداية الحكاية فتكون شهق.

9) **الخنن**: يقال: رجل أخن، وامرأة خناء «وهو الذي يجري كلامه في لهاته وهو الساقط الخياشيم»[2]، وصوت الحكاية الخاء، وجاءوا بالنون لخروج الهواء مع مخرجه وقت حصول الخنخنة، وكرر المقطع للترجيع.

10) **أح**: «حكاية توجع أو تنحنح»[3]، وهذه الكلمة لاتحتاج إلى توضيح.

11) **أف**: حكاية صوت الاستكراه والتضجر، وصوتا الحكاية الهمزة والفاء.

12) **تف**: حكاية صوت الباصق، وصوتا الحكاية التاء والفاء.

13) **آه**: حكاية صوت المتوجع.

14) **البخبخة**: حكاية قول المستجيد بخ بخ[4].

15) **القفقفة**: حكاية اضطراب الحنكين[5]، وحكاية الصوت القاف والفاء، لتوهمهم التصاق مؤخر اللسان باللهاة عند التصاق الشفة السفلى بالثنايا العلوية بما يشابه مخرج الفاء، وكرر المقطع للترجيع.

16) **الطخطخة**: «حكاية بعض الضحك، وقد طخطخ الضاحك، قال: طخ

---

1) القاموس المحيط 252/3.
2) المخصص المجلد الأول 142/3.
3) المرجع السابق 139/3 و140.
4) فقه اللغة للثعالبي ص 205.
5) المرجع السابق ص 208.

طخ، وهي أقبح من القهقهة»[1]، وحكاية الصوت طخ طخ.

17) **الصفير**: صوت قوامه الصاد أو السين أو الزاي، وقد جاءوا بالفاء لاندفاع النفس مع الصفير، ثم جاءوا بالراء لاكتمال البناء الثلاثي، وذلك لقرب مخرجه من أصوات الصفير.

18) **التمطق**: «حكاية صوت المتذوق إذا صوت باللسان والغار الأعلى»[2]، وصوتا الحكاية هما التاء والقاف.

19) **الدعدعة**: «حكاية قول الرجل للعاثر: دع دع، أي انتعش»[3].

20) **العطعطة**: «حكاية صوت المجّان إذا قالوا عند الغلبة: عيط عيط»[4].

ثانيا ـ حكاية أصوات أخرى:

1) **الدندنة**: الكلام الخفي الذي لايُفهم، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لرجل: كيف تقول في الصلاة، قال أقول: اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار، أما إنّي لاأحسن دَنْدَنَتَكَ ولا دَنْدَنَةَ مُعاذ، فقال النبي ﷺ: «حولها نُدَنْدِنُ»[5]، وصوت الحكاية هو النون، ثم توهم الحاكى صوت الدال فقال: دن، ولما كان توهم الترجيع فإنه قال: دن دن، والدندنة أيضا حكاية صوت الذباب[6].

2) **الهينمة**: «وهى شبه قراءة غير بيّنة[7]، وقد جاء في الأثر أن عمر بن الخطاب ﷺ لما أراد الله به خيرا قصد أخته لما سمع بإسلامها، فسمع

1) المخصص المجلد الأول 144/3.
2) فقه اللغة للثعالبي ص 206.
3) المرجع السابق ص 205.
4) المرجع السابق ص 206.
5) سنن أبي داود 210/1، والمخصص المجلد الأول 139/3 و140.
6) القاموس المحيط 223/4.
7) فقه اللغة للثعالبي ص 202.

عندها من يقرؤها وزوجها القرآن فقال: مـا هـذه الهينمـة التـي سـمعتها عندكم ؟

وحكاية الصوت هي الهاء والنون، فجلبت لهما الياء لتسهيل النطـق، ثـم ألحقت الميم لأنها أظهر في الفم، وتجانس النون في صفة الأنفية (الغنة).

3) **الغمغمة**: «الصوت بالكلام الذي لايبين»[1]، وحكاية الصوت هـي الميـم، والغين للابتداء، وكرر المقطع لتوهم الترجيع.

4) **الجهجهـة**: «صيـاح الأبطـال في الحـرب وغـيرهم»[2]، وحكايـة الصـوت (جه)، وكرر المقطع للترجيع.

5) **الضوضاء**: «اجتماع أصوات الناس والدواب»[3]، وحكايـة الصـوت هـي الضاد، حيث توهم حاكي الأصوات ضاضا، ويشابهه في العامية (الزازة)، وأكثر الحكايات الدالة على اختلاط الأصوات تشتمل علـى الضـاد، مـن ذلك هضل القوم إذا صاحوا، وأضـب القـوم اختلـط كلامهـم، وهضبـوا يهضبون أخذوا في الكلام معا، ولم ينصت بعضهم لبعض، وضأضأ القوم صاحوا في الحرب.

6) **الوأوأة**: «اختلاط الصوت[4]، فالحاكي يتوهـم صوت وأوأة.

7) **اليعيعة**: «حكاية أصوات القوم إذا تداعوا، وربما قالوا: ياع يـاع، أو هـي أصـوات الصبيـان إذا ترامـو وقـالوا: يـع»[5]، والأخـير أصـوب لمـا ثبـت بالمشاهدة.

---

1) فقه اللغة للثعالبي ص 204.
2) المخصص المجلد الأول 136/3.
3) فقه اللغة للثعالبي ص 204 و205.
4) المخصص المجلد الأول 136/3.
5) المرجع السابق 137/3.

8) **الجأجأة**: وهي دعوة الإبل للشراب[1]، والحكاية مشتقة من جيء جيء.

9) **الهأهأة**: «دعوة الإبل للعلف»[2]، وهي مشتقة من هيء هيء.

10) **عيه، عيه**: «زجر للإبل لتحتبس، وقد عهعهت بها، قلت لها ذلك»[3].

11) **الهجهجة**: زجر الإبل بأن يقال: هج هج.

ب ـ أصوات الحيوان:

تصدر عن الحيوان أصوات غرزية مثله في ذلك مثل الإنسان ليعبر بها عن مختلف أحواله، فكان الإنسان يتسمع إليها ويحاكيها بأصوات متحريا قدر الإمكان المخارج التي خرجت منها.

ولما تكونت الجماعة الإنسانية وتم وضع مسميات لهذه الحيوانات عمد إلى تلك الأصوات وتصرف فيها بالزيادة ليعبر عن حكاياتها، فأضاف إلى الحصان الذي تمثله الهاء أو الحاء صوتي الصاد واللام في الأول، والميم في الثاني، وإلى ثغاء الشاة الذي تعبر عنه الميم والهمزة وهكذا، ولم تكن هذه الإضافات أو الزيادات تتم بمحض الصدفة ولكن بأمور أخرى سنعرض لها بعد قليل[4].

ومن هذه الحكايات:

1) **الصهيل**: صوت الحصان، والهاء صوت الحكاية، وجاءوا بالصاد واللام لتتمة البناء الثلاثي (صهل)[5].

2) **الهزيم**: صوت يردده الحصان ولم يصهل.

3) **الوهوهة**: حكاية صوت الصهيل، أي أن من أراد أن يعبر عن صوت

---

1) المرجع السابق المجلد الثاني 81/7.
2) المرجع السابق 81/7.
3) المرجع السابق 81/7.
4) انظر صفحة 88 وما بعدها.
5) المخصص المجلد الثاني 157/6.

الحصان أو يحاكيه فإنه يقول: وه وه، والحكاية مكونة من الواو التي جلبت للتسهيل، والهاء إما التكرار فهو للترجيع، ولعل ورود الهاء في الحكايات الثلاثة يؤكد ما ذكرناه من أن هذه الأصوات يمثلها صوت واحد من أصوات الهجاء.

4) **الأأء:** حكاية أصوات الإبل[1]، ولعل من نسب هذه الحكاية يلقى صعوبة في نطق العين، فنحن نتوهم أصوات الإبل بالـ«أع»، وليس «أاء»، وقد نقول: لعلعة الإبل، ومنه جاءت كلمتا بعير وعير اسمين للإبل، وكلمتا (لعا وسعا) لزجرهما.

5) **اليعيعة:** «حكاية بعض الهدير»[2]، ومثله اللعلعة، والعين صوت أصلي في الحكاية، أما الياء فعلى توهم البداية، والتكرار للترجيع.

6) **اللبلبة:** «حكاية صوت التيس عند السفاد»[3]، وصوت الحكاية هي (الباء)، ولما كان السامع يتوهم أن ذلق لسان التيس يكون وقتها مرتكزا على اللثة، بحيث يسمح بتسرب الهواء من أحد جانبي الفم مصحوبا بدوي في الحنجرة، وهو ما يحدث عند تكوين صوت اللام، فقد جاء به لتتمة الحكاية.

7) **المأمأة:** «الشاة إذا واصلت صوتها»[4]، وصوت الحكاية الميم والهمزة، والتكرار لتوهم الترجيع.

8) **الوعوعة:** صوت الذئب وكذلك اللعلعة، وحكاية صوته الواو والعين، وأبدلوا اللام من الواو لاختلاف صوته عند الجوع، فتوهموا أنه يحاكي اللام، وقد لاحظنا ذلك بالتجربة.

---

1) القاموس المحيط 7/1.
2) المخصص المجلد الثاني 78/7.
3) المخصص المجلد الثاني 2/8.
4) فقه اللغة للثعالبي ص216.

9) المواء: ماءت الهرة إذا قالت: مو، وحكاية صوتها المواء.

10) الخرخرة: القطط والنمور صوتها في النعاس[1]، وصوت الحكاية الراء، ولما كان السامع يتوهم أن الحكاية من مخرج الخاء فقد عبر عنها بخرّ، ثم كرر المقطع لتوهم الترجيع.

11) الغطيط: صوات النمر في نومه، وكأنهم توهموا صوته مركبا من الغين والطاء (غط).

12) الهرهرة: حكاية صوت الأسد.

13) القعقعة: حكاية صوت تردد مفاصل الأسد، وحكاية الصوت قع، والتكرار لتوهم الترجيع، وهي أيضا حكاية صوت الصقر[2]، ومن حكاية صوته اشتقوا اسمه.

14) النهيق: صياح الحمار، وصوت الحكاية (الهاء)، أما النون فهي لتسهيل النطق، والقاف لتوهم إنهاء الحكاية عند مخرجه.

15) الوأوأة: صياح ابن آوى، وقد تكون من الوعوعة التي نسبت أيضا إليه.

16) حبطقطق: «حكاية صوت حوافر الخيل على الأرض»[3]، والكلمة مركبة من حكاية صوت، ومن البادئة (حَبَ).

17) الدقدقة: حكاية صوت حوافرالخيل على الأرض.

18) شيب شيب: «حكاية جرع الإبل للماء»[4]، توهموا بداية الجرع بالشين ونهايته بالياء، التي هي صوت شفوي شديد، وبالتأمل تبين أن ما يشبه الشين إنما هو تفشي الهواء في مدخل الفم (فراغ الأسنان)، والباء ناجمة

---

1) المرجع السابق ص 211.
2) المرجع السابق ص 211.
3) اللسان 554/1.
4) المخصص المجلد الثاني 63/8.

عند حبس الهواء الداخل.

19) **الهمهمة**: «حكاية صوت الأسد وتردده في صدره»[1]، وهو المرحلة الأخيرة للزئير.

20) **الزئير**: صوت الأسد، ولعل حكاية صوته الهمزة المكسورة، والزاي لبدء الحكاية، والراء للتكرار.

21) **الزمجرة**: «صوت يردده ولايفصح به»[2]، وربما يكون هذا الصوت يشبه الحشجرة أو الخرخرة، وصوت الحكاية هو الراء.

22) **القبقبة**: صوت أنيابه (الأسد)، وحكاية الصوت القاف والباء، والتكرار لتوهم الترجيع، ولعلهم اشتقوا من اللفظ (القبقاب) «وهو النعل من خشب»[3].

23) **النقيق**: صوت الضفدع، وحكاية صوته نق، يقولون: نَقَّ الضفدع نَقِيقًا، وحكاية صوته النون والقاف.

24) **الصرصرة**: صوت البازي، والراء صوت الحكاية، والصاد لتوهم البداية.

25) **البطبطة**: حكاية صوت البط، وصوته بط بط[4]، ومنها اكتسب اسمه.

26) **القيق**: «صوت الدجاجة إذا دعت الديك للسفاد»[5].

27) **الزقاء**: «صوت الديك»[6]، وحكاية الصوت القاف والهمزة، والزاي لتسهيل النطق.

---

1) القاموس المحيط 192/4.
2) المخصص المجلد الثاني 64/8.
3) القاموس المحيط 113/1.
4) فقه اللغة للثعالبي ص 211.
5) المخصص المجلد الخامس 64/1.
6) فقه اللغة للثعالبي ص 211.

28) **القوقاء:** «صوت الدجاجة»[1].

29) **السقسقة:** للعصفور، وكذلك الزقزقة، وصوت الحكاية سق أو زق، وكذلك الشقشقة[2].

30) **اللقلقة:** صوت اللقلق، وهو طائر، ومنه جاء اسمه.

31) **الزرزرة:** حكاية صوت الزرزور.

32) **القرقرة:** للقردان والقرد والكركي.

33) **الوقوقة:** اختلاف أصوات الطير، وكذلك الوكوكة.

34) **القعقعة:** حكاية صوت العقعق، وهو طائر.

35) **القطقطة:** حكاية صوت القطا[3]، ومنها جاء الاسم.

36) **غاق:** صوت الغراب، ومنها جاء اسمه، فالصوت الأول المعبر عن الاسم هو الغين الذي هو بداية الحكاية.

37) **الخزباز:** «حكاية صوت الذباب في روضة»[4].

38) **الطنين:** صوت للذباب، والنون صوت الحكاية، وجيء بالطاء للابتداء والتنويع، ومثلها دن، فإن أصوات الذباب المنبعثة لو أحد تسمع إليها فسيلاحظها (ن ن ن) ولا وجود للطاء أو الدال بينها.

39) **الكشكشة:** للحية، وهو صوت تحدثه بجلدها، وحكاية الصوت الشين.

ج ـ أصوات الجمادات:

ونعني بها تلك الأصوات التي تصدر عن الجمادات عند اصطدامها ببعضها

1) المرجع السابق ص 211.
2) المرجع السابق ص 211، والقاموس المحيط 251/3.
3) فقه اللغة للثعالبي ص 211.
4) اللسان 918/1.

أو احتكاكها، ويطلق عليها جرجي زيدان: «الأصوات غير الحية»[1]، وهذه الأصوات في عمومها مبنية على التوهم، أي أن الإنسان يستمع إلى الصوت ثم يحاكيه بما يشابه صوتا من الأصوات التي يصدرها من جهاز نطقه، وغالبا ماتكون حكايات هذه الأصوات متضمنة أصواتا حلقية أو مستعلية، وإن خالفت هذين القياسين فهي شديدة، فمن ذلك:

1) **الخرير**: وهو الصوت الذي يحدثه الماء عند جريانه، والقشيب: صوته تحت ورق أو قماش[2]، فتوهموا جريانه في المجرى بصوت الراء، بينما توهموه تحت القماش والورق بالشين، والصوت المعبر عن الحكاية في الكلمتين الراء والشين، أما الخاء والقاف فهما للتنويع.

فلو حاولنا استقصاء بعض الكلمات المعبرة عن الاندفاع والجري فإننا سنجد الراء مثبتا في أواخرها، بينما التغير لايكون إلا في الصوت الأول حسب الموضع، فأضافوا جيما على الراء لشدته؛ لأن اول الجر فيه مشقة على الجار والمجرور، وكرروا الراء فقالوا: جر، لأن الشيء إذا جُر على الأرض اهتز واضطرب، ومثلها في ذلك الكاف، وأضافوا الخاء فقالوا: خَرّ، وهي أخف من الجيم والكاف، ليدلوا بها على ما هو أخف حركة من الأول وهو السائل.

2) **الفقيق:** صوت الماء إذا دخل في مضيق[3]، فكأن الحاكي توهم أن يبدأ الماء دخوله في المضيق بما يشبه الفاء، ثم يسترسل في سيره بما يشبه قيق قيق.

3) **البقبقة:** صوت السيول بين الصخور، وكذلك صوت القدور، وحكاية صوتها بق، وهو أيضا حكاية صوت خروج المياه من الجرة ونحوها.

4) **الطبطبة:** صوت تلاطم السيول، والحكاية طب طب.

---

1) الفلسفة اللغوية ص 129.
2) فقه اللغة للثعالبي ص 212.
3) فقه اللغة للثعالبي ص 213.

5) **الدردرة**: حكاية صوت الماء في بطون الأودية.

6) **الصريف**: صوت البكرة التي تستعمل في استخراج المياه من الآبار، وهي أيضا حكاية أصوات الأقلام على الصحف.

7) **القعقعة**: صوت الرعد، كأن الحاكي توهم فيه، قع قع، أما بقية أصوات الرعد؛ كالهزيم والأزيز والجلجلة، فالصلة بينها وبين مدلولها تكاد تكون معدومة ولعلهم جاءوا بها لبيان أنواعه.

8) **النشيش**: صوت غليان الشراب[1]، وصوت الحكاية الصوت هي الشين، وجاءوا بالنون للابتداء.

9) **الغطغطة**: صوت غليان القدر[2]، وصوت الحكاية طاء، والغين للابتداء، والتكرار للترجيع.

10) **النشنشة**: صوت المِقْلَى[3]، والحكاية نش، وكرر المقطع للترجيع.

11) **قط**: حكاية صوت القطع، وقد أضيف صوت ثالث للتنويع، فقالوا: قطع، وقطف، وقطم، وقطر.

12) **لط**: حكاية صوت اللطم.

13) **فش**: حكاية صوت السهم عند انطلاقة من وتره.

14) **فق**: حكاية صوت القربة اذا فتحت بغتة.

15) **الحفيف**: وهو صوت يحدثه الشجر عند احتكاك أوراقه بعضها ببعض، فكأنهم توهموا صوت الحاء في هذا الاحتكاك، والفاء لنهاية الحكاية.

16) **قبقاب**: حكاية صوت لحذاء يُنتعَل به مصنوع من الخشب، أصبح يُعرف

---

1) فقه اللغة للثعالبي ص213.
2) فقه اللغة للثعالبي ص 213.
3) فقه اللغة للثعالبي ص213.

فيما بعد بالقبقاب.

17) **خلخال**: حكاية صوت حُلِيٍّ توضع بالساق، وصوت الحكاية اللام عندما يصطدم أحد الخلخالين بالآخر، وجيء بالخاء لبداية الحكاية[1].

18) **الخفق**: صوت النعل[2]، وحكاية الصوت فق، والخاء للبداية.

19) **الخشخشة**: صوت السلاح وكل شيء يابس إذا حُك ببعض[3]، وصوت الحكاية الشين.

20) **الخفخفة**: صوت تحريك القميص الجديد، وصوت الحكاية الفاء، والخاء للابتداء، وكرر المقطع للترجيع.

ولو قمنا بتحليل دقيق للكلمات السابقة؛ من حيث أوزانها، والأصوات المكونة لها، والدور الذي تؤديه في تنمية مفرادت اللغة، فإنه يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

أولا ـ الأوزان:

الملاحظ في تلك الحكايات أنها وردت على أوزان مختلفة، على الرغم من أنها جميعا تمثل حكاية أصوات، فهل تم هذا مصادفة ؟ أم أن هناك عوامل أخرى فرضت هذا المنحى.

للإجابة على هذا نأخذ مجموعة من الكلمات من مختلف الأوزان تمثل حكايات أصوات الأشياء:

أ ـ وردت كلمات كثيرة بمقاطع متكررة، أي بوزن (فعفع) مثل:

1) **من أصوات الإنسان**: القهقهة: حكاية صوت الضحك، النحنحة: صوت

1) القاموس المحيط 370/3 .
2) المرجع السابق 228/3 .
3) المرجع نفسه 272/2.

يصدر عن الإنسان إذا أراد طرد شيء من الحلق، الدندنة: الأصوات المختلفة التي لاتفهم.

2) **من أصوات الحيوانات**: الوهوهة: حكاية صوت صهيل الخصان، (الجأجأة: دعوة الإبل للشرب)، اللعلعة: صوت الذئب إذا جاع، الخرخرة: صوت القط والنمر في النعاس، الهرهرة: حكاية صوت الأسد.

3) **من أصوات الجمادات**: البقبقة: صوت السيول بين الصخور، وكذلك صوت القدور، الخشخشة: صوت السلاح، القعقعة: صوت الرعود.

بتأمل الكلمات السابقة وما تدل عليه يتبين أنها وردت بمقاطع قصيرة، وهذا مانلحظه فيما تدل عليه، فالضاحك يصدر منه الضحك بصوتين مختلفين؛ يحرك الأول بحركة قصيرة، ويسكن الثاني «قهْ»، ويسترسل في ضحك بتكرار هذا المقطع قه، قه، فعبر الحاكي عن صوت الحكاية بصوت مكرر لتوهم الترجيع، كما أشرنا فيما مضى[1].

أما المتنحنح فإن محاولة طرده الشيء من الحلق تتم بصوتين مختلفين؛ أولهما متحرك بحركة قصيرة، وثانيهما ساكن نح، ثم يسترسل في نحنحته بتكرار المقطع السابق نح، نح، نح، فعبر الحاكي عن صوت الحكاية مكررا لتوهم الترجيع، وعلى هذا الدندنة التي تكون بالتوهم: دن، دن، دن.

أما صوت الحصان فإن الصوت الحاكي له الهاء، كما ذكرنا سابقا[2]، بدليل ورود جميع أصواته مشتملة عليه، فقالوا: صهيل هزيم، ووهوهة، وقد عبروا عن الحكاية بالوهوهة، فالحصان كما هو ملاحظ عند تصويته يأخذ في ترديد صوتين مختلفين يشبهان الواو والهاء، أولهما متحرك بحركة قصيرة، أما الثاني فإنه ساكن هكذا (وه)، ويسترسل في تصويته بتكرار المقطع: وه، وه،

---

1) انظر صفحة 67.

2) انظر صفحة 81.

وه، فعبر الحاكي عن صوت الحكاية بالوهوهة، وعلى هذا جأجأة الإبل: التي هي حكاية لصوت الداعي جيء جيء.

واللعلعة: حكاية صوت الذئب الذي يكون صوته بما يشبه صوتي اللام والعين، أو الواو والعين حسب المقام، فقد يقولون: لعلع ووعوع، فالصوت يتم بصوتين مختلفين، أولهما متحرك والثانى ساكن، هكذا: لع أو وع، ثم يستمر في تصويته بتكرار ذلك المقطع لع، لع، لع، أو وع، وع، وع، فعبر الحاكي عن الحكاية باللعلعة أو الوعوعة، ومثل هذا خرخرة النمر والقط، وهرهرة الأسد.

أما السيول في الأودية الصخرية فإنها تحدث أصواتا مايشبه صوتين، أولهما متحرك والثانى ساكن، بق أو لط، ثم تسترسل في تصويتها بتكرار ذلك المقطع بق، بق، بق، فعبر الحاكي عن الحكاية بالبقبقة أو البطبطة، وعلى هذا الخشخشة والقعقعة، اللتان هما حكايتان لخشْ، وقَعْ.

وما قلناه في هذه الأصوات يمكن تطبيقه، على جميع ماجاء على هذا الوزن ـ أعني وزن فعفع الذي مصدره فعفعة ـ .

ووردت كلمات تعبر عن أصوات الأشياء بأوزان مختلفة تخرج في عمومها عن الوزن السابق، من ذلك: الصحل: صوت الإنسان مع بحح، والزفير: إخراج النفس بعد مده، والتمطق: صوت المتذوق للطعام أو غيره، وآه: صوت المتوجع، فهذه الكلمات تختلف عن سابقاتها في أنها لم تكن مكررة المقطع، وهذا الاختلاف راجع إلى الصوت الصادر نفسه، فالصهل يتم بصوت واحد ممتد يشبه صوت الحاء دون تكرار، وكذلك الزفير الذي يكون بإخراج النفس بعد مده بما يشبه صوت الفاء الذي تصاحبه حركة مد تشبه الياء إلى ما لانهاية.

أما التمطق: فهو وإن كان لايتفق مع الحكايات السابقة في حركة المد، أي أنه يتكون من صوتين؛ إحداهما ممتد بحركة قصيرة، والثاني ساكن، قد يكون تق أو طق، إلا أن عدم توهم الترجيع صرف الحاكي عن التقتقة أو الطقطقة،

فقال: تمطق، بإضافة أصوات ليست من الحكاية، وهذا مرجعه أمور أخرى قد تكون الأصول اللغوية أهمها، فكما هو معروف فإن الكلمة في اللغة عند لغويي العربية القدامى أقلها مكون من ثلاثة أصوات، ومن أصوات الحيوانات التي خالفت وزن (فعفع) مواء الهرة، يقولون: ماء الهر مواء، فصوت الحكاية الميم، فالهر عند تصويته يفتح فاه بما يشبه خروج الميم عند الإنسان، ويسترسل في التصويت بهذا الصوت هكذا (ماء)، وقد ينهيه بما يشبه صوت الواء (ماو)، فالحكاية بالشكل الثاني مكونة من صوتين أولهما ممتد بحركة طويلة والثاني ساكن، فعبر الحاكي عن الحكاية بالمواء لعدم توهم الترجيع.

وما قلناه في الكلمات السابقة، يمكن تطبيقه على جميع الحكايات المخالفة لوزن فعفع.

وبناء على ماتقدم يمكننا أن نجيب عما سبق بأن ورود حكايات الأصوات بأوزان مختلفة لم يكن مصادفة، وإنما تمّ وفق عوامل أخرى، أهمها ترجيع الصوت وعدمه، وهذا ما أشار إليه الخليل بن أحمد وابن جني[1] وغيرهما.

ثانيا ـ الأصوات:

لا تكاد تخلو كلمة من الكلمات السابقة من صوت من أصوات منطقة الحلق وما حولها ـ الطبق واللهاة والحنجرة ـ وبخاصة تلك الأصوات التي تمثل حكاية أصوات لأشياء ضخمة؛ كالحيوانات المفترسة، والرعود وغيرها. وهذه الأصوات بطبيعتها أقدر على التعبير عن الحكايات من غيرها، فمثلا لايمكن التعبير عن صوت الرعد، أو صوت حركات الأسد، أو صوت المياه في الأودية، بصوت شفوي أو أسناني كالباء والميم والذال، فهذه الأشياء وما تحدثه من قعقعات تتناسب تماما مع أصوات حلقية كالعين والحاء، أو لهوية كالقاف، أو طبقية كالكاف، لهذا تجدهم يقولون: قعقعة الأسد والرعد،

1) الخصائص 152/2، وسر صناعه الإعراب 233/1 وما بعدها .

وبقبقة المياه وغيرها. ولقد أشار العلامة أبو الفتح ابن جني إلى هذا النوع من المقابلة بين الأصوات اللغوية والأحداث فقال: فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ومنهج مُتْلَئِبّ[1] عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحرف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، ويعتدونها عليها، وذلك أكثر ما تقدره وأضعاف ما نستشعره[2]، ثم زاد المسألة توضيحا عندما قال: قد يضيفون الى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها الأحداث المعبر عنها بها ترتيبا وتقديم مايضاهي أول الحدث، وتأخير مايضاهي آخره، وتوسيط مايضاهي أوسطه، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب[3]، ومَثَّل لذلك بعدد من الكلمات من ذلك: «بحث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لعملها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والتاء للنفث والبث للتراب، وهذا أمر تراه محسوسا محصلا[4].

هذا عن أصوات الجمادات التي تحدثها الحيوانات من غير جهاز التصويت.

- أما عن الأصوات الخارجة عبر جهاز تصويت الحيوانات والإنسان فإنهم تحروا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا مخرج ذلك الصوت فيما يشابهه عند الكلام العادي، فإن توهموا خروجه من الحنجرة جعلوا حكايته الهمزة، وإن توهموا خروجه من الحلق مصحوبا باهتزاز الوترين الصوتيين جعلوا صوت الحكاية العين، وإلا فصوت الحكاية الحاء، لهذا نجدهم يقولون: قعقعة الصقر، ووعوعة الذئب وغيرها، ويقولون: فحفح الإنسان، ونحنح الانسان صوته في حلقه، فإذا لاحظوا أن ذلك المصوّت لايستخدم شيئا من ذلك عند تصويته، أي أن صوته يكون من الشفتين بفتحهما وإغلاقهما فإنهم يعبرون عنه بما يقابل ذلك عند

---

1) المتلئب: المستقيم، يقال: اتلاب الأمر: استقام .
2) الخصائص 156/2 .
3) الخصائص 162/2.
4) المرجع السابق 163/2 .

الإنسان، لهذا نجدهم يقولون: مأمأت الشاة، وماءت القطة، ولبلب التيس، إلى غير مما يمكن معالجته بهذه الطريقة.

غير أنه - كما لاحظنا في الكلمات الممثل بها سابقا - كثيرا ما يضيفون أصواتا ليست من الحكاية، وقد أشرنا فيما مضى[1] إلى أنه جيء بها لتسهيل النطق مثل النون في النحنحة والنهيق، والحب في حبطقطق (حكاية صوت حوافر الخيل)، فأصوات الحكاية هي على الترتيب الحاء والهاء و(طق)، فما الذي جعلهم يسهلون بالنون مثلا كما في الكلمتين الأولى والثانية، دون غيرها الطاء أو السين مثلا، وحب كما في الكلمة الثالثة ؟

الذي لاشك فيه أن هذا التسهيل لم يتم اعتباطا، بل روعيت فيه ضوابط وأمور يمكن ملاحظتها بالتجربة والتحليل، فكما قلنا إن صوت حكاية النحنحة هو الحاء، ولما كان الحاكي يتوهم ارتكاز ذلق اللسان على اللثة عند حدوثها فيحول دون تسرب الهواء من الفم، فتهبط اللهاة قليلا ليندفع الهواء خلال الحلق، أي التجويف الأنفي، وهذا ما يحدث عند تكوين صوت النون، فقال: نح، ثم كرر للترجيع، والحالة نفسها في النهيق، غير أنه يختلف عنه في صوت النهاية الذي يتوهم تكوينه عند مخرج القاف.

أما زيادة «حب» في حبطقطق فهي أيضا تمت مراعاة لأحداث تتم قبل السير، فكأن الحاكي توهم في رفع الخيل لحوافرها ببطء صوت الحاء، فلما استمرت في سيرها عبر عن الحكاية (حبطقطق). وإلى هذا يمكن إرجاع الكثير من الأصوات البادئة، وهي التي تبتدأ بها حكايات الأصوات.

ثالثا ـ الدور الذي تؤديه في تنمية مفردات اللغة:

لاشك أن هذه الكلمات وغيرها من حكايات أصوات الطبيعة كانت المكون الأول للغة الإنسان، فمن هذه الأصوات الطبيعية استمد أسماء الأشياء،

1) انظر صفحة 76 و83.

لهذا نجد كثيرا من تلك الأسماء مشتملة على صوت -- على الأقل - من الأصوات الحاكية لصوت المسمى، فمثلا صوت الغراب يحاكونه بغاق، فالتباين موجود في حكاية الصوت وفي الاسم، وصوت الصقر يحاكونه بالقعقعة، والرعد كذلك، وصوت الأسد يحاكونه بالهرهرة، وله اسم من أسمائه يتسق مع الحكاية وهو «الهرير»، وصوت الذئب يحاكونه باللعلعة أو الوعوعة، إلى غير ذلك من الكلمات التي يمكن ملاحظة الصلة بين أصواتها وأسمائها.

ومن هذه الأصوات جاءت كثير من مفردات اللغة، فمن النحنحة التي تستعمل لطرد شيء من الحلق علق به اشتق «نحى يُنحّي»، بمعنى أزال وطرد، «نَحَلَ» الإنسان والحيوان، أصابه الضمور والنحول، وكأنه طرد للسمنة، و«نحر» الجزور والشاة أزال الحياة عنهما، أو أزالهما عن الحياة، ونحف، بمعنى نحل، أي أصابه الضعف والضمور، ومن الـ«تف» الذي يحكي صوت البصاق اشتق تفه، أي الشيء خس أو قل، ولما كان الـ«تف» أحيانا يحدث عند استكراه بعض الأطعمة استعملوا منه «التفاهة» في الطعام، أي عدم الطعم، فيقال: طعام تفه، أي لا طعم له، وإذا كان مستعملا عند الغضب أو الحدة اشتقوا منه «تفئ»، أو تنوعه «طفئ»، بمعنى خمد، وقد اشتقوا منه أفعالا وأسماء لم تعد تميز الآن لكثرة تنوعها[1]، ومن «آه» حكاية صوت المتوجع اشتقوا «آه يأوه أوها»، أي شكا وتوجع، وهكذا تأوّه تأوُّها، وقد دعوا داء الحصبة «آهة»، والجدري «مآهة»، وكل ذلك للتناسب في المعنى واللفظ[2].

ومن «أف» حكاية صوت المتضجر اشتقوا «أف يؤف أفا» تضجر، ورجلٌ أفّافٌ، أي: كثير الضجر، وأفف بمعنى أفٌّ، ودعوا قلامة الأظافر «أفا»، وكذلك ويح الأذن وما رفعته من عود أو قصبة، ومنها أيضا «الآفة» بمعنى:

---

1) الفلسفة اللغوية ص148 .
2) المرجع السابق ص 147.

الجبان، والنَّعْثَم، والمُثقِل، والرَّجُلُ القذر[1].

ومن حكاية استدعاء الغنم: دع دع، اشتقوا «دعدع» قال الشاعر[2]:

ولو ولي الهوج التوائج بالذي ... ولينا به ما دعدع المرخل

ومن «بَابَا» حكاية صوت الطفل عند نداء والده اشتقوا «بأبأ»، ومن صه صه طلب السكوت، قالوا: صهصهت بالرجل، إذا قلت له: اسكت، ومن الجأجأة، دعوة الإبل للشراب، قالوا: جأجأ الرجل، إلى غير ذلك، وهو كما قال ابن جني: باب يطول استقصاؤه[3].

2ـ دلالة حكايات بعض المصطلحات اللغوية:

ما إن فشا اللحن بين العرب - بعد اختلاطهم بغيرهم - حتى أصبحت الحاجة ملحة إلى ضوابط يتم بواسطتها معرفة جيد الكلام من رديئه، وتسوق كتب الطبقات روايات كثيرة توضح الفكرة التي وُضِعت بسببها هذه الضوابط، ونحن هنا لسنا بصدد تغليب رواية على أخرى، فكل ما يعنينا هو بداية ظهور المصطلحات اللغوية.

ولعل أشهر هذه الروايات ما يروونه عن أبي الأسْوَد الدُّؤَلي من أنه دخل على علي ﷺ فوجده مطرقا مفكرا، فسأله فيم يفكر .... ؟ فقال له: سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، ثم ألقى إليه صحيفة، فيها: بسم الله الرحمن الرحيم؛ الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن مسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل[4]، ثم قال له: اعلم أن الأشياء ثلاثة؛ ظاهر، ومضمر، وشيء

---

1) الفلسفة اللغوية ص 147.

2) البيت للكميت الأسدى من هاشمياته، أنشده ابن جني في سر الصناعة 348/1 .

3) سر الصناعة 235/1.

4) أنباء الرواة على أنباء النحاة 4/1، وينظر نزهة الألباء ص 6.

ليس بظاهر ولا مضمر[1]، وبعضهم يروي أن أبا الأَسْوَد هرع إلى علي بعدما كان من أمر ابنته عندما قالت له: ما أجملُ السماءِ ؟ بأسلوب الاستفهام، وهي تريد التعجب، فاشتكى إليه فساد الألسنة، وبيّن له خوفه على العربية من الضياع، فألقى إليه عليّ ﷺ بصحيفة؛ فيها أن الكلام اسم وفعل وحرف، ثم طلب منه أن ينحو هذا لنحو.

وتفسر المعجمات كلمة «نحو» بالقصد، هذا معناها أول الامر، ثم أصبحت بعد كلمة عَلِيٍّ انتحاءَ سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره[2]، وهو أول مصطلح ظهر من علوم العربية، وبذلك حدد المصطلح هذه الكلمة، بحيث أصبحت عَلَمًا على ذلك العلم الذي يهتم بقواعد اللغة.

وكان هذا العلم وهو ينمو ويتطور في حاجة إلى مصطلحات تكون أعلاما على مباحثه، فظهرت مصطلحات كثيرة؛ كالفاعل، والمفعول، والتمييز، والحال، والاستثناء، وغيرها من المصطلحات التي يزخر بها علم النحو.

وهذا العلم الذي نحن بصدد الحديث عنه وُضِع على أساس من استقراء كلام العرب الفصحاء، مرجعهم الأول كتاب الله، وما صدر عن خُلّص الأَعْرَاب من شعر ونثر، واضعين لذلك ضوابط ومعايير، من أهمها: الإطاران؛ الزماني والمكاني.

غير أن هذين الإطارين كثيرا ما يصطدمان بأمور لم يضع اللغويون لها حسابا، فالإطار المكاني يحدد المنطقة المأخوذة عنها اللغة في البوادي - نَجْد والحجاز وتِهامة - النائية عن التأثير الأجنبي، والتأثر بلقاء الأجانب والسالمين من فساد السلائق لمساكنة الأعاجم وسماع رطانتهم، فإذا بهم يجدون في ذلك الإطار الذي حصروا الفصاحة فيه خصائص صوتية لم يسمعوا بها في اللغة التي نزل بها القرآن، والتي رويت بها النصوص الأدبية للجاهلين. من ذلك أن قبيلة

---

1) ينظر أنباء الرواة 4/1، وينظر نزهة الألباء ص 56 .
2) لسان العرب مادة (نحا) 310/15.

مّا تقلب الكاف شينا في حالة الوقف، وأخرى تقلبها مطلقا، وثالثة تقلب العين نونا اذا جاورت الطاء، كما أنهم قد يجدون بين العرب من تختفي عنـده بعـض الأصوات لقصور وظيفي في جهاز نطقه، وينطقها نطقا مخالفا لما عليه جمهور العرب، أو يتكلم بكلام متتابع لايكاد يبين، فاحتاجوا أمام مثل هذه الظواهر إلى مصطلحات تكون أعلاما عليها أولا، ثم مدعاة للنفور ثانيا، فأطلقوا على الأولى مصطلح «اللغات المذمومة»، وعلى الثانية «عيوب النطق»، وهو ما يسميه المحدثون أمراض الكلام Speech Pathology.

1ـ دلالة اللغات المذمومة:

يطلق هذا المصطلح على لهجات عربية خالفت اللغة الفصحى في بعض الخصائص الصوتية، وقد رُوِي منها اللغات التالية: التضجُّع، الكشكشة، الفحفحة، العجعجة، التلتة، العجرفية، الغمغمة، الوتم، الشنشنة، الوكم، اللخلخانية، الطمطمانية، الاستنطاء، العنعنة الفراتية. ومن هذه اللغات ماكان المصطلح دليلا عليها، وهذا ماسنخصه بالدراسة والتحليل، ومنها ما انعدمت الصلة بين المصطلح ودلالته. واللغات ذات الدلالة الصوتية وهي:

1ـ الكشكشة:

اختلف الرواة في بيانها، كما اختلفوا في نسبها، فذهب الزمخشري وابن يعيش في «المفصّل» إلى أنها شين تلحق كاف المؤنث حال الوقف، فيقولون: أكرمتكش، ومررت بكش، في أكرمتك، ومررت بك، وهي في تميم[1]، ويتفق معهما ابن فارس والسيوطي في بيانها، ولكنهما يخالفانهما في نسبها، فذهب الأول إلى أنها في أسد[2]، وذهب الثاني إلى أنها في ربيعة ومضر[3]، وهذا نسب تعوزه الدقة، فأغلب القبائل تُنْسَب إلى هاتين القبيلتين. ولم يتمكن

1) شرح المفصل 48/9.
2) الصاحبي ص24.
3) المزهر في علوم اللغة 221/2.


جزيرة العرب
بيان
أماكن القبائل العربية التي
اشتهرت لهجاتها
دولة الروم الشرقية
فارستان
صحراء الأحقاف
حضرموت
خليج عدن
أرض السودان
كندة الملوك
عقيل
غني
باهلة
هذيل
ثقيف
خثعم
همدان وكهلان

شكل 1

أصحاب هذا الرأي من الإتيان بأي شاهد يدعم رأيهم، وذهب آخرون إلى أنها شين حلت محل الكاف[1] حال الوقف، ويسوقون عددا من الشواهد التي تؤيد مذهبهم. منها[2]:

فعيناشي عيناها وجيدش جيدها ولكن عظم الساق منش دقيق

وحكى بعضهم أنه سمع أعرابية تقول لجاريتها[3]:

ارجعي وراءش فإن مولاش يناديش.

وأنشد ثعلب: «... ومن يحلل بواديش يعش»[4].

وقرأ بعضهم: «قد جعل ربش تحتش سريا»[5]، في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[6].

وأمام هذه الآراء يجد المرء نفسه مترددا في أمر نسبتها، فمن قائل إنها في ربيعة ومضر، إلى قائل إنها في تميم أو أسد، ثم إنهم يفرقون بينها وبين ظاهرة أخرى يسمونها الشنشنة وهي قلب الكاف مطلقا شينا، وينسبونها إلى اليمن، فقد سمع بعضهم في عرفة يقول: «لبيش اللهم لبيش»[7].

في حين يرى بعض الباحثين المحدثين[8] أن هاتين الظاهرتين تمثلان ظاهرة واحدة وينسبها إلى القبائل اليمنية البدوية وإلى تلك القبائل من ربيعة التي توغلت في البداوة كبكر بن وائل، وهذا ما نميل إلى الأخذ به، أما عن بيانها فإنها «ظاهرة لغوية شوهدت في كثير من لهجات العالم، وهي قلب الكاف التي يليها صوت لين أمامي أيًا كان موضعها في الكلمة إلى نظيرها من أصوات

1) تاريخ آداب العرب 138/1.
2) في اللهجات العربية ص122.
3) المرجع السابق ص 122.
4) الإبدال 231/2.
5) خزانة الأدب 495/4.
6) مريم آية 24.
7) في اللهجات العربية ص121.
8) في اللهجات العربية ص124 .

وسط الحنك ؟ وقد رُوِي هذا في غير الكاف المؤنثة في بعض الأشعار القديمة[1]، من ذلك قول أحدهم:

عليّ فيما أبتغي أبغيش   بيضاء ترضين ولا ترضيش
وتطلبي ود بني أبيش   إذا دنوت جعلت تبيش
وإن نأيت جعلت تدنيش   حتى تنقي كنقيق الديش

وما نراه في هذه الشين أنها صوت مركب من تش «Ch» فقالوا: أنتش وعليتش، وهذا ما قد يتفق مع الظواهر الصوتية في اللغات الأخرى، وكذلك ما صرح به المستشرق الألماني «شادة» من أن الكاف كالجيم الخالية من التعطيش، دفعتها الكسرة التي تليها إلى أن تكون من وسط الحنك أي قريبة في المخرج من مخارج الحروف الشجرية لذلك صار Ch[2]، وهو أيضا مانشاهده في بعض اللهجات العربية الحديثة، حيث ينطقونها على صورة تش Ch، ولا يعقل أنها كانت في اللهجات القديمة (شينا) ثم تطورت في اللهجات الحديثة إلى تش، فليس مثل هذا ما يبرره التطور الصوتي، «فلو رُوي لنا أن اللهجات القديمة كانت تنطق (تش) ثم رأينا اللهجات الحديثة تنطق (شينا) لقبلنا هذا واعتبرناه تطورا»[3].

وعلى ماتقدم فإن مصطلح الكشكشة استعمل للدلالة على إبدال الصوتين المذكورين أحدهما من الآخر.

2- الكسكسة:

اضطرب الرواة في كنهها كما اضطربوا في نسبتها، فذهبوا فيها مذاهب كثيرة، فمنهم من ينسبها إلى بكر بن وائل، وهي كما يرى الثعالبي[4] إلحاقهم

---

1) المرجع نفسه وكذلك الصفحة.
2) محاضرات (شادة) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا .
3) في اللهجات العربية ص 125 .
4) فقه اللغة للثعالبي ص 172 و173، وخزانة الأدب 595/4 و596، وشرح الكافية 381/2.

لكاف المؤنث سينا عند الوقف، كقولهم: أكرمتكس، ونسبها آخرون إلى هوازن[1] وربيعة[2].

وأمام هذا الجدل الذي لم يقدم أي من مثيريه شاهدا ينهض دليلا على صحة دعواه، نرى أن ما وصل منها يمكن اعتباره تصحيفا لظاهرة الكشكشة التي حفظت شواهدها بين دفوف الكتب، وتكلم بها كثير من معاصرينا، وحتى إذا ما قبلنا هذه الظاهرة فسيكون قبولنا لها على اعتبار أنها قلبت إلى (تس) فقد سمع بعض المحدَثين بعض بدو نجد يقول: عتسري في عسكري[3].

ومهما يكن من أمر صحة نسب هذه اللغة أو عدمه فإن لفظ (الكسكسة) مشتق من الصوتين المبدلين الكاف والسين.

3ـ العنعنة:

جاء في اللسان: «قال الفراء: تميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف «أن» إذا كانت مفتوحة عينا»[4]، أما السيوطي فإنه يقصرها على قيس وتميم، ويفسرها بأنهم يجعلون (الهمزة) المبدوء بها عينا، فيقولون في أنك: عنك، وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عذن[5]، غير أنه لم يقدم شواهد على هذا الزعم، كما أننا لم نعثر على شواهد تؤيده، فكل الشواهد التي بين أيدينا جاءت على التفسير الأول ـ أعني ما نسبه صاحب اللسان للفراء ـ من ذلك[6] قول القائل:

قد علمت عني مروّي هامها   وموهب القليل من أوامها

وقال الآخر:

أما تريني قائما في جلّ   جسبم الفتوق خلق همل

---

1) مجالس ثعلب 100/1.
2) الصاحبي ص 24.
3) في اللهجات العربية ص 125.
4) اللسان، مادة (عن).
5) المزهر 222/1.
6) اللسان مادة (عن)

محـاذر أبغـض عـــن تحتلـــي   عنـد اعتـلال دهـرك المعتـل

وقرأ بعضهم: ﴿عَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ «عن يأتي»[1]. وهكذا فإن الشـواهد المذكورة لم توافق إلا التفسير الأول، وهذا أيضا ما صرح به ابـن جنـي عندمـا قال: ومجيء النون في العنعنة يدل على أن إبدالهم إياها إنمـا هـو في همـزة (أن) دون غيرها[2].

وعلى ما تقدم فإن مصطلح (العنعنة) يـدل علـى إقامـة صـوت العـين مقـام الهمزة، فأشاروا بالتسمية إلى البدل وتركوا المبدل، واسـتعملوا النـون للإشـارة إلى قصر هذه الظاهرة الصوتية على (أن) كما ذكر الفراء وابـن جنـي، وجـرى على هذا الصنيع المحدثون في اصطلاح العنعنة اشتقاقا من (عن).

4ـ العجعجة:

وفسرها اللغويون بأنها قلب اليـاء جيمـا، ثـم اختلفـوا في اليـاء التـي تقلـب فذهب فريق إلى أنها ياء مشددة في الوقف، ومن شواهدهم[3]:

عمّـي عُويـف وأبـو علـج   المطعمـان اللحـم بالعشـج

وبـالغداة فلـق البـرنج   تقلـع بـالود وبـالصيصيج

يريد: أبو علي، والعشي، والبرني، وبالصيصي، وهـي قـرن البقـرة. وذهـب فريق إلى أنها كل ياء مشددة، ومن شواهدهم[4]:

كـأن في أذنـابهن الشـول   من عبس الصيف قرون الأجّل

وذهب فريق ثالث إلى أنها ياء النسب، ومن شواهدهم مانسبه ابن جني إلى أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «قلت لرجل من بني حنظلـة: ممـن أنـت ؟ فقـال:

---

1) ينظر الجامع لأحكام القرآن 172/6.
2) سر الصناعة 33/1.
3) الإبدال 257/1، شرح شافية ابن الحاجب 229/2، سر الصناعة 175/6.
4) ينظر الشافية 229/2، وسر الصناعة 175/1، وإبدال أبي الطيب 259/1 .

فقيمج، قال، قلت: من آيهم ؟ قال: مرج، يريد، فقيمي، ومري[1]. وقول الراجز[2]:

لاهم إن كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزي وفرتج

يريد: حجتي، وبي، ووفرتي.

وذهب فريق رابع إلى أنها الياء المفتوحة[3]، ومن شواهدهم[4]:

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا

يريد أمست وأمسى. ولا يخفى ما في هذا الرأي من تطرف.

ويرى فريق آخر أنها الياء المسبوقة بالعين، ومن شواهدهم[5]: «هذا راعج معج». ويبدو أن النسب الأخير جاء نتيجة التأثر بالمصطلح العجعجعة.

أما نسبها فإنهم يختلفون فيه كما اختلفوا في كنهها، فنسبها سيبويه إلى ناس من بني سعد، وذلك أنهم يقيمون الجيم مقام الياء في الوقف[6]، وينسبها ابن منظور إلى قضاعة، وهي عنده فيهم كالعنعنة في تميم، يحولون الياء جيمًا مع العين[7]، وجاء في الشافية: «يبدل ناس من بني تميم الجيم مكان الياء في الوقف، شديدة كانت الياء أو خفيفة»[8]، وينسبها غير هؤلاء إلى بني دبير من بني أسد

---

1) سر الصناعة 176/1 .
2) المرجع السابق، ص 177 .
3) شرح الشافية 229/3 .
4) سر الصناعة 177/1 .
5) التصريح على التوضيح 367/2 .
6) الكتاب 182/4 .
7) اللسان 144/3 .
8) اللسان 144/3.

أو بني حنظلة، وقد تُنسب أيضا إلى طيء[1].

وبالنظر إلى الشواهد السابقة وكذلك القبائل المعزوّة لها يتضح مايلي:

1- إن هذه الظاهرة عزيت إلى طيء، وبني دبير، وحنظلة، وبعض أهل اليمن، وناس من تميم، وناس من بني سعد وقضاعة.

2- إن هذا القلب مقيد بالوقف حينا ومطلق حينا آخر.

3- قد تكون هذه الياء المقلوبة مشددة، كياء النسب، وقد تكون خفيفة كما هو الحال عند أهل اليمن، وبني دبير من أسد.

4- إن قلبها عند قضاعة مقيد بأن يسبقها العين.

وإذا ما بحثنا هذه الظاهرة من الناحية الصوتية، فإن علاقة قرابة وثيقة جدا بين الياء والجيم يمكن ملاحظتها، فكلاهما مجهور، وهما من الحروف الشجرية، ومخرجهما وسط اللسان، وبينه وبين وسطك الحنك، غير أن الجيم أدخل، والياء أخرج، ولهذا أمكن انتقال الياء إلى الجيم لهذه العلاقة، والنطق بالجيم أقوى من النطق بالياء، لهذا أرجح أن الذين قلبوا الياء إلى الجيم من البدو، فإذا استعرضنا القبائل التي نطقت بتلك الظاهرة وجدناهم:

1) طيء: وهي بدوية تسكن أواسط نجد.

2) بنو دبير: شأنها شأن طيء وهى من أسد.

3) حنظلة: وهي بدوية أيضا، ومن أكبر قبائل تميم.

4) فقيم: وهي بطن من دارم من تميم.

5) بعض أهل اليمن، وأرجح أن يكون هذا البعض من القبائل البدوية.

6) سعد: وعلى الرغم من أن المصادر لم تحدد من سعد، لكنني أرى أنها سعد تميم، والسبب في ذلك أن صاحب الشافية عزاها إلى ناس من

---

1) شرح الشافية 287/2 .

تميم، وهذا العَزْوُ مدعوم بشاهد شعري وهو[1]:

يطير عنها الوبر الصهابجا

يريد الصهابي، والبيت عزاه أبو الطيب اللغوي إلى حميان بن قحافة، وهو شاعر من بني سعد بن زيد مناة من تميم، فتكون الظاهرة في سعد التميمية[2].

وما نريد أن نخلص إليه، إن هذه الظاهرة يمكن أن تكون موجودة بمختلف صورها، وفي القبائل المذكورة جميعها، على الرغم من أن المصطلح يحددها في الياء مع العين، إذ أنه لايمكن إغفال أي من الشواهد السابقة، ولعل هذا التحديد نتج عن صعوبة نطق الكلمة بمقطع متكرر، وهذه الصعوبة فرضها اتفاق الصوتين في المخرج.

ومما تقدم يتضح أن مصطلح «العجعجة» وضع للدلالة على إقامة الجيم مقام الياء في حالة الوقف، وهذا ما أكدته أغلب الشواهد.

5ـ الاستنطاء:

وهو إبدال العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء، وعزاها صاحب اللسان إلى أهل اليمن[3]، والسيوطي وغيره إلى سعد بن بكر وهذيل وقيس والأزد والانصار[4]، غير أن هؤلاء لم يمثلوا لها إلا بمثال واحد، وهو «أنطي» وجاءوا بشواهد كثيرة[5].

قرأ الحسن البصري «إنا أنطيناك الكوثر»، وجاء في الحديث: «لامانع لما أنطيت ولا منطي لما منعت»، و «اليد المنطية خير من اليد السفلى»، ومنها أيضا قول الأعشى:

1) شرح الشافية 287/3 .
2) معجم المؤلفين 515/2
3) اللسان 26/3 و27 .
4) المزهر 222/1.
5) ينظر البحر المحيط 519/8، والإبدال اللغوي 318/2 .

جيــادك في القيــظ في نعمـــة   تصان الجـلال وتنطي الشعير

وهذا ما يجعلنا نقرر أن هذه الظاهرة ليسـت عامـة عنـد القبـائل التـي روي عنها كل عين ساكنة تجاور طاء ... كما تقـول المصـادر، وإنمـا خـاص بكلمـة «أعطى» وحدها، وهي أيضا ليست من قبيل الإبدال، وذلك أن هذا النـوع مـن الإبدال ترفضه الدراسات الصوتية، فـالعين تختلـف اختلافـا كبـيرا مـن الناحيـة الصوتية عن النون مخرجا وصفة، وقد انتبه إلى هذا لغويونا القدماء، فـابن جنـي يقول: «القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتـاء والدال، والظاء والثاء والهاء والهمزة، والميـم والنـون، وغـير ذلـك مما تدانـت مخارجه، فأما الحاء فبعيدة عن التاء وبينهما تفاوت يمنع من قلـب أحدهمـا إلى أختها»[1]. ويرجع بعض الباحثين هذه الظاهرة إلى النحـت مـن لغتـين مختلفتـين بعد الرجوع إلى أصلها في اللغات السامية، يقـول: «إننـا إذا رجعنـا إلى اللغـات السامية لنبحث فيها عـن مقـابل كلمـة (أعطـى) وجدنـا في العبريـة نونـا وتـاء ونونا، وفي السريانية في المضارع إدغام النون الأولى في التـاء، والنـون الثانيـة في لام الجر، ولعل ما حدث في لغة هذه القبـائل التـي رُوي عنهـا الاستنطاء، هـو عملية نحت لما في هاتين اللغتين واللغة العربية؛ فاء الفعل من العبريـة والسـريانية وبقيت عينه ولامه كما هو في العربية، وقد حدث مثل ذلـك في كلمـة (يمامـة) العربية المنحوتة من كلمة ܝܘܢܐ السريانية، وهي تبدأ باليــاء، وكلمـة حمامـة في العربية تبدأ بالحـاء»[2]، ويفسـرها إبراهيـم السـامرائي تفسـيرا مـن واقـع العربيـة فيقول: «وملاك الأمر في هذه النون إنها لم تكن مقابلة للعين في (أعطـى) وإنمـا جاءت من الفعل (أتى) بمعنى أعطى، ثـم ضعـف الفعـل فصـار (أتّـى) بتشـديد التاء، ومعلوم أن فك الإدغام في العربيـة وغيرهـا مـن اللغـات السـامية يقتضـى إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين، كما نقول في العربية: جندل، وهـي مـن

1) سر الصناعة 180/1 .

2) فصول في فقه اللغة ص 122 .

جدّل بتشديد الدال وهذا كثير معروف[1]. ومهما يكن فإن الاستنطاء مصطلح يدل على الاستعطاء.

6ـ الفحفحة:

فسرها اللغويون بأنها قلب الحاء عينا، ونسبوها إلى هذيل باتفاق[2]، غير أن السيوطي على الرغم من اتفاقه مع اللغويين في نسبتها يفسرها بأنها قلب الهاء عينا[3]، وليس لهذا التفسير ما يدعمه من شواهد، أما التفسير الأول فإنهم يسوقون معه بعض الشواهد، من ذلك قراءة ابن مسعود[4]: «ليسجننه عتى حين»، و«فتربصوا به عتى حين»، ومن ذلك أيضا قوله: «اللعم الأعمر أعسن من اللعم الأبيض»، أي اللحم الأحمر أحسن من اللحم الأبيض، كما يقولون: «علت العياة لكل عي»، أي حلت الحياة لكل حي. وكما نلاحظ من الشواهد السابقة أنه لم تقم العين مقام الحاء في جميع المواضع، فقد قامت في «عتّى» ولكنها لم تقم في «حين»، الأمر الذى يجعلنا نقرر ماقرره ابن جني من أن هذا الإبدال ليس مطردا في كل حاء، ولكنه في بعض المواضع، يقول: «وقد أبدلت العين من الحاء في بعض المواضع»، قرأ بعضهم «عتى حين»، يريد «حتى حين»[5]، ثم فسر سبب هذا الإبدال بقوله: «ولولا بحة في الحاء لكانت عينا»[6].

ومهما يكن فإن الفحفحة مصطلح يدل على إقامة العين مقام الحاء، فأشاروا بالتسمية إلى المبدل وتركوا البدل، عكس العجعجة، وجاءوا بالفاء لتتمة الحكاية، ولعل اتفاق مخرج الصوتين هو الذي صرفهم عن الإتيان بهما مجتمعين، كما في الكشكشة والكسكسة.

---

1) دراسات في اللغة ص 24 .
2) ينظر سر الصناعة 241/1، والبحر المحيط 307/5، واللسان 2087/2 .
3) الاقتراح في علم أصول النحو ص 200 .
4) البحر المحيط 307/5 .
5) سر الصناعة 341/1 .
6) المرجع السابق 241/1 .

هذه بعض من اللغات المذمومة التي توجد صلة بين مصطلحها ودلالته، أما بقية اللغات فلم نلاحظ تلك الصلة فيها، لذا سنكتفي بتعريفها والتمثيل لها.

1ـ العجرفيّة والغمغمة: وهما أنماط من الكلام تتعلق بهيئة النطق والتلفظ ولم ترو المصادر لها أمثلة.

2ـ الوتم: وهو إبدال السين المهملة تاء، فيقولون: النات، في الناس، وقد حكيت هذه الظاهرة عن قضاعة[1]، غير أن ما نراه في هذه الظاهرة هو عدها من عيوب النطق، فكثيرا ما نسمع بعض الناس ممن لديهم هذه الظاهرة يبدلون السين تاء، فيقولون: النات، في الناس، والتفر، في السفر.

3ـ التلتلة: وهي كسر حرف المضارعة إذا لم يكن ياء، فيقولون في تَعلم: تِعلم (بالكسر)، وقد عزيت إلى تميم مرة، وبهراء أخرى، حيث يقولون عنها: إنها تكسر الياء أيضا، فيقولون: يِعلم (بالكسر)[2].

4ـ الطمطمانية: ويراد بها إبدال لام التعريف ميما، كقولهم مثلا: «طاب امهواء»، أي طاب الهواء، وقد اختلفوا في نسبتها، فالأشموني وابن هشام وابن الحاجب ينسبونها إلى طيء[3]، وصاحب اللسان وابن يعيش ينسبانها إلى اليمن[4]، بينما ينسبها ثعلب إلى الأزد[5].

5ـ اللخلخانية: وينسبها الثعالبي إلى أعراب الشحر وعمان، فيقولون: ماشا الله، في ما شاء الله[6].

6ـ الفراتية: وينسبها ابن يعيش إلى أهل الفرات[7]، ولكنه لم يقدم لها

---

1) نوادر اللغة ص 147 .
2) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك 74/2 .
3) المرجع السابق 59/1، ومغني اللبيب 47/1، وشرح الشافية 215/3 .
4) اللسان 301/14، والمفصل 20/9.
5) مجالس ثعلب 63/1 .
6) فقه اللغة للثعالبي ص 107، والمزهر 223/1 .
7) شرح المفصل 49/1 .

تفسيرا، غير أنه يبدو من عرضه لها أنها عجمة تكون في الألسنة، مثل الوكم واللخلخانية وغيرهما.

7ـ **الوكم:** وهو كسر الكاف إذا سبقته ياء أو كسرة، فيقولون: السلام عليكِم، وبكِم، بكسر الكاف، وقد نسبه السيوطي إلى ربيعة(1).

وهكذا فإن هذه اللغات أكثرها تدل على فساد اللسان الفصيح، وهو أمر لاتخلو منه اللغات بعامة، ويطلقون عليه في الإنجليزية: Lungua Franca.

ب) دلالة عيوب النطق:

يقصد بعيوب النطق ما يطلق عليه بعضهم: أمراض الكلام (speech pathology)، وهو الإخفاق في عملية الكلام لعجز المتكلم عن إيصال الفكرة إلى السامع بشكل سوي.

وتظهر هذه العيوب في السن قبل المدرسية، وتتفاوت صورها، من تقطيع الكلام، والتردد في بعض الأصوات، وقلة الرصيد اللغوي، وقد يتحول الناطق الإيجابي (اللسان) إلى مخرج صوت آخر، فيبدل صوت السين مثلا تاء، أو التاء دالا أو كافا، أو الشين سينا، أو الراء غينا أو لاما أو ياء، وقد تصل إلى حد البكم.

ويبدو أن لغويينا الأقدمين تنبهوا إلى هذه الظاهرة، فغالبا ما نجد إشارات لها في كثير من مؤلفاتهم، غير أنهم كثيرا ما يخلطون بينها وبين اختلاف اللغات، فالخليل – على سعة أفقه وغزارة علمه – لايدري أن الذعاق بمنزلة الزعاق لغة مستقلة أم لثغة(2).

وابن سِيدَه ـ وهو العالم النحرير ـ لايدري أن المرمريس لغة مستقلة عن

1) المزهر 223/2 .
2) معجم العين 71/1 .

المرمريت أم لثغة[1]، وصاحب اللسان ينقل عن أبي الوليد الغفاري أن الدشيشة لغة في الجشيشة، بينما الأزهرى ينكر ذلك بشدة، ويرى أنها لكنة[2]، وصاحب الصحاح لايدري أن اللهس لغة مستقلة عن اللحس أو ههّة[3]، وكذلك الأصمعي - وهو من هو - لايدري أن العاذور، وهو الشر، لغة في العاثور أو لثغة[4].

فعيوب النطق أو أمراض الكلام (speech pathology) واللغات أو اللهجات تعذر التفريق بينها حتى على الأفذاذ، ذلك أن كلا منها يعني تحول اللسان من مكانه، وانحراف الأصوات عن صورتها الأولى مما ترتب عليه وجود كلمات صحيحة متحدة المعنى، رويت مرة بصوت، وأخرى بصوت آخر. من ذلك: فلان من جنتك وجنسك، والوطث والوطس، والرمض والغمض، ورجل شنظيره، وربما قالوا: شنذيره[5]، ومن هذا أيضا لغة نسبت إلى بعض اليمن يطلقون عليها الوتم، وهي إبدال السين تاء، فيقولون: النات في الناس، ومن شواهدهم على ذلك[6]:

ياقاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار النات
غير أعفاء ولا أكيات

ولا يستبعد أن تكون هناك شخصية مرموقة في المجتمع بها عيب نطقي، فتحول نطقها من صوت إلى صوت فحاكاها من يتخذونها مثالهم الأعلى، ثم سار عليه بعض من لهم صلة بهم، فالناس في كل عصر مجبولون على تقليد عظمائهم، فيقلدونهم في الملبس وكثير من العادات الظاهرة.

---

1) المخصص 136/9 .
2) اللسان 190/8 و136 .
3) المزهر 557/1 ، والههّة: اللثغة.
4) المرجع السابق 557/1 .
5) المرجع السابق 557/1 .
6) النوادر ص 147 .

أما في العصر الحديث فإن الميدان لم يبق للغويين وحدهم، فقد ولجه إلى جانبهم علماء النفس، وناقشه الطرفان كل حسب تخصصه ورؤياه، فعلماء النفس تعاملوا مع هذه الظاهرة على أنها ظاهرة فسيولوجية يجب بحث أسبابها قصد إيجاد العلاج الشافي لها، وبعد بحث واستقصاء تمكنوا من معرفة الأسباب التي يمكن أن تنجم عنها، وحصروها في ثلاثة أسباب رئيسة وهي[1]:

1ـ **أسباب عضوية**: ويعنون بها ما قد يصيب الجهاز العصبي المركزي أو الغدد الصم من أمراض يكون لها أثر في الجهاز الحركي يعمل على التأثير في الكلام.

2ـ **أسباب اجتماعية**: وهي ما يجنح إليه الطفل في أحيان كثيرة من محاكاة لمن هم أكبر منه، اختفت عندهم بعض الأصوات، فتختفي مع مرور الزمن وكثرة المران تلك الأصوات عند الطفل.

3ـ **أسباب نفسية**: وهي عندهم الأساس الذي تقوم عليه الأسباب الأخرى، وقد أرجعها بعضهم إلى:

1ـ العصبية والتوتر الانفعالي.
2ـ حدة مشاعر الطفل.
3ـ حسد الطفل لطفل آخر.
4ـ رغبة الطفل في جلب انتباه العائلة.
5ـ قلق الطفل نتيجة شعوره بالخيبة أو الحرمان لسبب أو لآخر.

أما اللغويون فقد تعاملوا معها على أنها عملية صوتية تختفي فيها بعض الأصوات، ويكون هذا الاختفاء على مستويين؛ مستوى فونيمات، ومستوى مورفيمات[2].

---

1) ينظر ارتقاء اللغة عند الطفل ص 157 .
2) ينظر مباحث في النظرية الألسنية ص 229 ومابعدها .

المستوى الأول ويحدث عند فقدان بعض السمات المعينة للفونيمات، فتحصل اضطرابات في القدرة الإدراكية الكلامية، فالمريض الذي لايستطيع التمييز بين الفونيم (ر) والفونيم (ل) مثلا يكون تنظيمه الفونولوجي ناقصا من حيث عدد عناصره، مما يؤدي إلى ازدياد الكلمات المتجانسة من الناحية اللفظية، مما يؤثر في مقدرته الإدراكية اللغوية.

أما المستوى الثاني فإنه يتعلق بفقدان القدرة على إدراك معاني الكلمات، فيستعمل المريض كلمة بدل أخرى، فيختلط عليه فهم الكلام.

وكان اللغويون وهم يتعاملون مع هذه الظاهرة يضعون المصطلحات المعبرة عن كل مظهر من مظاهرها، أو للدلالة على فقدان صوت من الأصوات (فونيم من الفونيمات)، فمن هذه المصطلحات ما وجدت صلة بينها وبين مدلولها، ومنها ما بعدت تلك الصلة، وسنناقش النوعين مع بعض التوسع في مناقشة النوع الأول.

أولا ـ المصطلحات ذات الدلالة:

1ـ التأتأة: وتفسرها المعجمات[1]: بأنها تردد التاء في الكلام، وذلك بأن يصدر المتكلم كلامه بصوت التاء، ولما كان المتكلم يكرر هذا الصوت عدة مرات وينهي كل مرة بما يشبه صوت الهمزة فقد أعقبوه بالهمزة، ثم كرر المقطع للترجيع.

2ـ التمتمة: وهي رد الكلام إلى التاء والميم، والرجل تمتام، والمرأة تمتامة[2]، وصوتا الحكاية التاء والميم، وكرر المقطع للترجيع.

3ـ الفأفأة: يقال: رجل فأفأة، مردد الفاء ومكثره في كلامه[3]، وجيء في

1) القاموس المحيط 9/1.
2) القاموس المحيط 84/4 .
3) المرجع السابق 23/1، وفقه اللغة للثعالبي ص 106.

الحكاية بالهمزة لتوهم تكوينها بين الفاءين، ثم كرر المقطع للترجيع.

4ـ الخنخنة: الكلام من الأنف[1]، واستعمل الصوتان؛ الخاء والنون، لتوهم السامع مصاحبة خاء ونون للكلام، وذلك أن أكثر الكلام يخرج من الأنف الذي هو مخرج النون والميم، أما الخاء فإنه قريب منه، وصوتا الحكاية الخاء والنون، وكرر المقطع للترجيع.

5ـ الفضفضة: الكلام بغاية السرعة، وصوتا الحكاية الفاء والضاد، فالسامع لم يستطع تبين الكلام، لأنه لم يلاحظ سوى حركة الشفة السفلى والأسنان العليا وكذلك حركة اللسان، فأرجع الأول إلى صوت الفاء، وحركة اللسان إلى صوت الضاد فقال: فض، ثم كرر المقطع للترجيع.

6ـ البعبعة: الكلام المخلوط غير المفهوم، فالسامع لم يستطع تبين الكلام، إذ أنه يسمع أصواتا تدوي عقب انفراج بعد حبس يسير للهواء بما يشبه صوت الباء، وجاء بالعين بعد ذلك لإنهاء الحكاية، فقال: بع، ثم كرر المقطع للترجيع، ومثلها اليعيعة.

7ـ التخختخة: الثقل في اللسان، وركبت الحكاية من هذين الصوتين[2] لعدم استطاعة المتكلم بهما الإسراع في كلامه.

8ـ الهتهتة والهثهثة: حكاية التواء اللسان عند الكلام[3]، وجاءت الحكاية موافقة لما يحدث للسان عند انتقاله من صوت التاء أو الثاء إلى صوت الهاء.

9ـ التعتعة والعثعثة: حكاية صوت العي والألكن[4]، كأنهم توهموا تردد كلامه بين الأسنان أو اللثة مخرج التاء والثاء، والحلق مخرج الغين.

---

1) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .
2) القاموس 257/1 .
3) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .
4) المرجع السابق ص 106 .

10ـ النعنعة: وهي قلب اللام نونا، فيقول المريض في رجل[1]: رجن، وفي غلام: غنام، وقد عبروا عن الحكاية بالصوت البدل فقط لتقارب الصوتين المبدلين في المخرج، مما يجعل من الصعوبة تكرارهما.

ثانيا ـ مصطلحات أخرى:

1ـ اللفف: ثقل اللسان وانعقاده[2].

2ـ اللجلجة والعي: إدخال الكلام بعضه في بعض[3].

3ـ المقمقة: الكلام من أقصى الحلق[4].

4ـ الارتضاح[5]: يقال: هو يرتضح، به لكنة أعجمية، أي أنه تختفي عنده بعض الأصوات، وبخاصة أصوات الحلق، على نحو ما نسمع عند كثير من غير العرب، فيقولون في الحمار: همار، وعسل: أسل، ومعدن: مأدن.

5ـ الهههّة: وهي النطق بالحاء هاء[6].

6ـ الرتة: حبسة في كلام الرجل وعجلة في كلامه[7].

7ـ العقلة: التواء اللسان عند الكلام[8].

8ـ الحبسة: عقد في اللسان[9].

9ـ اللكنة: العجمة في الكلام[10].

10ـ الغنة: وهي أن يشرب الصوت الخيشوم، ولاتكون عيبا إلا إذا جاءت

---

1) القاموس المحيط 89/3 .
2) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .
3) المرجع نفسه ص 106 .
4) المرجع نفسه ص 106 .
5) القاموس 26/1 .
6) المرجع السابق 26/1 .
7) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .
8) تاريخ آداب العرب 61/1 .
9) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .
10) المرجع السابق ص 106 .

في غير حروفها[1].

11- اللثغة: جعل الراء لاما في الكلام[2]، أو تحول اللسان من السين إلى التاء[3].

ومهما يكن من أمر فإن هذه المصطلحات وضعت للدلالة على فساد الألسن، بسبب قصور في تأدية بعض الأجزاء من جهاز النطق لمهامها على أكمل وجه، وهو أمر لاتخلو منه لغة من اللغات.

وحكاية الأصوات المسموعة ليست العربية فيها بدعا من اللغات الأخرى، فكثيرا مانجد بعض اللغويين ينصون صراحة على وجود هذه الظاهرة في لغاتهم، فها هو بلومفيلد (Bloomfield) يقرر «أن كثيرا من المفردات في اللغة الإنجليزية هي ذات طابع رمزي أو إيحائي، وتتميز هذه المفرادت بقدرتها على نقل المعنى بشكل أكثر مباشرة وإيحاء عما نجده في الألفاظ العادية، وأن الأصوات التي تتكون منها هذه المفردات تبدو للمتكلم ملائمة للمعاني التي تعبر عنها، ومن أمثلة ذلك: ينقر (Flip) يصفق بجناحيه، Fliner يومض، يتلألأ Glitter، يخبط Bang، ينشق Shiff، يئز أو بطش Sizzle أزيز Wheeze (وهو صوت يشبه الحشرجة).

وكثيرا ما تتشابه مثل هذه المفردات إلى حد ما في اللغات على تباينها، بيد أنها قد تختلف في هذا الباب أيضا أكثر مما تتفق، من حيث اختيار الأصوات وربطها بالمعانى ...[4].

ويشير بلومفليد (Bloomfield) أيضا إلى طائفة كبيرة من المفردات في اللغة الإنجليزية التي تحاكي أصوات الحيوانات مثل: Moo خوار البقر، Mew مواء

---

1) تاريخ آداب العرب 16/1 .
2) فقه اللغة للثعالبي ص 106 .
3) المزهر 566/1.
4) Bloomfield.Languago.P 128 .

القط، Baa ثغاء الشاة، الأمر الذي يدل على اطراد هذا النوع من حكاية الأصوات Onomatopeia في اللغة الإنجليزية.

ثالثا ـ تطور الكلمة في العربية:

بحث لغويّو العربية أصول الكلمات وناقشوها مناقشة مستفيضة، ثم انتهى بهم البحث والمناقشة إلى أن الأصول في العربية تعود إلى الجذر الثلاثي، على الرغم من بعض الإشارات التي تحمل على القول بالجذر الثنائي.

غير أن هذا الإجماع من الأقدمين لم يمنع بعض المحدثين من طرح القضية للنقاش مرة أخرى، والخروج برأي مفاده: أن الأصول في اللغة ثنائية، ومن هذين الرأيين تكوّن ما يعرف بالنظريتين؛ الثلاثية والثنائية. وفيما يلي عرض لهما، والأسس التي تقومان عليها وأشهر القائلين بها، وسنبدأ هذا العرض بالنظرية الثلاثية لقدم القائلين بها.

أولا ـ النظرية الثلاثية:

تتلخص هذه النظرية في أن الأصول في اللغة العربية تعود إلى جذور ثلاثية، أي أن الكلم أقله ما تكوّن من ثلاثة أصوات صوامت، فقد لاحظ أصحاب هذه النظرية أن أكثر ألفاظ العربية من أصل ثلاثي، وأن هذا الأصل الثلاثي لم يتطور عن غيره، وإنما هو الأصل الذي قامت عليه اللغة في نشأتها الأولى، وهو ما أكده بعض لغويي العربية، حيث قالوا: إن الاسم «أقله الثلاثي كرجل لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا»[1]، وأنه «ليس في الدنيا اسم أقل عددا من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفا، وهو في الأصل له، ويردونه في

---

1) التصريح على التوضيح 35/2 .

التحقير والجمع»[1]، ويرى ابن جني أن «الثلاثي أكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا، ذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه»[2]، وهو قول أرجعه بعضهم إلى الخليل، ولكن في عبارة ابن جني مايشير إلى أن هناك رأيا آخر يميل إلى الأخذ به، ولا غرو، فهو أشهر القائلين بالمناسبة بين الأصوات ودلالاتها، كما أنه من المتحمسين للرأي القائل بأن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة[3].

وإذا كان الأقدمون قد اعتمدوا الأصل الثلاثي، واعتبروا الكلمات نشأت عنه، فكيف يتفق هذا مع مانجده في بعض المعجمات من أبواب تتحدث عن الثلاثي والرباعي ؟

أعتقد أنه لاتناقض بين رأي القدماء وبين تبويب أصحاب المعجمات، لأن نظرة المعجميين كانت تقريرية تهدف إلى حصر الألفاظ على الصورة التي وجدت عليها، حتى يتمكنوا من تدوين المعجمات بطريقة سهلة، فما جاء من أفعال مثل: «صل ـ مد» فإنه ثنائي من حيث الكتابة، ولكنه ثلاثي النطق، يقول ابن دريد: «فمن الثلاثي ما هو في الكتاب وفي السمع على لفظ الثنائي وهو ثلاثي، لأنه مبني على ثلاثة أحرف، أوسطه ساكن، وعينه ولامه حرفان مثلان، فأدغموا الساكن في المتحرك فصار حرفا ثقيلا، وكل حرف ثقيل يقوم مقام حرفين في وزن الشعر وغيره»[4].

وقد حذا عدد من المحدثين حذو القدماء، فذهبوا إلى أن مازاد على الثلاثي يمكن رده الى الثلاثي، يقول وافي: «وأما الكلمات التي تبدو رباعية الأصول في العبرية والعربية، فهي متفرعة في الحقيقة عن أصول ثلاثية، دحرج مثلا متفرعة

1) الكتاب 322/3.
2) الخصائص 55/1 .
3) ينظر الخصائص 56/1.
4) جمهرة اللغة ص 13.

عن درج، على الرغم من أن علماء الصرف يعتبرون جميع أصواتها أصلية»[1]، كما حاول د. تمام حسان إرجاع بعض الأفعال الرباعية إلى أصل ثلاثي، ثم يبين أن هذا مما يعزز دعوى ثلاثية الكلمة العربية تعزيزا كاملا[2]، كما أكد محمد المبارك «أن ألفاظ اللغة العربية تقوم على حروف ثلاثة أصلية هي ملاك أمرها، والعنصر الأصلي الثابت فيها، على اختلاف تقلباتها وتصاريفها»[3]، واعتبر د. حجازي الجذر الثلاثي هو الأصل في اللغة العربية فضلا عن أنه قد «أثبت البحث المقارن في اللغات السامية أن الأصل الثلاثي كامن وراء أكثر كلمات اللغات السامية»[4].

وقام بعض الباحثين بإحصاء جذور كلمات اللغة في اللسان فوجده يحتوي على 6538 جذرا ثلاثيا، وتمثل الجذور الثلاثية 70٪ من مجموع جذور معجم اللسان التي تبلغ 9973 جذرا[5]، وأظن أنه لاضرورة إلى الإسهاب في عرض آراء القائلين بالجذر الثلاثي، فلو أوغلنا في تطبيق منهج القدماء وسرنا في تطبيقه مسافة أبعد لتبين لنا أن هذه الثلاثيات ليست هي الأصول النهائية، وأنها فروع ومشتقات من أصول أبعد، يتألف كل واحد منها من حرفين اثنين فقط»[6]، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في أكثر من موضع من خصائصه، من ذلك قوله: «النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه»[7]، وهذا يعني أن الحاء والخاء تقتصر وظيفة كل منها على تحديد نوع المعنى، والشيء نفسه نلاحظه في عدد من الكلمات مثل: لكم ولكز، وكلاهما للضرب، ولكن كل كلمة يفهم منها

---

1) فقه اللغة ص 14.
2) مناهج البحث في اللغة ص 220 .
3) فقه اللغة وخصائص العربية ص 84 .
4) علم اللغة ص 205 .
5) إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر ص 19.
6) الوجيز في فقه اللغة ص 418 و419 .
7) الخصائص 158/2 .

معنى خاص، ومن ذلك أيضا الثلاثيات التي تشترك في النون والفاء، تتضمن كلها معنى الخروج أو الانتقال أو الإخراج، نحو: نفث، نفج، نفح، نفخ، نفذ، نفر، نفس، نفش، نفض، نفق، نفى، والثلاثيات التي تشترك في النون والياء تتضمن معنى الخروج أو الإخراج، ولكن إلى أعلى غالبا، مثل: نبأ، نبت، نبع، نبر، نبز، نبس، نبش، نبض، نبع، نبك، نبه»[1]، وسنذكر المزيد من هذه الكلمات الثلاثية المتفقة في المعنى على الرغم من اختلافها في صوت من أصواتها، وذلك في معرض مناقشتنا للنظرية الثنائية، كما سبق وأن تعرضنا لبعضها ونحن نناقش حكايات الأصوات المسموعة[2].

ثانيا ـ النظرية الثنائية

إذا كانت فكرة الجذور الثلاثية قد لقيت القبول والتسليم من كثير من لغويي العربية الأقدمين، فإن بعض المحدثين ناقش هذه الفكرة وأبدى معارضة شديدة، وخرج على الناس بفكرة جديدة تنادي بثنائية الأصول اللغوية، «وتقوم في أكمل صورها على أربعة مبادئ»[3].

1ـ إن منشأ الأصول أو الأصوات يرجع إلى المحاكاة، أي محاكاة أصوات الإنسان أو الحيوان وأصوات المظاهر الطبيعية، والأصوات التي تحدثها أعمال الإنسان المختلفة.

2ـ إن المواد اللغوية نشأت في أول أمرها ثنائية، يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق، أو من حرفين أولهما متحرك حركة قصيرة، وثانيهما ساكن، وأن سنة التطور والنمور المطرد تعززهما التجربة والمشاهدات المتجددة هي العامل الفعال في تعديل المادة الثنائية من جهة، وفي جعلها مركبة من ثلاثة أحرف أو أكثر من جهة أخرى.

---

1) الوجيز في فقه اللغة ص 419.
2) انظر ص 76 وما بعدها.
3) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية 193/11 بحث عن الثنائية للأستاذ حامد عبد القادر.

3ـ إن حرفي المادة الثنائية هما معا في الغالب شديدان، أو رخوان، أو متوسطان بين الشدة والرخاوة.

4ـ إن تثليت المادة الثنائية كثيرا ما يكون بتكرار الحرف الثاني، أي تضعيفه، أو بإضافة حرف آخر، هو في الغالب حرف علة، أو حرف من أحرف الذلاقة، أو أحرف الحلق، أو أحرف الصفير.

ومن أشهر القائلين بهذه النظرية:

1ـ أحمد فارس الشدياق

2ـ أنستاس الكرملي

3ـ عبد الله العلايلي

4ـ مرموجي الدومنيكي

5ـ حامد عبد القادر

6ـ جرجي زيدان

وقد اتفق هؤلاء على أكثر مبادئها، ولكنهم اختلفوا في بعض التفاصيل، وسيتضح هذا أثناء عرضنا لآرائهم.

1ـ الشدياق:

ظهرت إشارته إلى هذه النظرية في كتابه «سر الليالي في القلب والإبدال»، على الرغم من أنه لم يصرح بها، فقد استطعنا استخلاصها من خلال مناقشته لبعض القضايا.

ففي معرض حديثه عن سبب تأليف الكتاب ذكر أنه يتلخص في ثلاثة أمور[1]:

أ. سرد الأفعال والأسماء التي هي أكثر تداولا، وأشهر استعمالا،

---

1) ينظر سر الليالي ص6.

ونسْقها بالنظر إلى التلفظ بها، وإيضاح تجانسها، وكشف أسرار معانيها، وأصل مدلولاتها.

ب. إيراد الألفاظ المقلوبة والمبدلة، ويندرج في ذلك الألفاظ المترادفة.

ج. استدراك مافات صاحب القاموس في لفظٍ أو مَثَلٍ، وإيضاح عبارة، أو نسق مادة.

من هذا يتضح أن الشدياق ينظر إلى اللغة نظرة تحليلية، مرتبا ألفاظها بالنظر إلى نطقها لاستبيان مابينها من تناسب وتجانس لفظا ومعنى، وهذا هو الذي دفعه إلى القول بأن معظم ألفاظ اللغة إنما نشأ من محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة، أو لأصوات الأعمال التي يقوم بها، ويتضح هذا في كثير من مواضع في كتابه.

فعند حديثه عن مادة «عب» يقول: «العَبُّ شرب الماء، أو الجرع، أو تتابعه، والكرع وهو حكاية صوت، والعبب المياه المتدفقة، والعباب معظم السيل وارتفاعه وكثرته أو مَوْجُه، كل ذلك يؤيد ماقلته من أنه حكاية صوت»[1]، قال في مادة «طب»: «الطب البعير يتعاهد موضع خفه، وهو من حكاية صوت خفه على الأرض، ويؤيده مجيء الطبطبة»[2]، ثم استمر في سرد الأدلة التي تؤيد دعواه في تكون اللغة من حكاية الأصوات.

وقد حاول الشدياق بكتابه هذا إخراج هذه النظرية من حيز القول إلى حيّز التطبيق، واتخذ منها أساسا لعمل معجمي في العصر الحديث[3].

2ـ أنستاس ماري الكرملي:

وهو من أكثر الثنائيين تحمسا لهذه النظرية، وقد وردت آراؤه في كتابه

---

1) سر الليالي ص 57.
2) المرجع السابق ص 197 .
3) المعاجم العربية ص 117 .

«نشوء اللغة ونموها واكتهالها» الذي بيّن فيه أن الجذر الثنائي هو الأصل، ثم تحوّل بالتصدير أو بالحشو أو بالكسع إلى الثلاثي، وسأبسط رأيه كما اتضح لي:

يقرر أن الكلمات في العربية قد وضعت في أول أمرها على هجاء متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم فئمت - أي زِيد فيها حرف أو أكثر - في الصدر أو القلب أو الطرف، فتصرف المتكلمون بها تصرفا يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والأهوية[1].

وفي أثناء مناقشته لهذا الرأي حاول أن يجعل له قدما راسخة في القديم، فيقول: «عرف بعض حذاق أبناء يعرب الأقدمين هذا الرأي، ومالوا إليه، وممن قال به ولم يحد عنه قيد شعرة الأصبهاني صاحب كتاب «غريب القرآن» فإنه بنى معجمه الجليل على اعتبار المضاعف هجاء واحدا، ولم يبال تكرار حرفه الأخير»[2].

ومن الواضح أن مايهدف إليه الكرملي تقرير أن الثنائي هو الأصل، ثم تحول إلى الثلاثي عن طريق الزيادة، وسمى مازاد على الأول تصديرا، ومازاد في قلبه حشوا، ومازاد على آخره كاسعا، ومن أمثلة التصدير: ثرم، جرم، حرم، خرم، شرم، عرم، غرم، والأصل في كل ماتقدم الرم، يقال: رمّ الشيء أكله، والرمة القطعة من حبل[3]، ومن أمثلة الحشو:

رثم فلان الشيء، كَسَره أو دَقّه، أو خاص بكسر الأنف.

رثم: رثم ـ مثلثة ـ أنفه أو فاه: كسره حتى يقطر الدم منه.

رجم: رجم فلان فلانا، قتله، رماه بالحجارة.

ردم: ردم الباب سده كله، أو ثلثه.

---

1) نشوء اللغة ص 1 .
2) المرجع السابق ص 2.
3) نشوء اللغة ص 3.

رسم: رسمت الناقة: أثرت في الأرض برسم، كتب وخط.

رشم: كتب وخط.

رضم: رضم الأرض: أثارها لزرع ونحوه.

رطم: رطم بسلحه: رمى به.

رغم: رغم فلانا: كرهه وقسره، وفعل شيئا على رغمه.

ومن أمثلة الكسع أو التذييل:

نبأ: نبأ الشيء: ارتفع على القوم، طلع عليهم، ومن أرض لأرض.

ونبأ: صات خفيا: أو هو صوت الكلاب مثل النبح.

نبت: نبت الزرع: خرج من الأرض، والإنسان نما شبابه.

نبث: نبث البئر: أُخرج ترابها، وعن الأمر والسر: بحث.

نبح: نبح الكلب والظبي والتيس والحية: أخرج صوتا[1].

نبخ: نبخت القبخة: خرجت من مكمنها.

وبعد أن أورد أمثلة التذييل والكسع أي بزيادة الحرف في الآخر، فقد جعل «الأصل في كل ذلك من «نب» يقال: نبّ التيس خاصة، ينب نبيبا ونبابا صاح عند الهياج»[2].

وقد استعان الكرملي في البرهان على الثنائية هذه بما لاحظ في اللغات السامية من أن أكثر كلماتها ثنائية الجذر، بل ذهب إلى أبعد من هذا، فحاول إثبات اتفاق الأصول السامية واليافثيات، قال: «اتفاق أصول الساميات أمر لايجهله صبيان الكتاتيب، ولهذا لم نتعرض له، إنما الاختلاف، بل أعظم الاختلاف، هي في اتفاق الساميات واليافثيات، أهو واقع ؟ أم لا ؟»[3].

1) ينظر نشوء اللغة ص 5.
2) المرجع السابق ص 7.
3) نشوء اللغة ص 77.

وتعرض الكرملي إلى أمور أخرى، منها محاولة معرفة اللغة الأولى للبشر، وإرجاع بعض المفردات في لغات أخر.

3ـ عبد الله العلايلي:

اتخذ العلايلي الثنائية أساسا لعمل قاموس، ورأى أن الضرورة أصبحت تدعو إلى تغيير منهاج دراستنا اللغوية، وطريقة قياسها في الوضع والاشتقاق، ومايتبعه من أشكال الاستعمال[1].

فهو يرى أنها الوسيلة الناجحة لإصلاح المعاجم العربية، وهذا مارآه الدومنكي وجرجي زيدان والكرملي، بيد أنه يخالفهم فيما ذهب إليه من أن اللغة بدأت أحادية المقطع، ثم تطورت إلى الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية، ثم يزيد الأمر توضيحا فيقول: «إن اللغات جميعها المرتقبة وغيرها مرت في أطوار ثلاثة:

1ـ ذو المقطع البسيط، وفيه ولد الجدل الهجائي بأصواته المختلفة.

2ـ ذو المقطعين، ونعني به الحرفين بصوتين، والحرفين بصوت واحد (صوت مركب)، وهذا الدور نشأ مصادفة بمحاكاة الطبيعة في مختلف أصواتها، فمثلا جمع الإنسان السامي بين المقطعين البسيطين (عو) و(وا) للدلالة على أن الحيوان يعوي، فتوصل إلى (عووا)، بمعنى حيوان يصوّت، أو يواصل التصويت، ويرى أن المعلات العربية تنظر إلى هذا الدور، فهي ثنائية الوضع مؤلفة من مقطعين واحدين فقط، وباستقرار العربية في الثلاثي بدأت تصحح الصوت فيها، وتستحصل مثل (عو) بمعنى صوت الحيوان.

3ـ ذو المقاطع: أي دور الجمع بين المقاطع البسيطة الواحدية وبين المقاطع الثنائية لتأليف دلالة مركبة، وفي هذا الدور اتخذت العربية وحدتها واستقرت في

---

1) مقدمة لدراسة لغة العرب ص 5.

الثلاثي»[1].

ويرى أيضا أن اللغة بعد أن استقرت في الثلاثي نشئت في حلقات خمس، ومن الثلاثي كان الرباعي والخماسي والسداسي.

وقد رأى هذا الرأي أحد المحدثين مع بعض الاختلاف في طريقة العرض، ففي حين يرى العلايلي أن اللغة لم تصل إلى ماوصلت إليه إلا بعد مرورها بعدة مراحل، شأنها في ذلك شأن كل الكائنات، يرى هذا الباحث أن اللغة نشأت أحادية الصوت، ثم جيء لها بصوت آخر لتسهيل النطق[2]، من ذلك: الرنين والمواء، فإن الصوتين المعبرين عنهما هما النون والميم، ثم جيء بالراء والواو لتسهيل النطق، وهذا مانلاحظه في الكلمات التي تمثل حكاية الصوت.

فالصوت المعبر عن الجعجعة في قولهم: «أسمع جعجعة ولا أرى طحنا»، هو العين، وليس للجيم أي أثر في الحكاية إلا التسهيل الذى ينتج عن توهمات السامعين.

4ـ مرموجي الدومنيكي:

يرى أن الثنائية هي مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية، وكذلك في سائر اللغات السامية، وأن الثلاثية فرعها، يوضح ذلك قوله: «إن طريقة الاشتقاق والتوسع في الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والأنقص إلى الأكثر والأكمل، أي حسب السنة الطبيعية، سنة الرقي وليس بالعكس، لأن باب الاختزال وهو نادر لايحدث في طور التكوين والنشوء بل في عصر الكهولة والهرم»[3].

ثم أخذ يدعو إلى عدم الاعتماد على الثلاثية في الاشتقاق، والأخذ بالثنائية فيه إذ «لايسوغ لك الاشتقاق بالصيغة الثلاثية، بل من الواجب التنقيب

1) مقدمة لدراسة لغة العرب ص 12.
2) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بحث الشيخ إبراهيم حمروش 245/2 وما بعدها.
3) مجلة مجمع اللغة العربية 376/8.

والتقصي للوقوع على الرساس الثنائية وجعلها مبدأ الاشتقاق الطبيعي المعقول[1]، فقد اتخذ منها حجة لإصلاح المعجمات العربية وتدوينها تدوينا عصريا.

ثم انتقل الى فوائد النظرية، فبيّن أن فيها فوائد جمة للمعجمية، فبها يتجلى الانسجام والتساوق في تشعب الألفاظ بعضها من بعض، وتوسع المعاني وتطورها، مما هو واضح الفقدان في الحالة الثلاثية الحاضرة[2].

والزيادة عنده عن الثنائي إما تتويجا، أي في أول المادة، وإما إقحاما، أي وسطها، وإما تذييلا، أي في آخرها، مشترطا في ذلك بقاء الصلة المعنوية بين الثنائي والثلاثي، يتجلى ذلك في مثل قوله: «من مفترضات الثنائية، أي أصل المفردات، حرفان، فيجري التطور بزيادة حرف ثالث عليهما، إما تتويجا، وإما إقحاما، وإما تذييلا، مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي، كما هي مستمرة بين الثلاثي والرباعي وما فوق من المزيدات»[3]، كما بين أن هناك أكثر من أصل ثنائي لبعض الكلمات الثلاثية، وأنه بفضل مجهودات خاصة توصل إلى أن الثلاثي غير ناشئ عن ثنائي واحد ليس إلا، بل عن ثنائيين أو ثلاثة حسب اختلاف مد الياء[4]، ومثل بكلمة «هلب»، فقال: «هناك فعل هلب مشتق أولا: من لب، بزيادة الهاء تتويجا. ثانيا: من هب، بإنزال اللام إقحاما. ثالثا: من هل، بإضافة الباء تذييلا»[5]، ثم قال: «وقد أوردنا في كتابنا «المعجمية العربية» شواهد تثبت هذا القول. من ذلك: أن أصل «علم» «عل» و«لم»، وأن «ضعف من «صف» و«ضع»[6].

---

1) مجلة المجمع العلمي، دمشق 547/1.
2) مجلة مجمع القاهرة 383/8 .
3) المرجع السابق 382/8 .
4) مجلة مجمع القاهرة 382/8 .
5) المعجمة العربية ص 101 وما بعدها .
6) المرجع السابق ص 101 .

واختتم حديثه عن الثنائية بالقول: «إن الثنائية ليست كما يتبادر إلى الذهن هدّامة للثلاثية والرباعية، ولا مقوضة أركان المعاجم، إنما هي وسيلة للتأصيل السابق طور التصريف[1].

5- حامد عبد القادر:

ناقش موضوع الثنائية في بحث قدمه إلى مجمع اللغة العربية مستعرضا مختلف الآراء التي تثبت هذه النظرية، خلص في نهايته إلى القول بأنه لايدعي، أنه من الممكن رد جميع الأصول الثلاثية إلى أصول ثنائية، وإنما قرر أن عددا عظيما جدا من الأصول الثلاثية تعد تنمية لأصول ثنائية، معظمها حكائي، وأن هذه التنمية قد تمت في معظم الحالات بطريقة أو أكثر من الطرق التي شرحناها[2].

والطرق التي رأى أن الأصول اللغوية نمت بها:

1- تضعيف الحرف الثاني كما في دقّ وهزّ.
2- إضافة حرف علة إلى أول المادة ووسطها أو آخرها، كما هو في جب، حيث أصبحت وجب، وطاب من طب، وجرى من جر.
3- إضافة حرف من حروف الذلاقة إلى المادة الثنائية، هي الميم، والراء، والباء، والنون، والفاء.
4- إضافة أحد حروف الصفير وهي: السين، والصاد، والزاي.
5- إضافة حرف من أحرف الحلق.

6- جرجي زيدان:

لايختلف عن غيره من الثنائيين في تفسيره لنشأة اللغة، فكلهم يرى أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة، ثم تنوع هذا الأصل إلى فروع كثيرة، والإنسان في أول فطرته سمع صوت القطع مثلا فقلده بمقطع (قط)، وجعل

---

1) مجلة مجمع القاهرة 383/8 .
2) المرجع السابق 133/11 .

بدل عما هو في لغتنا قطع أو كسر، ولكنه كان يدل به أيضا على كل مـايتعلق بالمقطع والمادة المقطوعة، واليد التي قطعـت والأحـوال التـي قطعـت فيهـا ومـا شاكل ذلك[1].

ثم إن هذه المقاطع اعتراها ما يعتري الأشياء مـن تطـور «بـالنحت والإبـدال والقلـب، وبـالنمو، بـالتفرع والتنـوع إلى ألفـاظ كثـيرة مشـتركة في المعنـى الأصلي»[2].

ومجمل كلامه في هذا الأمر أنه يرد معظـم ألفـاظ اللغـة «إلى أصـوات ثنائيـة (أحادية المقطع) تحاكي أصواتا طبيعية، تشتمل هذه الألفاظ على الاسم والفعـل وما يشتق منهما»[3]، ثم يلتفت إلى القائلين بالأصول الثلاثية فيقول: «اللغويـون يردون كلا من الاسـم والفعـل إلى أصـول معظمهـا ثلاثيـة، وبعضهـا رباعيـة، ولايرون هذه الأصول قابلة للرد إلى أقل من ذلك، وعندي أنها قابلة ولـو بعـد العناء[4].

وبعد أن قرر أن الثنائي هـو الأسـاس الـذي انطلقـت منـه الألفـاظ في لغتنـا العربية، أخذ يحدد مكان الحرف الزائد في الثلاثي على النحو التالي:

1ـ قد يكون المزيد في آخر الكلمة، كما في قط، قطع، قطب.

2ـ قد يكون في وسط الكلمة بـين الحرفـين الأصليـين، كمـا في شـلق مـن شق، وفرق من فق، وقرط من قط، وقرص من قص، وشرق من شـق، ولحس ولسع ولهس من لس.

3ـ قد يكون في أول الكلمة نحو رفت من فت، ولهب من هــب، ورفـض من فض، ولمس من مس، ونذل من ذل.

---

1) الفلسفة اللغوية ص 101 .

2) المرجع السابق ص 141 .

3) المرجع نفسه ص98 .

4) الفلسفة اللغوية ص98 .

وقد رأى بعض المحدثين، أن هذه الأفعال أفعال بدائية تتصل بأصوات طبيعية وتؤدي معاني فطرية كالقطع والقص والعض[1]، وهذا ما صرح به جرجي زيدان.

غير أن كثيرا من الباحثين حاولوا التقليل من هذه النظرية، ذلك لأنها لاتزال في بداية البحث، والذين قالوا بها لم يبنوا أبحاثهم على أساس استقراء واسع، ولا يكفي لإثبات صحة هذه النظرية في لغة، عدد موادها لا ألفاظها، تزيد على ثمانين ألفا، وهو عدد مواد لسان العرب لابن منظور، وصدقها في عشرات الأمثلة بل في مئات منها، كما أن البحث يجب أن يتناول اللغات السامية التي يفترض أنها تلتقى مع العربية في تلك المرحلة التاريخية البعيدة، ومثل هذا الاستقراء، أو البحث لم يحصل حتى الآن[2]، كما أن الأخذ بها عند بعضهم قد يؤدي إلى هدم القواعد والأسس التي قامت عليها اللغة، وهذا ما صرح به أحدهم في رده على الدومنكي، حين قال: «ولا يعزب عن باله أن علم الصرف مبني على ثلاثية ألفاظ اللغة، فالقول بثنائيتها يقوض علم الصرف من أساسه، ويضطر حضرة الأب أن يقوم مقام البصريين والكوفيين في وضع علم جديد في الصرف، يقوم مقام القديم، ويرتكز على الأجرومية السريانية، فيذكر الأب فعل الأمر مثلا ليس (اقوم) بل كذا كذا مما لايفهم إلا هو وحده[3]، ولست أرى في قولة الدومنكي مايقوض علم الصرف، فهو يجعلها «وسيلة للتأصل السابق طور التصريف»[4].

ونحسب ابن جني من علماء اللغة الأُوَل الذين مالوا إلى تقرير هذه الظاهرة اللغوية في نصوص واضحة، وقد لمسنا هذا من عرضه للنظريات اللغوية المشهورة، حيث أبدى تعاطفا واضحا مع الرأي القائل بأن اللغة نشأت من

1) الاشتقاق ص96 .
2) فقه اللغة ص1 .
3) مجلة مجمع دمشق 311/27.
4) مجلة مجمع القاهرة 383/8 .

الأصوات المسموعة[1]، وإلا فبم يفسر قوله: «إن اللغات ترجع في أصولها إلى أصوات المسموعات التي ـ كما هو معلوم ـ تتكون من صوتين اثنين فقط»، كما نجد عند ابن فارس إشارات إلى الجذر الثنائي، فمن يقرأ في معجمه «المقاييس» لايشك في أنه من أصحاب هذا المذهب، على الرغم من أنه لم يُبْدِ فيه رأيا صريحا.

ومن معتنقي هذا المذهب من لغويي العبرية مناحم بن يعقوب بن سيرين القرطبي، الذي عاصر نهضة لغوية بلغت ذورتها في ذلك الوقت في الشرق والغرب، فوضع معجما عبريا قام فيه بشرح الألفاظ العبرية بعبارات عربية، مكتوبة بالحروف العبرية وقد صدر كل باب من أبوابه بالحديث عن خواص الحرف وما يدل عليه من المعاني الأساسية، وقرر أن لكل مادة ثلاثية حرفا أساسيا أو حرفين على الأكثر، وأن هذا الحرف أو هذين الحرفين يشير إلى المعنى الأساسي الذي تفيده المادة، وأنه ليس لباقي المادة إلا وظيفة تكميلية، وبخاصة أحرف العلة والنون واللام[2].

ونحن وإن كنا نتفق مع هؤلاء الثنائيين فيما قرروه من ثنائية الأصول اللغوية، فإننا لانرى رأيهم فيما ينادون به من دعوة إلى تقويض المعاجم العربية القديمة، ذلك الصرح الشامخ، الذي توارث السلف رعايته والعناية به جيلا بعد جيل، وإنشاء معجم جديد على أساس من الثنائية، وهذا ما صرح به الدومنكي عندما رأى أن القائل بالثنائية «يحصر عمله في المعجمية»[3].

وكل ما نقرره أن الثنائية يمكن اعتبارها الوسيلة للتأصل السابق طور التصريف، أما تكوين معاجم جديدة على أساسها، فهذا لاسبيل إلى إقراره، ذلك أن كثيرا من الكلمات التي يفترض أنها نشأت عن أصل ثنائي بعدت

1) الخصائص 46/1 .
2) مجلة مجمع القاهرة 113/11 .
3) مجلة مجمع القاهرة 383/8 .

الشقة بينها وبين أصولها، وأصبح من العسير ملاحظة العلاقة بينهما، الأمر الذي يجعل هؤلاء المعجميين الجدد يتنكبون الصعاب في سبيل إرجاع كثير من الكلمات حينا، والتكلف أحيانا أخرى.

الفصل الثالث

دلالة الأصوات الهجائية وما في حكمها

أولا: دلالة الأصوات الهجائية .

أ- الصوت اللغوي

ب- أصوات العربية:

1- مخارجها 2- صفاتها

3- أنواعها 4- دلالاتها:

أ- دلالة الصوت مفردا

ب- دلالة الصوت مركبا

5- إبدالها (تناوبها) الإبدال اللغوي

ثانيا: دلالة الحركات

أ- دلالة حركات البنية.

ب- دلالة حركات الإعراب.

ثالثا: دلالة النبر والتنغيم

أ- النبر. ب- التنغيم.

أولا ـ دلالة الأصوات الهجائية

أـ الصوت اللغوي:

وهو الأثر السمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي عندما يحدث في هذه النقطة انسداد كامل أو ناقص يمنع الهواء الخارج من الجوف من حرية المرور[1]، ويحدث الانسداد التام عند النطق ببعض الأصوات مثل: الباء والتاء، والكاف، والقاف، فسماها اللغويون أصواتا شديدة، أو انفجارية، أو وقفية، ويحدث انسداد جزئي عند النطق ببعضها الآخر مثل السين والزاي والعين، فسمى اللغويون بعضها رخوا والبعض الآخر بين الشدة والرخاوة.

والتعريف السابق يكشف الجوانب المتعددة للصوت اللغوي، ومن أهمها: الجانب العضوي الفسيولوجي (Physiolgical)، والجانب الفيزيائي (Physical)، والجانب السمعي (Aūditory)، ويتصل الأول منها بأعضاء النطق وأوضاعها وحركاتها، أما الثاني فإنه يتصل بالآثار السمعية التي تظهر في الهواء في صورة ذبذبات صوتية، ويتصل الثالث بإدراك أذن السامع لهذه الذبذبات وتحليلها.

والصوت اللغوي بهذا المعنى هو موضوع علم الأصوات (Phonatics). ولسنا هنا بصدد مناقشة هذا الموضوع، فالعلماء قد تعرضوا له مذ أخذوا يضعون الضوابط التي يعرفون بها جيد الكلام من رديئه، وفي كتب سيبويه وابن جني وعلماء القراءات وغيرهم من علماء اللغة كل الغنى، كما أن هذا البحث لم نخصصه لمناقشة الأصوات اللغوية من حيث هي أصوات، ولكن من

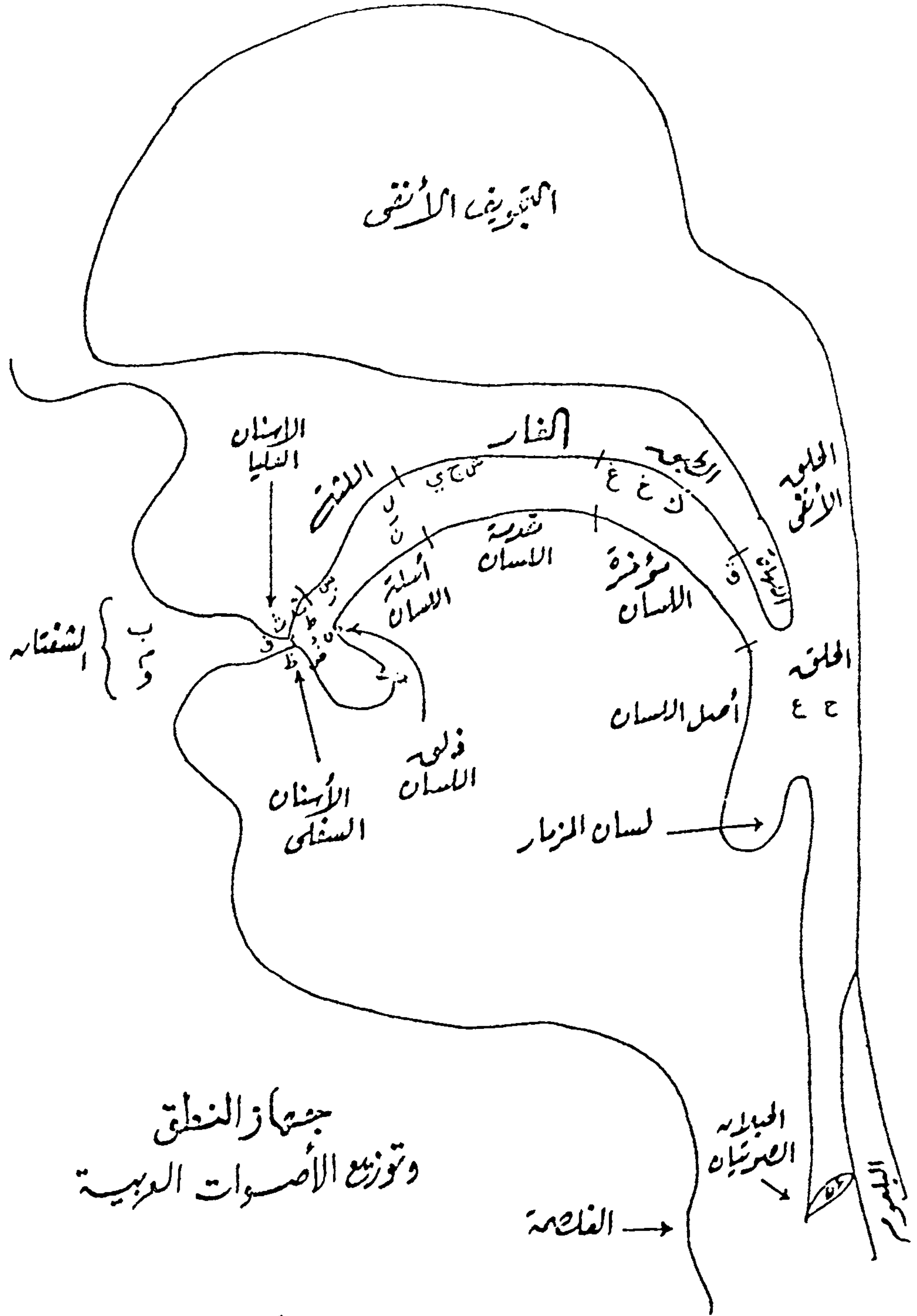
1) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ص 13، وينظر كذلك مناهج البحث في اللغة ص 67، و«اللغة» ص 43.

حيث دلالة هذه الأصوات، أي أن مطلبنا هو القيمة الدلالية للصوت، وليس الصوت في حد ذاته، غير أنه لما كانت مناقشة دلالة الأصوات لاتتأتى دون معرفة تامة بمخارجها وصفاتها فقد رأينا تصدير هذا الفصل بشيء يسير عنها، حتى نتمكن من الرجوع إليه عند الحاجة.

وقبل أن نعرض للأصوات، ينبغي أن نقف قليلا عند جهاز سماه اللغويون تجوّزًا جهاز النطق، أو جهاز الصوت (Vocal Tract) وهو مجموع أعضاء النطق (organs of spaach) المستقرة في الصدر، والعنق، والرأس مبدين أهم أعضائه، وما يعد منها نواطق سلبية في إحداث أصوات العربية. ينظر شكل 2.

1) الرئتان: وتقومان بتزويد جهاز النطق بتيار الهواء المتحرك.
2) القصبة الهوائية: ومهمتها إكساب الهواء خصوصية التصويت.
3) الحنجرة: النطق بالصوتين الهمزة والهاء.
4) الحبلان الصوتيان: ويكسبان الصوت رنين الجهر.
5) الحلق: النطق بالصوتين الحاء والعين.
6) اللهاة: النطق بصوت القاف.
7) الطبق: النطق بالكاف والخاء والغين.
8) الغار: النطق بالشين والجيم والياء.
9) اللثة: النطق بالنون واللام والراء.
10) الأسنان واللثة: النطق بأصوات: التاء والطاء والدال والضاد والسين والصاد والزاي.
11) الأسنان: النطق بأصوات الثاء والذال والظاء.
12) الشفة السفلى مع الأسنان العليا: النطق بصوت الفاء.
13) الشفتان: النطق بأصوات الباء والميم والواو.

تجويف الأنف وهو يكسب الأصوات خصوصية الغنة اللازمة (الميم والنون).


التجويف الأنفي
الغار
الأسنان العليا
اللثة
الطبق
الحلق الأنفي
اللهاة
الشفتان
أسلة اللسان
مقدمة اللسان
مؤخرة اللسان
الحلق
أصل اللسان
ذلق اللسان
الأسنان السفلى
لسان المزمار
الحبلان الصوتيان
جهاز النطق
وتوزيع الأصوات العربية

شكل 2

ب ـ الأصوات العربية:

تعد الأصوات في كل اللغات هي الأساس لكلامها المركب، والركيزة في تنويع الأداء، وتتميز هذه الأصوات بعضها عن بعض في جميع اللغات بعاملين رئيسين هما[1]:

1) نقطة التقاء طرفين من أعضاء النطق (الناطق السلبي، والناطق الإيجابي) ليمر الهواء بينهما وهو ما يصطلح عليه بمخارج الأصوات (Point of articulation).

2) كيفية حدوث هذا الالتقاء، وهو ما يعرف بصفات الأصوات (articulation Manner). وفيما يلي بيان لهذين العاملين:

1ـ مخارج الأصوات أو محابسها: وهي المواضع التي ينحبس عندها الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت[2].

والمخارج في العربية هي:

1) الشفتان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه شفوي.

2) الأسنان العليا والشفة السفلى: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه شفوي أسناني.

3) الأسنان العليا والسفلى وذلق اللسان: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه أسناني.

4) الأسنان العليا أو السفلى واللثة وأسلة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه أسناني لثوي.

5) اللثة وذلق اللسان: ويوصف الصوت الصادر منها بأنه لثوي.

---

1) الأصوات ووظائفها ص 4 و14.

2) المرجع السابق ص 45.

6) الغار ومقدمة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه غاري.

7) الطبق ومؤخرة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه طبقي.

8) اللهاة ومؤخرة اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه لهوي.

9) الحلق وأصل اللسان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه حلقي.

10) الحنجرة والحبلان الصوتيان: ويوصف الصوت الصادر منهما بأنه حنجري.

2ـ **صفات الأصوات:** وتعرّف بأنها الكيفية التي يتم بها حبس وإطلاق تيار الهواء في جهاز النطق، وتتخذ أسلوبا لتصنيف أصوات الكلام. والتصنيفات الرئيسة هي:

شديد (انفجاري) وقفي:	Stop - Mute - Occlusive - Plosive
أغن (أنفي):	Nasal
رخو (احتكاكي):	Fricative - Spirant - Close Approximant
جانبي (منحرف):	Lateral
مركب:	Affricate
صائت (حركة ـ علة ـ مد):	Vowel
تكراري (مكرر):	Trill-Rolled
نصف حركة (نصف علة):	Semi Vowel

وكما هو ملاحظ فإن هذا التعريف أغفل صفة يوصف بها صوت العين، وهي شبه الرخاوة، (التوسط)، ولعل الاصطلاح الأوروبي (Approximant) أنسب للإطلاق عليها، وهذا ما قرره اللغوي كاتفورد (J.catford)، كما أنه أغفل خصائص كان يعدها لغويو العربية من الصفات؛ كالجهر، والهمس، والانفتاح، والإطباق، وفيما يلي تعريف بهذه الصفات:

1) **الشديد أو الانفجاري أو الوقفي:** يحدث الصوت المتصف بهذه الصفة عند الالتحام بين عضوين من أعضاء النطق بحيث لا يسمح للهواء بالمرور

إلا بعد انفصال هذين العضوين انفصالا فجائيا، فيندفع الهواء محدثا صوتا انفجاريا[1].

2) **الاحتكاكي أو الرخو**: يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع، بحيث يحدث نوعا من الحفيف تختلف نسبته تبعا لنسبة ضيق المجرى، فيتكون الصوت الاحتكاكي أو الرخو[2].

3) **الأغن أو الأنفي**: ويحدث عند الانسداد التام في منطقة الفم، مع ترك المجرى الأنفي مفتوحا لخروج الهواء[3].

4) **المنحرف أو الجانبي**: ويحدث عند التصاق إحدى حافتي اللسان بالحنك الأعلى، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء منه، مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو من أحدهما[4].

5) **المكرر (التكراري)**: ويحدث عند انسداد كامل لفترة زمنية قصيرة يعقبه انفتاح فانسداد عدة مرات[5]، وذلك بأن يطرق ذلق اللسان اللثة عدة طرقات.

6) **نصف الصائت**: ويوصف به ذلك الصوت الذي تبدأ أعضاء النطق في النطق به من منطقة حركة من حركات، ثم تنتقل بسرعة ملحوظة من هذه المنطقة إلى منطقة حركة أخرى، ولأجل هذا الانتقال أو الانزلاق وكذلك لقصره وقلة وضوحه في السمع عند قياسه بالحركات التامة عُدّ نصف صائت أو نصف حركة. وفي العربية صوتان من هذا النوع هما الواو والياء[6].

---

1) المحيط 15/1، الأصوات اللغوية الأنجلو مصرية ص 23.
2) المرجعان السابقان وكذلك الصفحتان.
3) المرجعان السابقان وكذلك الصفحتان.
4) المحيط 76/1 و77.
5) المرجع السابق ص 16.
6) علم اللغة للسعران ص196.

7) **المركب**: ويحدث عند ارتفاع مقدم اللسان تجاه مؤخر اللثة ومقدم الحنك حتى يتصل بهما، محتجزا وراءه الهواء الخارج من الرئتين ثم بدلا من أن يفصل عنها فجأة كما في نطق الأصوات الانفجارية يتم الانفصال ببطء فيعطي الفرصة للهواء بعد الانفجار أن يحتك بالأعضاء المتباعدة احتكاكا شبيها بما يسمع من صوت الجيم الشامية[1]، ويسميه بعض اللغويين (المتراخي).

8) **الصائت (أو الحركة)**: وهو صوت ينشأ عن اهتزاز الوترين دون حدوث انسداد في أي جزء من أجزاء الجهاز الصوتي، ومن هذا النوع في العربية أصوات الفتحة والضمة والكسرة والألف والياء والواو الطوال[2].

9) **الجهر**: تنقبض فتحة المزمار، غير أنها تظل تسمح بمرور الهواء خلالها، وعند مروره يحتك بالوترين بعنف فيهزهما عددا من الهزات، تكثر أو تقل بحسب شدة توترهما أو ضعفه[3].

10) **الهمس**: ينفرج الوتران الصوتيان مفسحين مجالا للهواء أن يمر خلالهما دون أن يواجه أي اعتراض[4].

11) **الإطباق والانفتاح**: ويُسمى الأول التفخيم، وهو انحصار الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك نتيجة لارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكل تقعر على هيئة ملعقة، بينما يكون طرفه ملتحما مع جزء آخر من أجزاء الفم مشكلا مخرجا من المخارج الصوتية[5]، أما الثاني فهو على العكس منه، وأصوات الأول في العربية أربعة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وغيرها أصوات متفتحة.

---

1) مناهج البحث في اللغة ص 132.
2) المحيط ص14.
3) الأصوات ص 20، والوجيز في فقه اللغة ص 143.
4) علم اللغة للسعران ص146.
5) المحيط 71/1.

3ـ أنواع الأصوات اللغوية:

يمكن تصنيف الأصوات اللغوية في نوعين:

الأول: الصوائت (أصوات اللين أو الأصوات الطليقة) Vowles: وهي الأصوات التي يجرى معها الهواء طليقا لايعترض طريقه شيء حتى يخرج من الفم، وهي الفتحة والضمة والكسرة، وتعرف بالحركات القصيرة، وما تولد عنها الألف والواو والياء، وتعرف بالحركات الطويلة.

النوع الثاني: الصوامت (الأصوات الساكنة أو الحبيسة) Consonants: وهي التي يحدث عند النطق بها انسداد جزئى أو كلى في موضع من جهاز النطق، وهذه الأصوات هي:

1) الهمزة: صوت حنجري شديد مهموس منفتح، غير أن بعض اللغويين رأى أنها صوت ليس بالمجهور ولابالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما فلا تسمح لها بذبذبة الوترين الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة[1].

2) الهاء: صوت حنجري، رخو مهموس منفتح.

3) الحاء: صوت حلقي، رخو مهموس منفتح.

4) العين: وهو النظير المجهور للحاء، غير أن الحاء رخو، والعين شبه رخو.

5) الخاء: صوت طبقي، رخو مهموس منفتح.

6) الغين: صوت طبقي، رخو مجهور منفتح.

7) الكاف: صوت طبقي، شديد مهموس منفتح.

8) القاف: صوت لهوي، شديد مهموس منفتح.

9) الشين: صوت غاري، رخو مهموس منفتح.

---

1) الأصوات اللغوية ص 89.

10) الجيم: صوت مركب (متراخ)، مجهور منفتح.

11) الياء: صوت غاري، متوسط مجهور نصف صائت منفتح .

12) النون: صوت لثوي، جانبي مجهور منفتح.

13) اللام: صوت لثوي، جانبي مجهور منفتح.

14) الراء: صوت لثوي، تكراري مجهور منفتح.

15) التاء: صوت أسناني، لثوي شديد مهموس منفتح.

16) الطاء: صوت أسناني لثوي، شديد مهموس مطبق.

17) الدال: صوت أسناني لثوي، شديد مجهور منفتح.

18) الضاد: صوت أسناني لثوي، شديد مجهور مطبق.

19) السين: صوت أسناني لثوي، رخو مهموس منفتح.

20) الصاد: صوت أسناني لثوي، رخو مهموس مطبق.

21) الزاي: صوت أسناني لثوي، رخو مجهور منفتح.

22) الثاء: صوت أسناني، رخو مهموس منفتح.

23) الذال: صوت أسناني، رخو مجهور منفتح.

24) الظاء: صوت أسناني، رخو مجهور مطبق.

25) الفاء: صوت شفوي أسناني، مهموس منفتح.

26) الباء: صوت شفوي، شديد مجهور منفتح.

27) الميم: صوت شفوي أنفي مجهور منفتح.

28) الواو: صوت شفوي نصف حركة، مجهور منفتح.

4ـ دلالاتها:

أـ دلالة الصوت مفردا:

إذا كان موضوع مناسبة الأصوات المسموعة لمعانيها قد لقي القبول من قبل عدد كبير من العلماء والفلاسفة في القديم والحديث فإن هـذا الموضـوع، وهـو

مناسبة الأصوات الهجائية لمعانيها كان على العكس منه تماما، كثيرا ما كانوا العلماء يهملونه ويتجاهلونه.

ويقوم هذا الموضوع في أكمل صوره على أن هناك مناسبة بين الصوت والمعنى، أي أن كل صوت من الأصوات الهجائية يناسب حالة من الحالات لايكاد يخالفها في شيء، وإن خالفها فمرجع ذلك عوامل التطور المختلفة التي تعتري اللغات.

وقد عارضه علماء لاعتقادهم أن الأصوات لا تحمل معاني في ذاتها، ذلك أن هذه المعاني لا يحددها عامل واحد بل تشترك فيه عدة عوامل لعل أشهرها الظروف التي تحيط بالكلام، وهو ما يعرف بسياق الحال (Contaxt Of Situation) وهذا الرأي يتفق كثيرا مع الواقع اللغوي لكثير من اللغات، غير أن لغويّ العربية وهم يتفحصونها وجدوا فيها عدة خصائص لا توجد في كثير من اللغات التي عرفوها، من ذلك ظاهرة الإعراب و استيعاب أصواتها لجملة الجهاز المعروف بجهاز النطق، إذ أن الأ صوات موزعة عليه وفق نظام غاية في الإحكام، شهد به كثير من لغويّ الأمم الأخرى، الأمر الذي دفعهم إلى مزيد من البحث و الاستقصاء فكان أن التفتوا إلى الأصوات اللغوية يلتمسون الصلة بينها و بين معانيها.

ولعل أشمل دراسة وأوفاها في هذا الجانب تلك الدراسة التي قام بها أبو الفتح عثمان بن جني حيث عقد في خصائصه بابين؛ أولهما عنوانه «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، وثانيهما «إمساس الألفاظ أشباه المعاني» تعرض فيهما من ضمن ما تعرض إلى أصوات العربية وما يمكن أن يكون لها من قيم دلالية يستطيع القارئ أو السامع معرفة ما توحي به من خلال نطقها، مرجّعا ذلك إلى خصيصة الصوت نفسه لا إلى قوة سحرية تعمل عملها في إظهار المعنى.

من ذلك الصوتان (ضم) يفيدان مطلق المضغ، وهذا المعنى متحقق فيهما لكونها حكاية لصوت الماضغ، ولكن بقي تحديد نوع الأكل أو المضغ فقال: «خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من

المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها، وفي الخبر: «قد يدرك الخضم بالقضم» أي يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشظف»[1]، وهكذا تتضح القيمة التعبيرية للصوت المستوحاة من خصائص الصوت نفسه، فالقاف والخاء يقتربان في المخرج، فالأول لهوي والثاني طبقي، وكلاهما مهموس، غير أن القاف شديد والخاء رخو، والشدة والرخاوة هما اللتان حددتا المعنى. وعلى هذا فإن الصوت الشديد يستخدم في التعبير عن أمور شديدة والرخو عن أمور لينة، فهل هذه القاعدة مطّردة في أصوات العربية جميعها أو لا ؟

تكاد جميع الأصوات التي مثّل بها تتفق مع القاعدة، من ذلك قولهم: «سَدّ وصَدّ، فالسَّدُّ دون الصَّدّ، لأن السد للباب يسد والمنظرة ونحوها، والصد جانب الجبل والوادي والشعب، وهذا أقوى من السد الذي قد يكون لثقب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك»[2]، والسين والصاد مخرجهما واحد، وكذلك يتفقان في صفتين وهما الرخاوة والهمس، فكلاهما رخو وكلاهما مهموس، غير أن الصاد مطبق والسين منفتح والإطباق أشد من الانفتاح.

ولعلنا لاحظنا أن الأمثلة التي وردت جاءت الأصوات المعبرة فيها في أول الكلمة فماذا عن أوسطها ؟ يقول ابن جني: «القسم والقصم، فالقصم أقوى فعلا من القسم؛ لأن القصم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصت بالأقوى الصاد، وبالأضعف السين»[3]، ومن ذلك «الوسيلة والوصيلة، والصاد أقوى من السين لما فيها من الاستعلاء»[4]، وقد تقدم وصف هذين الصوتين، ومعنى الكلمتين أن «الوصيلة أقوى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليس له عظمة الوصل والصلة بل الصلة أصلها من اتصال

---

1) الخصائص 157/2.
2) الخصائص 161/2.
3) الخصائص 161/2.
4) الخصائص 160/2.

الشيء بالشيء ومماسته له وكونه في أكثر الأحوال بعضا له كاتصال أعضاء الإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءا أو كالجزء من المتوسل إليه وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف»[1].

ومن دلالة الأصوات في آخر الكلمة «قَرَتَ الدّمَ وقرد الشيء وتقرد، وقرط يقرط»، فالتاء أخفت الثلاثة فاستعملوها في الدم إذا جف لأنه قصد ومستخف في الحس على القردد الذي هو النباك (الأكمة المحددة الرأس) في الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء وهي أعلى الثلاثة صوتا للقِرْط (نوع من الكُرّاث).

ولعل أطرف ما ننهي به هذه الوقفة مع ابن جني تلك الملاحظة التي لاتخلو من طرافة وبُعْد نظر، وهي أن الدال والتاء والطاء والراء واللام «إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما»[2]، ومثّل لذلك بعدة كلمات منها: «الدالف للشيخ الضعيف والشيء التالف والطليق، والطليف المجان وليست له عصمة الشين، والطنف لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف لأنه ليست له قوة الراكب الأساس والأصل»[3].

وقد أوحت هذه الفكرة التي تجلت عند ابن جني إلى بعض الباحثين في هذا العصر بما يشبه النظرية، فخرجوا على الناس بمبدأ مفاده (القيمة التعبيرية للصوت في الألفاظ العربية) ويأتي في مقدمة هؤلاء أحمد فارس الشدياق، الذي ناقشها في مؤلف مستقل أطلق عليه «منتهى العجب في خصائص لغة العرب»، كما كان يعرض لها في مواضع كثيرة في مؤلفاته الأخرى، والتي من أهمها «سر الليالى في القلب والإبدال» و«الساق على الساق» إلا أن المؤلف الأول ذا

1) المرجع نفسه 160/2.
2) الخصائص 166/2.
3) الخصائص 166/2.

الصلة بموضوعنا لم يصلنا، حيث قيل إنه حرق فيما حرق من أثاث عندما التهمت النار بيت المؤلف، وما وصل منه كان مبثوثا في ثنايا كتبه الأخرى أو ما أورده بعض من ترجموا له.

وكان العقاد وعبد الله العلايلي يريان رأي الشدياق في مناسبة أصوات العربية للمعاني، وقد دفعت ملاحظات الأول بعض معاصريه إلى المزيد من البحث والتقصي في هذا الطريق، خلص في نهايته إلى تأكيد تلك الملاحظات، مضيفا أصواتا جديدة لم يلاحظ العقاد من قبل مناسبتها للمعنى، يقول أحدهم: «قد تنبهت بطول المراجعة إلى أن حرف الفاء هو نقيض الغين بدلالته على الإبانة والوضوح: فتح، فرح، فلق، فجر، فسر، إلخ وأن حرف الضاد خُص بالشؤم يسم جبين كل لفظة بمكرهة لا يكاد يسلم منها اسم أو فعل، وبعكسه الحاء التي تحتكر أشرف المعاني وأقواها: حب، حق، حرية»[1].

ولم يترك العقاد أمر مكان الأصوات الموحية مبهما فأوضح أن القيمة الدلالية لا تتحقق كيفما اتفق في جميع الأصوات وحيثما كانت، فهناك أصوات لانستطيع ملاحظة هذه الخصيصة فيها إلا اذا كانت واقعة في أول الكلمة فقط، وأصوات أخرى لاتلاحظ فيها إلا إذا كانت آخر الكلمة، فمن ذلك (الحاء) التي «تصور معنى السعة بلفظها ووقعها في السمع، ولكن على حسب موضعها من الكلمة ومصاحبة ذلك الموضوع للدلالة الصوتية، وليست دلالتها هذه مصاحبة للفظها، حيث كانت من أوائل الكلمات أو أوسطها، فالحكاية الصوتية واضحة في الدلالة على السعة حيث يلفظ الفم بكلمات الارتياح والسماح، والفلاح والنجاح، والفصاحة والسماحة، والفرح والمرح، والصفح والفتح، والتسبيح والترويح، وما جرى مجراها في دلالة نطق على الراحة»[2].

فهل لنا بعد هذا أن نقرر أن للصوت في العربية قيمة دلالية ؟ وأن الكلمة

1) أشتات مجتمعات ص 43.
2) أشتات مجتمعات ص 45.

الثلاثية تعبر عن معنى هو ملتقى معاني أصواتها الثلاثة نتيجة لائتلافها ومزجها ؟ كأن نقول مثلا إن (حرق) يحصل معناها من تلاقي معاني أصواتها، فالحاء تدل على السعة والراء تدل على التكرار والاستمرار في الحدث، والقاف على الاصطدام والشدة، والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للأصوات هو مفهوم مادة (حرق).

لاشك أن عددًا كبيرا من أصوات العربية يمكن ملاحظة ارتباطها بمعان معينة، وقد جاءت مركبة في نظم الكلام، وفي ما جاء به الباحثون من شواهد على هذه الظاهرة الدليل الأقوى على ذلك، على الرغم من أنها لم تشمل ألفاظ العربية جميعها، ولكنها يصح أن تكون طريقا ينبغي أن يشق، وبابا يجب أن يفتح، ذلك أن متابعة البحث والاستقصاء في هذا الطريق سيؤدي إلى نتائج عظيمة في تاريخ الكلمة العربية، كما أنه سيؤدي إلى نظرات عميقة في تراكيبها.

وفيما يلي عرض لتلك النتائج التي حققها اللغويون من استقصائهم للقيمة الدلالية للصوت مفردًا، وما استدركناه عليهم:

1) **التاء**: ويدل على القطع إذا جاء ثاني الكلمة[1] نحو: بت، بتر، بتك، حتّ (الورق عن الشجر سقط)، التف (الموت) الأمر أوجبه، ختم (الشيء أنهاه)، ختن (الصبي قطع قلفته)، رتع (الماشية رعت في خصب)، رتب (الشيء أثبته)، ستر (الشيء غطاه)، شتان (اسم فعل بمعنى بَعُد).

وللتاء وظيفة صرفية تتجلى فيما يسمى (تاء الافتعال) حيث تفيد اكتساب الفاعل للحدث فيعد فاعلا ومفعولا به في آن واحد، وهو ما يطلق عليه في علم اللغة (Reflexive) من ذلك:

باع (لغيره) ابتاع (لنفسه).

---

1) دقائق العربية ص17.

شرى (لغيره) اشترى (لنفسه).

كال (لغيره) اكتال (لنفسه).

2) الثاء: إذا جاء ثاني الكلمة يدل على الانتشار والتفريق[1] نحو: بث (الخبر نشره)، بثق (النهر جعل ماءه ينفجر على ما حوله)، أثخن (في العدو بالغ في ضربة وقتلته)، أثرى (كثر ماله).

3) الحاء: ويدل في غالب أمره إذا كان آخر الكلمة على السعة والانبساط[2] نحو: ارتياح والسماح، والفلاح، والنجاح، المراح، الانبطاح، البوح (انتشار السر) المزاح، الفرح، الربح، الساحة، الصحيفة.

4) الخاء: ويدل في أكثر أحواله على الضعة والهبوط إذا كان في أول الكلمة نحو: خرب، خاب، ختر، خمد، خسر، خضع، خس، خمض، خدم، خاف، خشع، خان، خبا (النار أو الحرب أو الحدة خمدت)، خبُث (صيره خبيثا)، الخبل (الجنون وفساد العقل)، الخبيث (ذو الخبث)، الختال (الخداع)، الخديعة (المكر، الحيلة)، خذل يخذل (تخلى عن مساعدته)، خرف (فسد عقله)، خرق (الثوب مزقه)، خسف (الأرض غارت)، وكذلك (القمر ذهب نوره)، خشن (الشيء صار قاسيا).

5) الدال: ويصاحبه غالبا معنى اللين والنعومة[3] نحو: دبغ (الجلد عالجه ببعض المواد الكيماوية)، دمث (لانت أخلاقه)، دمع (العين سال دمعها).

6) الذال: ويدل على القطع، إذا وقع حرفا ثانيا للكلمة[4] نحو: أذّى (ألْحَقَ به الأذى)، أذاع (السر نشره)، أذاق (الشيء جعله يذوقه)، أذكى (النار أوقدها)، أذل (صيّره ذليلا)، أذنب (ارتكب ذنبا)، بذأ (فحش كلامه)، بذخ

---

1) دقائق العربية ص17.

2) أشتات مجتمعات ص45، والألفاظ اللغوية ص 42.

3) الألفاظ اللغوية ص42.

4) دقائق العربية ص17.

(الجبل ارتفع كثيرا)، بذر (الحب ألقاه في الأرض متفرقا)، بذل الشيء (أعطاه مختارا طيّب النفس)، حذف (الشيء أسقطه)، حذق (العمل مارسه حتى مهر فيه وأتقنه)، نذر (أوجب على نفسه ما ليس واجبا)، نذل (خس وحقر).

7) **الراء**: ويدل على التكرار وديمومة الحدث[1] في أكثر أحواله كيفما كان موقعه في الكلمة، من ذلك: جرّ، رجّ، مرّ، درّ، فرّ، قرّ، رعى، رسا، سرى، رمى، قرع، ربض، رفض، مرج، مرح، مرض، مرمى، مرن، عرك، عرق، الرأفة، الرتة (وهي عيب من عيوب النطق) رقرق، رقص، رقع، رقى، ركد، ركض، رث، (الثوب بلى)، رجح (الشيء ثقل)، رجف (اليد ارتعشت من البرد، والأرض زلزلت)، رجم (رماها بالحجارة)، رحل (البلد تركه إلى غيره)، رخص (الشيء لان ونعم) وكذلك السعر، ردع (كفه عن الشر).

8) **السين**: ويدل على الليونة والسهولة والنقص في أكثر أحواله كيفما كان موقعه في الكلمة نحو[2]: خس، خسر، خسف، كسف، كسر، تعس، سهل، سرق، سلم، سأل، سار، ساب، ساح، ساق، سحب، ساعد، سما، سعد، سكن، سلف، سعى، سالم، ساوم، ساهل، ساوى، ساهم، سمح، سرح، لمس، ملس، خرس، سلس.

9) **الغين**: ويدل على الاستتار والغيبة والخفاء إذا كان في أول الكلمة: غاب، غار (اختفى)، غاض، الغبس (الظلمة)، الغبش (بقية الليل)، غبن، غبا (لم يفطن بالشيء)، الغبي (الذي به غفلة)، غتا (غلط)، غثى (خبث)، الغدر، الغرب (البعد)، غرس، غرق، الغسق، غش، غشى، غص، غضب، غض، غطى، غطش، غط، غطا (الشيء ستره)، غفر، غفل، الغلس، غلاف، غلق، غمط، الغمّ، غمس، غمر، غاص، غال، غاط (بمعنى دخل وغاب)، الغيظ، الغيم، الغيهب (الظلمة)، غرز،غنج.

---

1) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 101.
2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 101.

10) الفاء: وأغلب أحواله للدلالة على الإبانة والوضوح إذا وقع في أول الكلمة[1] مثل: فتح، فضح، فرح، فلق، فجر، فسر، فاح، فوق، فاض، فلت، فلج، فاز، فقه، فهم، فقس، فش، فشا، فلح، فقم، فقه، فك، فلا (القبى والمهر عزله).

11) القاف: ويدل على الاصطدام والانفصال والقطع[2]، كيفما كان موقعه في الكلمة نحو: قتل، قبح، قبر، قبض، قبع (في منزله انزوى واستتر) قاتل، قحم (في الأمر رمى بنفسه فيه فجأة بلا روية أو تفكير)، قدّ (الشيء قطعه)، قذع (في عرضه طعن)، قضى (بين الخصمين حكم وفصل)، قطر (الماء أو غيره أساله)، عقر، رقم، عقم، دقّ، طقّ، عقّ، شقّ، شقى (خرج على القانون والعرف)، غرق (غار في الماء)، فلق (الشيء شقه)، سبق (إلى الأمر تقدمه).

12) الكاف: ويدل على التمكن في الشيء، في أغلب أحواله كيفما كان موقعه في الكلمة من ذلك: كبّ (الإناء قلبه على رأسه)، كبت (لم يخرج غيظه من جوفه)، كبح (الدابة باللجام جذبها)، كبر (بالسن كان أكبر)، كبر (في المقام علا وشرف)، كبل (الأسير قيّده)، كتم (الشيء أخفاه).

14) الميم: ويدل على الانقطاع والاستئصال[3]، في أكثر أحواله إذا كان في آخر الكلمة نحو: الحتم، الحسم، الجزم، الحطم، الختم، الكتم، العزم، القضم، القصم، القطم، اللطم.

15) النون: ويدل في أكثر أحواله على الظهور كيفما كان موقعه في الكلمة[4]، من ذلك: نبح، نبع، نبغ، نصر، نصع، نضح، ناقش، نهض، نبأ،

---

1) أشتات مجتمعات ص45 .
2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 102.
3) أشتات مجتمعات ص 45.
4) الألفاظ اللغوية ص 42.

ناوش، نبت، نبس، نبض، نبر، نتن، نثر، نتف، نسف، نحف، نطق، ناجز، نبح، نبه، نشر، نما، نزع، نجم، نشأ، حسن، سن، من، رن، ظن، منح، منع، خنق، خنع، رنح، سنح، سند، صنج، صنع، دن.

وتأسيسا على ما تقدم فإنه يمكننا الإجابة عن سؤالين كنا قد صدرنا بهما مناقشتنا للقيمة الدلالية للصوت مفردا **أولهما**: مدى اطراد مناسبة الأصوات للمعاني بحيث تشمل جميع أصوات العربية ؟ **وثانيهما**: مدى حصول المعنى الإجمالي من اجتماع معان جزئية لعدد من الأصوات مكونة لكلمة واحدة ؟

أقول: إن النتائج التي يمكن استخلاصها من الاستقراء السابق، على الرغم من عدم شموله جميع أصوات العربية، تؤكد أن للصوت في اللغة العربية قيمة دلالية مستمدة من طبيعة الصوت نفسه، فالأحداث الشديدة تناسبها أصوات شديدة، وعلى العكس منها الأحداث السهلة، حيث تناسبها أصوات غير شديدة.

بيد أن كثيرا من الأصوات لا تكون معبرة كيفما كانت في الكلمة، فقد تكون في أولها وقد تكون في وسطها، وقد تكون في آخرها.

أما تحقق اجتماع المعاني الجزئية فمرجعه إلى مواضع تلك الأصوات في الكلمة، فإذا تكونت كلمة من أصوات مختلفة المواضع، فلا شك أن معناها العام يكون حاصل جمع تلك المعاني الجزئية، فمثلا كلمة (كتم) معناها المعجمي ضد الإعلان (يقال: كَتَمَ فَلانٌ السِّرَّ: أخفاه)، فالكاف تدل على التمكن أينما وقعت، والتاء تحمل معنى القطع إذا كانت ثاني الكلمة، والميم تحمل معنى القطع والاستئصال، إذا وقعت في آخر الكلمة، ولست أرى في الكتمان إلا معنى إجمالي لتلك المعاني الجزئية، ففيه تمكن لأنه لايكون سرا إلا إذا كان متمكنا عند صاحبه، وفيه قطع لانقطاعه عن الآخرين، وكذلك فيه استئصال.

ومثل هذا كلمة (كثم) ومعناها المعجمى أكل القثّاء، ففيه تمكن وانتشار

واستئصال إذ أن الثاء تحمل معنى التفرق والانتشار.

وكلمة (نقم) المكونة من أصوات؛ النون الذي معنى الظهور، والقاف الذي يحمل معنى الاصطدام والقطع كيفما كان موقعه في الكلمة أيضا، والميم يحمل الاستئصال إذا كان آخر الكلمة، وهذه المعاني الجزئية يمكن ملاحظتها في المعنى المعجمي لكلمة (نقم) الذي هو (المكافأة بالعقوبة)، ففيها ظهور واصطدام وانقطاع.

وثمة ملاحظة جديرة بالتنويه، وهي أن هذه الأصوات لاتطّرد فيها القيمة الدلالية إلا إذا كانت أفعالا أو مصادر أو ما اشتق منها، أما أسماء الأعلام وغيرها فلا سبيل إلى ملاحظة قيمها الدلالية ما لم تكن مشتقة من حكاية صوت.

ب ـ دلالة الصوت مركبا:

كما تكون للصوت قيمة دلالية وهو مفرد، تكون له أيضا وهو مركب، ونعني بالتركيب تآلف صوت مع صوت آخر، ودخولها في عدد من الكلمات، يكون لها معنى عام.

ولعل أول من انتبه إلى هذه الظاهرة في العربية أحمد بن فارس في «مقاييسه» عندما قال: «إن لله تعالى في كل شيء سرا ولطيفة، وقد تأملت في هذا من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان»[1].

ثم سار على نهجه عدد من اللغويين المحدثين، فاستقصوا بعض الأصوات في تراكيب مختلفة انتهوا منها إلى النتائج التالية:

1) **الهمزة والباء وما ثلثها**، يدل على النفور والانفصال[2]: أبى (الشيء

1) مقاييس اللغة 298/2.
2) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 102.

كرهه)، أباح (السر أظهره)، أباد (أهلك)، أبحر، أبرأ، أبرد، أبرز، أبرق، أبد (الحيوان توحش ونفر)، أبغض، أبطأ، أبكى، أبعد، أبلى، أبطن، أباح، ابتأس (بلغه الشيء كرهه)، أبرش (كأن على جلده نقط بيضاء)، أبان (الشيء يوضحه)، أبتّ (الأمر أمضاه)، ابتهل (إلى الله دعا وتضرّع)، أبحر (الأرض كثر الماء فيها)، أبدى (الأمر أظهره)، أبرق (أصابه البرق)، أبرك (الجمل أناخه)، أبعد (أرسله بعيدا)، أَبْكَى، أبلغ، آبّن (أثنى عليه بعد موته).

2) **الجيم والراء وما ثلثهما**، ومدلولهما الجذب والسحب[1] والإطالة: جر (جذبه وسحبه)، جرأ (على الشيء أقدم)، جرى (الماء ونحوه)، جرب، جرح، جرد (العود أو نحوه قشره)، جزّ (الصوف أو العشب)، جرع (الماء أو نحوه بلعه)، جرف (التراب أو نحوه).

3) **الدال واللام وما ثلثهما**، ومدلولهما الحركة[2]: دل (على الشيء أو إليه أرشد)، دلى (الدلو أرسلها في البئر)، دلع (لسانه أخرجه من فيه)، دلف (مشى ببطء أو مسرعا)، دلك (الشيء فركه)، دلق، دلج، دله.

4) **الخاء والسين وما ثلثهما**، ومدلولهما الضعة والهبوط: خسئ، خسر، خسّ، خسف، خسأ، الخسيس (الساقط).

5) **الراء والخاء وما ثلثهما**، ومدلولها اللين والسهولة مثل: رخّ (الرخ السهولة واللين)، رخص (الشيء لان ونعم)، رخم (الكلام لان وسهل)، رخو (العيش اتسع)، رخى (الشيء صار رخوًا).

6) **السين واللام**، ومدلولهما مع ما ثلثهما خروج شيء[3] مثل: سلب، سلت، سلى (عن الأمر جعله ينساه)، سلق (نزع جلده بالسوط)، سلا (نسيه).

---

1) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 102.
2) مقاييس اللغة 298/2.
3) فقه اللغة لمحمد المبارك ص 101.

7) **الشين والباء**، ومدلولهما الامتداد والانقطاع مثل: شبّ (صار شابا)، شبب (الشاعر ذكر أيام اللهو والشباب)، شبع (امتلأ بطنه من الطعام).

8) **الضاد والراء**، ومدلولهما مع ماثلثهما الإساءة وإلحاق الأذى مثل: ضرب، ضرج، ضرح، ضرس، ضرع (إذا خضع وخشع)، ضر، الضرّاء، الضرة، الضرار، ضرط، ضرم.

9) **الغين والألف وماثلثهما**، وتدل على الخفاء والاستتار مثل: غاب، غار، غاص، غام، غاض، غادر، غاضب.

10) **الغين والطاء وماثلثهما**، وتدل على التغطية والسترة مثل: غطه، غطس، غطش، غَطَفَتِ (العَين، أي كثر هدبها وطال)، غطلت (السماء، أي أطبق دخنها)، وغطل (الليل غطلا أي كثر ظلامه).

11) **الفاء والراء وما ثلثهما**، ويدلان على الفصل والتفريق مثل: فرت، فرج، فرد، فرش، فرض، فرص، فرط، فرع، فرق، فرك، فرم، فره، فرى.

12) **الفاء واللام وما ثلثهما**، وتدل على الشق والتفريق مثل: فلح، فلع، فلق، فلّ، فلت، الفلذة (القطعة من الكبد).

13) **القاف والطاء وما ثلثهما**، وتدل على القطع والاستئصال مثل: قطع، قطم، قطف، قط، قطر (الماء وغيره سال).

14) **القاف والميم**، ومدلولهما وماثلثهما الاجتماع والانقطاع مثل: القمار، القماط، القمامة، القمة، القمع، قمر، القميص.

15) **الميم والطاء وما ثلثهما**، وتدل على المد طولا وعرضا مثلا: مطل (فلان الحبل أي مده)، وماطله (إذا سوّف)، ومطا (الشيء مدّه)، ومطايا (القوم رواحلهم، وسميت بذلك لأنها تمتد بهم في السير)، ومطل (فلان في الأرض أي امتد ذهابه ولم يوقف له على أثر)، وتمطى، تمطط، ومطرت السماء وأمطرت (أي سكبت ماءها النازل في شكل حبال ممدود بين السماء والأرض).

16) **اللام والطاء وما ثلثهما**، وتدل على الاصطدام والإلصاق مثل: لطّ، لطم، لطخ، لطع، لطف.

17) **النون والباء وما ثلثهما**، وتدل على الخروج والإخراج، ولكن إلى أعلى نحو: نبأ، نبت، نبش، نبج، نبذ، نبس، نبض، نبع، نبل، نبه.

18) **النون والضاد وما ثلثهما**، وتدل على الظهور نحو: نضج، نضح، نضد، نضر، نضل.

19) النون والفاء وما ثلثهما، ومدلولها الخروج والانتقال أو الإخراج مثل: نفث، نفخ، نفح، نفذ، نفر، نفز، نفس، نفش، نفض، نفع، نف، نفق، نفل، نفى.

وخلاصة القول فإن أصوات اللغة المعدودة وحدات صوتية مميزة (فونيمات) يدرك أثرها في المعاني من خلال ما يطلق عليه اللغويون الثنائيات الصغرى (Minimal Pairs) حيث تتبادل الأصوات مواقعها، وتتغاير معاني الكلمات، كما نلحظ في الكلمات التالية: سفير صفير، نذير نظير، تين طين، درب ضرب، قلب كلب.

إن هذه الوحدات الصوتية المميزة لها دلالات خاصة تنعكس على معاني الكلمات إذا ما اتخذت مواقع محددة في الكلمات، وهذا القول من الأهمية بمكان في إطار البحث اللغوي الحديث، فهو أشبه بالنبر الذي يؤثر في معنى الكلام المستفاد من مفردات بعض اللغات، وذلك بتباين موقعه من مقاطع الكلمات، كماسيتبين في موضع لاحق.

ومما هو ذو صلة بهذا المظهر تلك الإشارات التي نجدها في المعجمات عن عدم أصالة بعض الكلمات لاشتمالها على صوتين ترفض العربية اجتماعهما في الكلمة، وهذا يعني أنه متى وجدنا كلمة تتضمن صوتين من الأصوات التي نص اللغويون على عدم جواز اجتماعهما أمكننا الحكم عليها بسهولة أنها دخيلة ومعرّبة، أو أنها حكاية صوت والأصوات التي لاتجتمع في كلمة عربية

هي:

1ـ **الجيم والطاء**: لم يجتمعا في كلمة واحدة إلا أن تكون معرّبة، نحو: طاجن بمعنى المقْلى(1).

2ـ **الجيم والقاف**: لايجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون معرّبة نحو: جردقة (الرغيف)، أو حكاية صوت نحو: جلنبق (لصوت الباب)(2).

3ـ **السين والذال**: لايجتمعان في كلمة واحدة إلا تكون معرّبة نحو: سذج، وسدق.

4ـ **السين والزاي**: لايجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون معرّبة نحو: سهريز(3) كلمة معرّبة وهي (نوع من الثمر).

5ـ **الجيم والصاد**: لايجتمعان في كلمة عربية، وما جاء مشتملا عليها فهو معرّب مثل: صولجان، جمص، صنجة.

6ـ **النون والراء**: لايجتمعان في كلمة عربية على هذا الترتيب: فنرس، ونورج (وهو ما يداس به الطعام، حديدا أو خشبا)، ونرجة (وهي الخشبة التي تقلب بها الأرض) كلمات أعجمية.

7ـ **الدال والزاي**: لايجتمعان في كلمة عربية، فـ(مهندز) كلمة أعجمية.

8ـ **اللام والشين**: لايجتمعان على هذا الترتيب في كلمة عربية، وما جاء على هذا النحو فهو أعجمي أو عاميّ.

9ـ **الراء واللام**: لايجتمعان في كلمة غالبا إلا وهي أعجمية.

وقد أحصى اللغويون كثيرا من هذه الأصوات التي ينبئ اجتماعها على

---

1) اللسان 572/2.
2) اللسان 435/1.
3) اللسان 228/2.

عجمة اللفظ بائين ضوابطهم على الأغلب وإلا فإن بعضها اجتمع في ألفاظ أصلية في العربية مثل: رلي علم لقبيلة عربية، والمصطخم: المنتصب القائم.

والحق أن تأليف الألفاظ من الأصوات أمر تتولى اللغات ضبطه، وهو مايطلق عليه اللغويون القوالب الصوتية[1] (Sound Patterr).

5 ـ الإبدال اللغوي:

الإبدال اللغوي أو الاشتقاق الأكبر، هو ظاهرة صوتية تعرض لبعض أصوات العربية، تقوم على «إقامة حرف مكان حرف، مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة»[2].

وقد تعرّض له العلماء يناقشونه منذ أوليات تقعيد اللغة، فكانوا يقصدون مواطن الفصاحة يلتمسون عندهم النطق الصحيح لمفردات اللغة، وكانت تَعْرِض لهم بعض الخلافات في إعراب الكلمات أو نطق بعض الأصوات، من ذلك أن بعض القبائل تعامل المثنّى مطلقا بالألف وسائر العرب يرفعونه بالألف وينصبونه بالياء، وقبيلة أخرى تقيم الجيم مقام الياء أو العكس، إلى غير ذلك من الخلافات، فكانوا يدوّنون ذلك كله في صحفهم، ثم كان أن أقيمت المدن وقصدها العرب من كل حدب وصوب، وكوّنوا ذلك المزيج من اللغات المختلفة، فمنهم من يقول: ياهل، بدل جاهل، ومنهم من يقول: راعج في راعي، والعلماء يسمعون إلى هذا وذاك ويقرأون ما ورثوه عن أسلافهم، فيقفون أمام هذا حيارى مدهوشين، فتعددت آراؤهم فرأى بعضهم أن من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض: مدحه ومدهه، وفَرَسٌ رِفَلٌّ ورِفَنٌّ (تبختر في مشيه) وهو كثير مشهور[3].

---

1) Sloet C. Toy Lon. & Haarolj. In Troduction. Tophonolgry Prentice Hall Inc. P

2) التطور اللغوي ص 110.

3) الصاحبي ص 333.

وهذا فضلا عن تأكيده للإبدال يجعل ذلك مشاعا في جميع الأصوات. ورأى آخرون أن «هذا لا يكـون إلا في الأصـوات المتقاربـة استعمل أحدهمـا مكـان صاحبه»[1]، فهو يؤكد الإبدال أو التناوب إلا أنه يحصره في الأصوات المتقاربة.

وفي الرأيين مايشعر أن العرب كانوا يقيمون صوتًا مقام صوت، ولهذا صـار من سننهم أن يتكلم المتكلم الكلمة مرة بصـوت وأخـرى بصـوت آخـر، كـأن يقول: مدحه، وقد يقول: مدهه، وفي هذا بعد عن الواقع اللغوي الذي يرفـض هذه الفوضى الكلامية، فالذي يقول: (مدحه) لايمكـن أن يميـل لسـانه فيقـول: مدهه والعكس.

فلو عرضنا لهذه الظاهرة عند كثير مـن اللغويـين نجـد أن أكـثرهم يسـجلها وكأنها أمر يعرض لكل العرب، فأبو عبيـدة يقـول: «والأَيْـمُ والأَيْـنُ الحيَّـة»[2]، وهذا أيضا كلام مبهم لم يوضح حقيقة هـذه الظـاهرة، وأكـثر كتـب الإبـدال على هذا، وإن كان بعضهم قد حاول إثبات أنها قد تكـون في البيئـة الواحـدة، من ذلك ما يرويه ابن السكّيت عن الأعرابيين من بني كلاب «فقـال أحدهمـا: «أنفحة» وقال الآخر: «منفحة» ثم افترقا على أن يسألا أشياخ بني كلاب فاتفق جماعة منهم على قول ذا، وجماعة على قول ذا»[3]، وجاء في اللسان أن التهتـان والتهتال بمعنى واحد ثم يسوق عددا من شواهد التـي تؤيـد ذلـك، منهـا: قـال العجاج[4]:

عزز منه وهو معطى الإسهال   ضرب السواري متنه بالتهتال

وأنشد أبو زيد[5]:

ياهبذا تضحـك بالمشـافر   كأنـه تهتـان يـوم مـاطر

---

1) الخصائص 82/2.
2) المزهر 460/1.
3) الإبدال 60/1.
4) اللسان مادة هتل 768/3.
5) اللسان مادة هتن 769/3.

وقال الشماخ:

أرسل يوما ديمة تهتان   سيل المثان يملأ القربان

ثم لايذكر شيئا عن الأصل في الصورتين وكأنه يراهما على قدم المساواة وأن المصادفة البحتة هي التي جعلت العجّاج يفضّل (التهتال)، والأخيرين يفضلان (التهتان).

وقد جاء بعد ابن السكّيت جماعة من اللغويين لم يكلّفوا أنفسهم مشقة البحث في هذه الظاهرة فتلقّوا كل ما جاء عنه بالقبول والتسليم وقرروا أنه أمر يمكن وقوعه بين العرب، مما جعلهم يوجهون جل اهتمامهم إلى حشد أكبر عددٍ من الشواهد المؤيدة لها، ولكن على الرغم مما تقدم فإننا لانعدم أن نجد بين الأقدمين ممن ينظر إليها النظر الصحيح، فأبو الطيب يرى أنه «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لايختلف إلا في حرف واحد»[1]، ثم ذكر أدلته التي استند إليها فقال: «والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لاتتكلم بكلمة طورا مهموزة، وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدرة عينا، كقولهم في نحو أنّ: عنّ، لاتشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون»[2]، فهو وإن كان قد أشار إلى الإبدال فيما رواه عن أبي حاتم السجستاني عندما سأل امرأة يقال لها أم الهيثم: «هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام ؟ فقالت: نعم، ثم انشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنّي   فأبعدكنّ الله من شيرات[3]

والشيرات هي الشجرات.

---

1) المزهر 460/1.

2) المزهر 460/1.

3) الإبدال 146/1.

وحاول بعض الأقدمين وضع قواعد لهذه الظاهرة، فيقرر البطليوس الأندلسي (ت 520هـ) أن الحرف الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولايقلب الأقوى إلى الأضعف، وشرح هذا بقوله: «سين وقع بعدها حرف من الحروف الخمسة ق، خ، غ، ع، ط، جاز قلبها صادا نحو: سقر وصقر، يساقون ويصاقون، وسخرت وصخرت منه، فأما الذي من الحجاز فبالصاد لاغير، أما يساقون فإنما جاز قلبها صادا «يصاقون» لأن السين مستفلة وأضعف من الصاد المستعلية، والأضعف ينقلب إلى الأقوى، ولأن السين أصل، وإذا كانت الصاد أصلا لم يجز قلبها سينا كصخر بمعنى الحجر، فلا يجوز أن يقال فيه: سخر؛ لأن الصاد أصل، وهي أقوى من السين، والأقوى لاينقلب إلى الأضعف»[1].

وما يمكن الاطمئنان إليه أن تقارب المخرج هو الذي يؤدي إلى هذا التناوب، أما أن الصاد أو السين أصل فهذا لم يقم دليل على صحته، ذلك أن السين تأتي في كلمة عند جماعة أصل وتأتى الصاد عند آخرين، وإلى مثل هذا ذهب أبو العباس المبرد عندما عقب على قول النعمان بن المنذر لحجل بن نضلة: «أردت أن تذمّه فمدهته»[2]، قال أبو العباس: وقوله فمدهته، يريد مدحته فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج، ويقول: سعد بن زيد بن مناة بن تميم، كذلك تقول، ولَخْمٌ ومَنْ قَارَبَها.

قال رؤبة: لله درّ الغانيات المُدَّهِ.

يريد: المُدَّحِ.

وفي الأرجوزة: براق أصلاد الجبين الأجْلَهِ.

يريد: الأجْلَحِ، والعرب تقول: أجلح الرجل يجلح جلحا، وجله يجله جلها، والمعنى واحد[3].

---

1) المزهر 469/1 وما بعدها.
2) الكامل في اللغة والأدب 111/2.
3) الكامل 112/2.

وإليه ذهب ابن جني في «سر الصناعة» حين قال: «إن القلب (الإبدال) في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة، والميم، والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه»[1]، وعلى هذا سار كثير من أصحاب المعاجم، جاء في اللسان: «الشاسب لغة في الشازب وهو النحيف اليابس من الضمر»[2]، غير أن بعضهم رأى أن الإبدال أو التناوب يمكن أن يكون في أصوات تشابهت في الرسم. جاء في القاموس: (الحوس والجوس)[3] بمعنى واحد، ورُوي عن الخليل أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾[4]: «إنما أراد فحاسوا، فقامت الجيم مقام الحاء»[5]، ثم عقب ابن فارس علَى ذلك بقوله: «وما أحسب أن الخليل قال ذلك»[6]، وهذا يعني أن ابن فارس يرفض الفكرة القائلة بقيام الأصوات مقام بعضها إذا تشابهت في الصورة، وهو رأى يتفق مع قوانين الإبدال، ومع الحقيقة الصوتية للغة التي لاتعير الرسم أي اهتمام.

وعلى هذا فإن أي تناوب من هذا النوع لايعدو أن يكون ناتجا عن أخطاء وقع فيها النسّاخ، وبخاصة إذا علمنا أن الشكل لم يظهر إلا بعد منتصف القرن الأول الهجري، وهذا ما يجعلنا نهمل تلك الظواهر الإبدالية التي لها علاقة بالشكل.

ولعل أفضل تفسير لظاهرة الإبدال ما ذكره أبو الطيب اللغوي من أن نفرا من بلعنبر يصيّرون السين، إذا كانت مقدمة، وجاء بعدها «ط، ت، ع، غ» - صادا، وذلك أن الـ«طاء» حرف تضع فيه في حنكك فينطبق الصوت، فتنقلب السين صادا صوتها صورة الطاء واستخفوها ليكون المخرج واحدا كما

---

1) سر صناعة الإعراب 180/1.
2) اللسان 311/2.
3) القاموس المحيط 26/2.
4) الإسراء آية 5.
5) الصاحبي ص 334.
6) المرجع السابق وكذلك الصفحة.

استخفوا الإدغام، فمن ذلك قولهم: الصراط والسراط، قال: وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب، قال: وعامة العرب تجعلها سينا[1].

وعند المحدثين لقي هذا الموضوع اهتماما كبيرا، فعرض له الشدياق في معجم ضخم سماه «سر الليالي في القلب والإبدال» ناقش فيه كثيرا من مسائل هذه الظاهرة، وكان في نقاشه هذا متأثرا بمذهبه المفسر لنشأة اللغة، على أساس من محاكاة الأصوات المسموعة، قال في مقدمة الكتاب: «وأكثر ما يكون القلب في الألفاظ الدالة على القطع والكسر والخرق والهدم والشق والعزق والتبديد؛ لأنها كلها من جنس واحد وكلها مأخوذة من حكاية صوت نحو: قب، وقدّ، وفضّ، وقطّ، وحذّ، وجثّ، وجذّ، وجزّ»[2].

كما عرض لها مصطفى الرافعي وأثبت إمكانية وقوعها مرجعا إياها إلى أحد أمرين؛ أحدهما: أن تكون لغة عند القبيلة الواحدة، وثانيهما: أن تكون لافتراق القبيلتين في اللغتين[3].

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن آراء اللغويين في هذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى رأيين:

الرأي الأول: ويقرر أصحابه أن الإبدال متحقق عند جميع العرب، وبذلك فإنهم يقيمون الصوت مقام الصوت، ويكون هذا في البيئة الواحدة والقبيلة الواحدة، كما يكون في البيئات والقبائل المتعددة، وهذا ماذهب إليه أبو عبيدة (ت 224هـ)، وابن السكّيت (ت 224 هـ)، وابن فارس (ت 390) وغيرهم.

أما الرأي الثاني فإنه ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها ترجع إلى اختلاف القبائل في نطق بعض الأصوات[4]، وإلى هذا ذهب ابن جني والبطليوس وأبو

1) الإبدال 15/1.
2) سر الليالي ص 5.
3) تاريخ آداب العرب 146/1.
4) فقه اللغة د. وافي ص 179.

الطيب اللغوي وغيرهم، ذلك أن العربية كما هو واضح تشتمل على لهجات عدة هي لغات القبائل المختلفة الضاربة في أجزاء متباعدة من جزيزة العرب، تختلف طرق معيشتها لينًا وشدة، ففي حين نجد سكان المدن والقرى يحيون حياة فيها شيء من اللين والسهولة، نجد تلك القبائل الضاربة في أعماق الصحراء في شظف من العيش، لاتكاد تحصل على قوتها إلا بالتجوال في تلك الصحاري والقفار بحسب المواسم، بحثا عن الكلأ والماء، وكانت تصاحبهم في هذا التجوال دوابهم وماشيتهم التي كانوا يصدرون لها بعض الأصوات لزجرها أو لدعائها، وكثيرا ما تكون هذه الأصوات حلقية المخرج أو قريبة منه، وتتصف بالشدة في أحيان كثيرة، وكانوا أيضا بسبب هذا التجول غالبا ما تحدث بينهم الصدامات المسلحة وفيها يصدرون أصواتا غير الأصوات اللغوية المألوفة في الأحاديث وشؤون الحياة الأخرى، والأصوات التي يصدرونها في كلا الحالتين مع الحيوانات وفي ميادين القتال، معظمها أصوات طبيعية بدائية احتفظت بها لغة هؤلاء بسبب الحياة البدائية التي يحيونها.

وثمة عامل آخر، وهو أن بعض هؤلاء كانت مضاربهم تتاخم أعاجم تخالف لغتهم اللغة العربية في كثير من الخصائص الصوتية، مثل اختفاء أصوات الحلق والضاد وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تأثرهم بتلك الخصائص، أما سكان المدن والقرى فإن حياة الدعة واللين التي يحيونها أثرت تأثيرا مباشرا في جهاز نطقهم، فكانوا يعزفون عن استعمال تلك الأصوات التي تتسم بصعوبة المخرج، على نحو ما تشاهده عند بعض المتحضرين والمترفين في عصرنا، وإن كانت ظاهرة التأثر بالأعاجم يتفقون فيها مع سكان الصحاري لمتاخمة كثير من مدنهم لممالك العجم.

وهكذا فإن هذه العوامل البيئية والجغرافية كان لها الأثر الأكبر في اختلاف نطق العرب لبعض أصوات لغتهم، فمثلا نجد قريشًا الحضرية، وكذلك سكان بعض المدن والقرى في الحجاز يقولون: كشط، بينما «أسد» الموغلة في البداوة

تقول: قشط (ينظر شكل رقم 1)[1]، والقاف أقوى من الكاف لقربه من الحلق ؟ فهو صوت لهوي، بينما الكاف صوت طبقي.

وبهذا يمكننا إرجاع هذه الظاهرة التي كانت مثار جدل بين اللغويين، فيسميها بعضهم الإبدال والبعض الآخر الاشتقاق الأكبر، ويمكننا إرجاعها إلى عامل واحد فقط وهو اختلاف القبائل في نطق بعض الأصوات، فالذي يقول: حتى لا يقولها: عتّى، والذي يقول: عتى لا يقولها: بالحاء.

وفيما يلي عرض للأصوات المبدلة التي تخضع لقوانين الإبدال مَعْزُوَّةً - إن أمكن - إلى قبيلتها، أو البيئة التي يكثر استعمالها فيها.

الأصوات المبدلة:

ترجع الأصوات المتناوبة أو المبدلة إلى قسمين:

1ـ أصوات متباعدة مخرجا وصفة، وهذا النوع يمكن إرجاعه إلى أسباب لا علاقة لها بالخصائص الصوتية، ولعل أهمها التصحيف (أخطاء النساخ) وعيوب النطق، ويندرج تحت هذه الظاهرة إبدال الحاء والجيم والخاء والراء والزاي، وهذه أمور ليست مما نحن بصدده.

2ـ أصوات متقاربة مخرجا وصفة، ومرجعها ما ذكرناه سابقا وهي:

1ـ الهمزة والهاء، ويقوم أحدهما مقام الآخر، فيقولون[2]: أيا، وهيا، وإياك، وهياك، واتمأل السنام، واتمهل (إذا انتصب)، وأرحت دابتي وهرحتها، وأز وهز، والهمزة والهاء يتفقان في المخرج وإن اختلفت صفتاهما فكلاهما حنجري.

وهذه الظاهرة لم ينسبها أحد إلى قبيلة بعينها أو بيئة معينة، إذ أن جميع من

1) انظر ص 100.
2) الخصائص 146/2، والمزهر 462/2.

ناقشها عرضها وكأنها أمر عادي يمكن حدوثه عند جميع العرب.

2ـ الهمزة والعين[1]، ويسمى العنعنة، وهي إحدى الخصائص الصوتية في لغة تميم، وقد تنسب أيضا لقيس وقضاعة، وتقوم على إبدال صوت الهمزة عينا، فيقولون: الكتأة والكتعة، والأسف والعسف، وسأل وسعل، وأن تفعل وعن تفعل، ولعلني ولأنني.

وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها الآن في الخليج وبعض اللهجات في جنوب العراق وتهامة في اليمن، فبعض العراقيين يقولون في لا: لع، والهمزة والعين يقتربان في المخرج، فالهمزة حنجري والعين حلقي.

3ـ الثاء والذال، وهي ظاهرة لم تُنسب إلى أحد في القديم، تقوم على إبدال الثاء من الذال والعكس، كأن يقولوا مثلا: عثق في عذق، غير أن الزَّبيدي نقل عن كتاب مفقود لأبي حاتم أرجعها فيه إلى لحن العامة[2].

4ـ الثاء والفاء، وتقوم هذه الظاهرة على إقامة الثاء مقام الفاء أو العكس في بعض المواضع، وعزاها السيوطي إلى تميم فيقولون في الأثافي: الأثاتي، واللفام واللثام[3]، وجاء منها في الذكر الحكيم ﴿مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا﴾[4]، وهي كثيرة في بعض اللهجات المحلية، فبعض العرافيين يقولون: فالوله بدل ثالوله[5]، كما سمعت شيئًا منها في بعض مناطق جنوب ليبيا فيقولون: فلافة في ثلاثة.

ولعل هذه الظاهرة لم تكن لغة لقبيلة بعينها وإنما هي تناوب فرضته ظروف معينه كحالات سقوط الأسنان وهو أمر ملاحظ عند بعض المسنين، فكثير منهم لا يستطيع نطق صوت الثاء، أما ما جاء في القرآن الكريم فلعل الفوم

---

1) المزهر 462/2، والمعجم العربي الجديد المقدمة ص 28.
2) لحن العوام ص 63.
3) المزهر 465/1.
4) البقرة آية 61.
5) المعجم العربي، المقدمة ص 462.

أصل في الثوم، والثاء والفاء وإن لم يكونا من مخرج واحد فهما يقتربان في المخرج ويتحدان في الصفة، فكلاهما رخو منفتح مهموس.

5- التاء والدال، وقد يكون إبدالها ناتج عن عيب في النطق فلم تُعْزَ هذه الظاهرة لأحد، كما أن استعمالها في الحاضر يكاد يكون معدوما غير أن السيوطي يسوق كثيرا من الأمثلة التي تثبت هذا الإبدال مثل: سَبَنْتَي وسَبَنْدَى للنّمِر، والسَّدى والسَّتَى لسَدَى الثّوب، وهذه الأمثلة غالبا ما تكون موضوعة، والصوتان يمكن وقوع الإبدال بينهما فكلاهما من مخرج واحد، وكلاهما شديد.

6- التاء والسين، يقولون: توسة وسوسة، ورجل حصيتا وحصيسا، إذا كان ضخم البطن إلى القصر، والناس والنات، وأكياس وأكيات.

وتُعدُّ هذه الظاهرة في اللغات المذمومة، وهي ما تعرف بالوتم ونسبها السيوطي إلى بعض اليمن[1]، والصوتان يتفقان مخرجا وصفة من حيث الهمس والانفتاح.

7- التاء والطاء، ولم ينسبها الرواة إلى أحد، غير أن مانلاحظه في لهجاتنا أن بعض سكان المناطق الجبلية يميلون إلى تفخيم التاء حتى تكاد تسمع طاء، ويروي السيوطي عن القدماء أن بعضهم يقول: الأقطار والأقتار، ورجل طين وتين، والصوتان متفقان مخرجا وصفة.

8- الحاء والهاء، وهي ظاهرة تقوم على إقامة أحد الصوتين مقام الأخر، والمشهور منها إقامة الهاء مقام الحاء، جاء في اللسان معزُوًّا إلى رؤبة[2]:

لِلّه دَرُّ الغَانِيَاتِ المُدَّهِ

وروى صاحب الأمالي عن رؤبة أيضا[3]:

---

1) المزهر 462/1 وما بعدها.

2) اللسان 445/3.

3) الأمالي 94/2.

يَخَافُ صَقْعَ القَارِعَاتِ الكُدَّهِ

وروى عنه أيضا:

رَعَّابَةَ يُخْشِي نُفُوسَ الأُنَّهِ[1]

والأنّهِ: صوت يشبه الزجر، فهو يصف فحلا بأنه يُرعب نفوس الأنّحِ، ويقول أبو الطيب اللغوي: أنح وأنه يأنه[2].

وأنشد أبو عبيدة لراجز من بني سعد، جاهلي[3]:

حسبك بعض القول لاتمدهي

وأنشد ابن الأعرابي[4]:

تمدَّهي ما شئت أن تمدَّهي

فإذا حاولنا البحث عن القبيلة التي يمكن عَزْوُ هذه الظاهرة لها، وذلك من خلال الشواهد السابقة فسيتضح الآتي:

قائل الشاهد الأول هو رؤبة الذي ينتمي، كما تقول كتب الطبقات إلى سعد بن زيد مناة بن تميم، وهذا يتفق مع عَزْو الشاهد الثالث لراجز من بني سعد.

فالظاهرة إذا في بني سعد التي تفرقت في أماكن عديدة في الجزء الشرقي من جزيرة العرب حتى خالطت الفرس، وهذا أحد العوامل التي قررناها للتناوب أو الإبدال.

والصوتان مما تجيز القوانين الصوتية التناوب فيها، فهما يقتربان مخرجا ويتفقان صفة، فكلاهما رخو منفتح مهموس.

9ـ الحاء والعين، وتناوبهما ظاهرة مشهورة معدودة في اللغات المذمومة،

---

1) الأمالي 95/2.
2) الإبدال 317/1.
3) اللسان 457/3.
4) اللسان 456/3.

ويستخدم مصطلح الفحفحة علما عليها، وتعزى إلى هذيل، وبها قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ: «عتى حين» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[1]، ومنها أيضا ضبحت الخيل وضبعت، وهو عفضاج وحفضاج، والحاء والعين يتفقان مخرجا وإن اختلفا صفة.

10- الكاف والقاف، ذكر السيوطي[2] عن ابن السكّيت: قشطت عنه جلده، وكشطت، والأخيرة لغة قريش، ومنه أيضا كافور وقافور، وقد نُسبت هذه إلى تميم وأسد[3]، وهذا النسب ربما يقوم على إقامة القاف مقام الكاف، وهو ما يتفق مع الطبيعة البدوية للقبيلتين.

11- الجيم والياء، ويُعزَى إبدالها إلى تميم قالت شاعرتهم[4]:

فأبعدكنَّ الله من شيِرَاتِ

وهذه الظاهرة منتشرة في بعض اللهجات الحديثة في العراق والخليج يقولون: ياهل، في جاهل.

أما إبدال الياء جيما فينسب إلى قضاعة وَهو في اللغات المذمومة وتعرف بالعجعجة، وقد ناقشناه في موضعه[5].

12- الجيم والشين، قال الفرّاء: ولغة لاتصلح في الكتاب وهي تميمية «فأشاءها المخاض»[6]، في قوله تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[7]، والصوتان يتفقان مخرجا.

---

1) الذاريات آية 43.
2) المزهر 564/1.
3) الأمالي 134/2.
4) الأمالي 214/2.
5) انظر ص 102 من هذا الكتاب.
6) معاني القرآن 164/2.
7) مريم آية 23.

13- الزاي والسين، شأز وشأس، ونزعه ونسعه[1]، وهي ظاهرة لم ينسبها أحد لقبيلة بعينها أو بيئة، والصوتان أسنانيان لثويان رخوان.

14- الزاي والصاد، نطْق الصاد زايا مفخمة في بعض القراءات، فقد قرأ الكِسائي: «حتى يصدر الرعاء» بالزاي المفخّمة، غير أن هذه الظاهرة لم تُعْزَ إلى قبيلة معينة، كما أنها قد لاتكون مطّردة الوقوع، والصوتان كلاهما من مخرج واحد وإن اختلفا في الصفة.

15- اللام والنون، ومن شواهدها القديمة[2]، وقفت بها أصيلانا، وأصيلالا، ولعن ولعل، والصوتان من مخرج واحد وإن اختلفا في بعض الصفات.

16- السين والصاد، وقد رُوي عن تميم أنهم يقيمون الصاد مقام السين، إذا جاورت الأصوات المفخمة أو جاءت معها القاف والغين والخاء، فيقولون في سراط: صراط، وفي سخر لكم: صخر لكم، وسيقل، صيقل[3].

ويوجد هذا التناوب في عامية وسط العراق وجنوبه، ويأتي معظمه فيما يلي خاء، ومنه الصخاء للسخاء، والصخى للسخى، وصخلة وسخلة.

وتقام السين مقام الصاد، ويكون في حالات الانتقال من البداوة إلى الحضارة، كما يرى إبراهيم أنيس[4] والصوتان يتفقان مخرجا وصفة.

17- الباء والميم[5]، وَرَدَ كثير من هذه الظاهرة في الفصيح، ومن أمثلته: الشاسب والشاسم (نوع من الشجر)، ولازب ولازم، وكثب وكثم، وغيهب وغيهم (الظلمة)، ويسب ويسم (حجر كريم)، وفي عامية مصر يقولون: تمختر في تبختر، وبتاع في متاع، إلا أن هذه الظاهرة لم تنسب إلى أحد.

---

1) المزهر 462/1 وما بعدها.
2) المزهر 462/1.
3) في اللهجات العربية ص 128.
4) المرجع السابق ص 128 و 129.
5) المزهر 412/1، وفقه اللغة د. وافي ص 178.

18- الراء واللام[1]، ومنها هنر وهذل الحمام، ولم تنسب هذه الظاهرة إلى أحد، ولعلها ترجع إلى أمور لهجية كـأمراض الكـلام وغيرهـا، والصوتـان مـن مخرج واحد غير أن اللام جانبي والراء تكراري.

وهكذا فإن الإبدال اللغوي ظـاهرة صوتيـة تقـوم علـى إقامـة صـوت مقـام صوت مما ينتج عنه إكساب الصوت خصيصة قد لايتفق مع طبيعته الشديدة أو الرخوة، فمثلا صوت الحـاء يـدل علـى السـعة والانبسـاط في الكلمـات مثـل: النباح والسماح، والفرح، والفلاح، والمدح وغيرها، أما صوت الهاء فلم يقـرر اللغويون بخصوصه شيئا، وهو كما ذكر المبرّد والقالى يقوم مقـام الحـاء في لغـة بني سعد بن زيد بن مناة مطلقا، فيقولون في الكلمات السابقة: النباه، السـماه، الفره، والفلاه، والمده، وهذه الهاء على الأرجح ليست هـاء خالصـة مثـل هـاء (هل، كتبه، بهرج) إذ أنه يمكن أن تكون بين بين(أي بـين الحـاء والهـاء) علـى نحو ما نلاحظ عند غير الناطقين بالعربية وهم يحاولون نطق الحاء.

ومثل ذلك العين المقامة مقام الحاء، غير أن هذه ليست مطّردة في كـل حـاء إذ أنها مقصورة على موضع معين وهو (عتى) بدل (حتّى)، وهذه أيضا أُرَجّـحُ أن تكوم عينا مشوبة ببعض خصائص صوت الحاء.

ويبدل القاف والكاف أحدهما من الآخـر، والصوتـان يـدلان علـى الشـدة والاصطدام والتمكن، وكلمات مثل: قشط، كشط، قال، كال، وهما يقتربـان مخرجا ويتفقان صفة.

ولعل مما قد يعد من المتناقضات إقامة التاء مقام السين وبينهما مـن الخـلاف ما لايخفى، فالتاء شديد والسين رخو والتاء – كمـا قررنـا في موضـع سـابق – يدل على القطع إذا وقع ثاني الكلمة، بينما يـدل السـين علـى اللـين والسـهولة كيفما كان موقعه في الكلمة، وفي رأيي أنـه لاتنـاقض إذ أن هـذه الظـاهرة لـم

1) فقه اللغة د. وافي ص 178.

تكن في بيئة معينة أو قبيلة بعينها، وإن وجدت فيها بسبب عيب نطقي أوّلا، والتقليد ثانيا، فلم نسمع من يقيم هذين الصوتين أحدهما مقام الآخر، إلا إذا كان به عيب نطقي.

وهكذا فإن الأصوات المقام أحدهما مقام الآخر يمكن أن تضاف لها خاصية الصوت الذي تقوم مقامه، بالإضافة إلى خواصها ذاتها، فمثلا صوت الراء يدل على ديمومة الحدث وتكراره، فلو قام مقامه اللام فإنه سيكتسب هذه الخصيصة، وكذلك الفاء الذي يدل على الظهور والإبانة، ولما كان ينوب عن الثاء عند بعض الناس، ولما كانت الثاء تدل على الانتشار والتفريق إذا جاءت ثاني الكلمة، فإن الفاء سيكتسب هذه الخصيصة، فضلا عن خصيصته السابقة.

ثانيا ـ دلالة الحركات

الحركات هي النوع الرئيسي الثاني من الأصوات اللغوية، وتعرف بأنها الأصوات التي تنتج عن اهتزاز الحبلين الصوتيين بدون قفل أو تضييق أو انسداد في منطقة جهاز النطق أعلى المزمار[1].

وتختلف هذه الحركات من لغة إلى أخرى كثرة وقلة وصفة، ففي حين لاتتجاوز حركات اللغة العربية بضع حركات نجد الإنجليزية تتجاوز العشرين.

ولو التجأنا إلى كتب العربية القديمة والحديثة فسنعثر - دون كبير عناء - على مصطلحات ذات طابع صوتي، مثل: الإمالة والإشمام، والقلقلة، والرَّوْم، فهذه الظواهر ما هي إلا حركات بين بين، وجدت في بيئات عربية مختلفة، فإذا قرأ القرشي ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾[2] بإخلاص فتح الحاء والجيم، قرأ التميمي بحركة بين الفتحة والكسرة وهي ما تعرف بالإمالة[3]، وإذا قرأ

1) الأصوات ووظائفها ص 69.
2) الضحى آية 1.
3) المحيط 64/1.

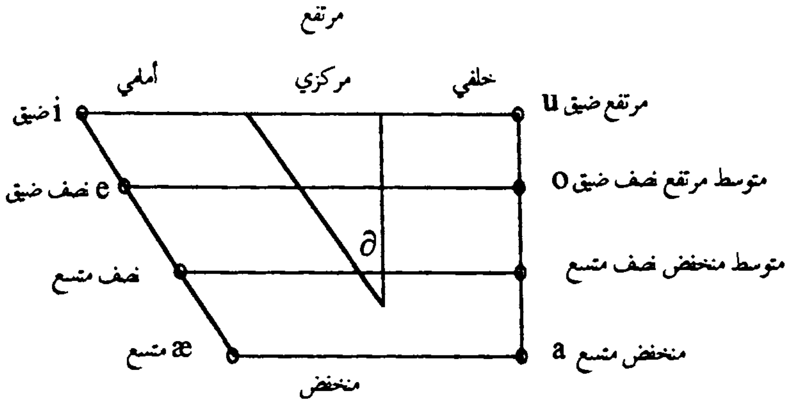
الحجازي ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾[1]، بإخلاص الكسر في قيل وغيض، نجد غيرهم يقرأها بالإشمام، وهو الإتيان بحركة بين الضم والكسر[2]، ولا يظهر هذا في الرسم، وقد قرأ بها القراء السبعة.

والحركات أصعب في النطق من الصواميت، ويتجلى ذلك عند محاولة نطق حركات اللغات الأجنبية، فكثير من المتخصصين في اللغة الإنجليزية من بيننا يجيدون نطق الأصوات الصامتة نطقا جيدا يكاد يضاهي نطق أهلها المتخصصين، فإذا ما انتقل إلى الحركات فإنه يواجه في سبيل نطقها صعوبات كثيرة تختلف درجتها من شخص إلى آخر.

من أجل هذا وجَّه اللغويون المحدَثون جُلّ اهتمامهم لدراسة هذه الأصوات مستعينين بكل من يمكن الاستعانة به من ذوي التخصصات الأخرى، ويأتي دانتال جونز في مقدمة هؤلاء اللغويين الذين تمكنوا من الحصول على نتائج طيبة من هذه الدراسة، فقد استعان بالطبيب (H . T. Goarg) في استخدام الأشعة السينية (X . Rang) لتحديد أقصى ارتفاع وأدنى انخفاض للسان في الفم عند النطق بالصوائت الضيّقة والمتسعة[3]، فوضع نظريته المعروفة بنظرية «حد الصائت» (Vowel Limit)، أو مقياس دانيال[4] التي تشتمل على ثمانية صوائت أساسية أو أولية معيارية، وهي ليست صوائت لغة معينة، ولهذا يقال إنها اختيرت اعتباطا[5] كما لاحظ أن هناك حركات غامضة الحدود والصفة نسبيا إذا قيست بالحركات الثماني المنوّه عنها سابقا، وأهم هذه الحركات يرمز إليه كتابة (ə) وبذلك تكون الحركات المعيارية التي قررها جونز تسع

1) هود آية 44.
2) شرح الألفية لابن عقيل 525/1.
3) الأصوات ووظائفها ص 50.
4) المرجع السابق ص 69.
5) الأصوات ووظائفها ص 7، وقارن بـ«الأصوات اللغوية» ص 31 وما بعدها.

حركات، كما هو موضح في الشكل التالي[1]:



ويمكن وصف هذه الحركات والتمثيل لها فيما يلي:

1- الحركة الأولى: i صائت أمامي،مرتفع ضيق ومثالها الكلمة الإنجليزية Bee (نحلة) مدور.

2- الحركة الثانية: e نصف ضيق مرتفع أمامي. ومثالها الكلمة الإنجليزية Men، رجال

3- الحركة الثالثة: ɘ نصف متسع، منخفض ومثالها الكلمة الإنجليزية Hunt (ضرر، أذى) غير مدوّر.

4- الحركة الرابعة: æ أمامي متسع منخفض غير ومثالها الكلمة الإنجليزية Bat (خفاش) مدوّر.

5- الحركة الخامسة: a منخفض متسع غير مدور ومثالها الكلمة الإنجليزية Art (فن)

6- الحركة السادسة: خلفي متوسط منخفض ومثالها الكلمة الإنجليزية Law (قانون) نصف متسع مدور.

7- الحركة السابعة: O خلفي متوسط مرتفع ومثالها الكلمة الإنجليزية Lock (بحيرة) نصف ضيق مدور.

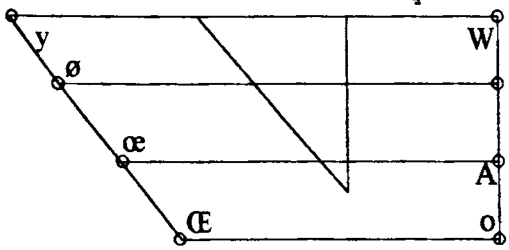
8- الحركة الثامنة: u مرتفع ضيق مدور. ومثالها الكلمة الألمانية Put (وضع)

وإلى جانب هذه الحركات المعيارية الأساسية (Primay. Cardinal Vowels)

---

1) الأصوات اللغوية ص 72.

توجد ثماني حركات معيارية ثانوية (Secondary Cardinal Vowels) وينتج أربع منها عند انتقال الناطق من النطق بصائت أمامي إلى النطق بصائت خلفي، وينتج الأربع الأخر عند انتقال الناطق بصائت خلفي إلى النطق بصائت أمامي، وفيما يلي شكل توضيحي لها[1]:



ويمكن وصف هذه الحركات والتمثيل لها كما يلي:

1- الحركة الأولى:	y أمامي مرتفع مدور.	ومثالها الكلمة الفرنسية Mur (جدار)
2- الحركة الثانية:	ø متوسط مرتفع نصف ضيق مدور.	ومثالها الكلمة الفرنسية Feu (نار)
3- الحركة الثالثة:	œ متوسط منخفض نصف ضيق مدور.	ومثالها الكلمة الفرنسية Peur، خوف
4- الحركة الرابعة:	Œ منخفض متسع مدور قليلا	
5- الحركة الخامسة:	D منخفض متسع مدور قليلا	ومثالها الكلمة الإنجليزية Hot (حارّ)
6- الحركة السادسة:	A خلفي متوسط منخفض نصف متسع غير مدور.	ومثالها الكلمة الإنجليزية Cut
7- الحركة السابعة:	صائت خلفي، متوسط مرتفع نصف ضيق غير مدور.	ومثالها الكلمة Good حسن الإنجليزية، كما ينطقها الأمريكيون.
8- الحركة الثامنة:	W خلفي مرتفع ضيق غير مدور.	ويكثر في اللغة اليابانية ويمكن أن يعبر عنها في العربية بالضمّة المشمّة كسرًا.

---

1) الأصوات ووظائفها ص 73 و 74، والأصوات اللغوية ص 32، ومناهج البحث في اللغة ص 137.

وتنقسم هذه الحركات بالنظر إلى ذلك الجزء من اللسان الذي يفوق غيره في الارتفاع إلى ثلاثة مجموعات وهي:

1) الحركة الأمامية (Front Vowles)[1]: وهي تلك الحركات التي يرتفع حال النطق بها الجزء الأمامي من اللسان تجاه مقدم الحنك أو الحنك الصلب، وتضم من الحركة الأولى وحتى الرابعة في النوعين الأساس والثانوي.

2) الحركات الخلفية (back vowles): وهي التي تتكون بارتفاع الجزء الخلفي من اللسان تجاه الحنك اللين أو أقصى الحنك وتشمل من الحركة الثامنة، وحتى الخامسة في النوعين.

3) الحركات المركزية (Central Vawels): وهي التي تتكون عند ارتفاع أو انخفاض مركز اللسان، ومثالها الصوت الذي يرمز له رسما بالرمز (∂) ويوجد بكثرة في الإنجليزية[2]، ومن أمثلته (Alarm، ∂'L∂m) وتعني إنذار ونحوه.

ولو قمنا بتطبيق نظرية (حد الصائت) على العربية آخذين في الاعتبار تلك المصطلحات التي قررها علماء العربية فإنه يمكننا القول أن صوائت العربية هي[3]:

1ـ الكسرة: صائت أمامي، متوسط مرتفع، نصف ضيق، غير مدور، كما في كلمات (عِتاب، دِفاع، كِتاب، سِباق) (الحركة السابعة O).

2ـ الإمالة الصغرى: صائت أمامي، متوسط مرتفع، نصف ضيق، غير مدور كما في (قلى، هوى، وتوراة) (الحركة الثانية e).

3ـ الإمالة الكبرى: صائت أمامي، متوسط منخفض، نصف متسع غير مدور بعد الراء كما في ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ و﴿هَارٍ﴾ (الحركة الثالثة ɘ).

---

1) . See: A course in phanietics .p .Ladefaged. p. p 67 & 68.

2) الأصوات اللغوية ص 22 وما بعدها، والأصوات ووظائفها ص 72.

3) الوجيز في فقه اللغة ص 222 و223 و224، والأصوات ووظائفها ص 74 و75 و76.

4ـ الفتحة المرققة: صائت أمامي، منخفض متسع، غير مدور، كما في (كَتَبَ، ذَهَب،عَتَب) الحركة الرابعة (æ).

5ـ الفتحة المفخّمة: صائت خلفى، منخفض، متسع، غير مدور، كما في (طَرِيق، صَدِيد، طَلَب، ظَلَم، ظَلِيم، ضَرَب) الحركة الخامسة (a).

6ـ الضمة: صائت خلفي، مرتفع ضيق مدوّر نحو (مُدَّتُكُم، كُتبكم، عُلم، سُمع) الحركة الثامنة.

7ـ الكسرة المشمّة ضمًّا: صائت أمامى مرتفع، ضيق مدوّر نحو (بُيِعَ، قُيِلَ) الحركة الأولى ثانوية (y).

8ـ الضمة المشـمة كسرا: صائت خلفي مرتفع، ضيق غير مدور نحو (مكتوب، معلوم مذعور) الحركة الثامنة ثانوية (W).

والحركات (الصوائت) في العربية تلفظ مصاحبة للصوت حال النطق أو موضوعة عليه حال الرسم، ومهمتها التفرقة بين معانى الكلمات فمنها ما يلفظ مصاحبا للصوت أو يثبت عليه وتكون عندئذ حركة بنية، ومنها ما يلحق آخر الكلمة، وتتغير بتغير وظيفتها النحوية ويكون عندئذ إعرابا.

أ) دلالة حركات البنية:

تشكل حركات البنية المختلفة من ضم وفتح وكسر الصيغ المختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حددته الصوامت، وبذلك يختلف نطق الكلمة ودلالتها باختلاف تلك الحركات، فكلمة «كَتَبَ» تختلف عن كلمة «كُتِبَ» رغم اتحاد الأصوات الأصول، وهي الكاف والتاء والباء، فالكلمة الأولى تدل على أن حدثا قد وقع وأن الذي قام به منتظر الإخبار عنه فهو على أو محمد أو فاطمة، أما الثانية فإنها دلت على وقوع الحدث ولكن السامع لاينتظر الإفصاح عن فاعله، وكل ما ينتظره هو نوعية الكتابة التي قد تكون للدرس أو للخطاب أو للكتاب، وعلى هذا سائر الأفعال، فكل فعل لم يُسَمّ فاعله يضم أوله ويكسر ثانيه إذا كان ماضيا ثلاثيا فيقال: كُتِبَ، قُبِلَ، زُرِعَ، ويكسر ثالثه إذا كان زائدا على الثلاثة أحرف فيقال: دُحرِج، وكُبكِب، أما إذا كان مضارعا فإنه يضاف

ثانيه إذا كان ماضيا ثلاثيا فيقال: كُتِبَ، قُبِلَ، زُرِعَ، ويكسر ثالثه إذا كان زائدا على الثلاثة أحرف فيقال: دُحرِج، وكُبكِب، أما إذا كان مضارعا فإنه يضاف إلى ضم أوله فتح عين الفعل في الثلاثي، وفتح ما قبل آخره في غير الثلاثي، مثل: يُكتَب، يُدحرَج، يُكبكَب، إلا ماكان من الأفعال الثلاثية المعتلة، فإن المشهور فيها كسر الأول نحو: قِيل، وغِيض، وسِيل، ومِيل، وبِيع، وقد يخرج عنه إلى إخلاص الضم أو الإشمام.

وفي الأسماء تؤدي الحركات دورا كبيرا في تحديد معاني كثير منها، فمن ذلك:

1ـ الفَرُْجَة، بفتح الفاء: الراحة من حزن أو مرض، قال الشاعر:

ربما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وبضم الفاء: الفتحة في الجدار أو الباب.

2ـ قَُبول: بضم القاف، الشيء إذا قَبِلَتْه النَّفس، وبفتحها، ريح الصَّبَا.

3ـ السَُّحور: بضم السين جمع سَحر وهي الرئة، وبفتحها ما يُتسَّحربه[1].

4ـ الغَُرور: بفتح الغين الشيطان، قال تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾[2]، وهو أيضا ما يُتغَرْغَر به من الأدوية، وبضمها ما اغتر به من متاع الدنيا.

5ـ العَِشاء: بفتح العين طعام العَشِيّ، وبكسرها أول الظلام، وقيل: من المغرب إلى العتمة.

6ـ الوُضوء: بضم الواو مصدر توضأ، وبفتحها الماء الذي يُتوضَّأُ به.

7ـ العَُروض: بفتح العين، عِلْمٌ يُعرف به جيّد الشعر من رديئه، وبضمها ما

---

1) اللسان 107/2.

2) لقمان آية 33.

يُعرَض للتجارة.

8- الطُّهور: بضم الطاء التَّطَهُّر، مصدر طهر يطهر، وبفتحها الماء الذي يُتطهَّر به.

9- الجِدُّ: بكسر الجيم مصدر الاجتهاد، وبضمها الحظ، يقال: فلان ذو جُد وحظ، وبفتحها أبو الأب وأبو الأم، وهو أيضا العظمة، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[1]، أي جلاله وعظمته.

10- القَمة: بفتح القاف، وهي ما يلقمه الأسد، وبكسرها، أعلى الشيء، وبضمها، المزبلة.

11- العَرف: بفتح العين، ريح العود، وبكسرها، الصبر عند المصيبة، وبضمها المعروف، قال تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾[2].

12- الكَلا: بفتح الكاف النبت، وبكسرها الحظّ، وبضمها جمع كُلْيَة.

13- المَسك: بفتح الميم الجلد، وبكسرها الطِّيبُ، وبضمها ما يمسك الرمق من الطعام.

14- الحَمام: بفتح الحاء، الطير المعروف، وبالكسر الموت، وبالضم حُمّى الإبل والدواب.

15- اللَّمة: بفتح اللام ما طاف به من جنون وفزع، وبالكسر الوفرة، وبالضم الجماعة من الناس.

16- اللَّحا: بفتح اللام الملاحاة، وبالكسر جمع لحية، وبالضم جمع لحى، وهو العظم الذي ينبت عليه الشعر.

17- السَّقط: بفتح السين الثلج، وبكسرها عين النار، وبضمها الولد غير

---

1) الجن آية 3.

2) الأعراف آية 199.

التام.

18ـ الأَمّـة: بفتـح الهمـزة، الشّـجّة، وبكسـرها النعمـة والخصـب، وبــالضم، الجماعة من الناس.

19ـ القِسْط: بفتح القاف الجور، وبكسرها العدل، وبضمها الذي يتتحر به.

20ـ الصَّـرة: بفتح الصاد الجماعة من النـاس، قـال تعـالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ﴾[1]، وبالكسر الليلة الباردة المظلمة، قال تعـالى: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾[2]، وبالضم الخرقة يُصَرّ فيها الشيء.

وهكذا فإن حركات البنية تؤدي دورًا مهمًّا في معنـى الكلمـة، وذلـك مـن خلال الثنائيات الصغرى ومثلثات الكلام، تلك الظاهرة التي وجدت بكـثرة في العربية، وقد قام بتتبعها والكشف عنها اللغوي قطرب (ت 206هـ) في مؤلـف سماه «المثلثات»، فعلى الرغم من بقاء الأصـوات في الكلمـات السـابقة نجـد أن المعانى تتغير بحسب الحركات الداخلة عليها، ويكون هذا التغير أكـثر وضوحًـا في بعض الصيغ الصرفية التي يكون للحركة دور في تحديد هويتها، من ذلك:

1) **فِعلة:** بكسر الفــاء، مصـدر يـدل علـى هيئـة الفعـل نحـو: وِقفـة، هِـزَّة، وبفتحها مصدر يدل علـى عـدد مـرات وقوعـه نحـو: أَخـذة، ضَربـة، جَلسـة، وبضمها مصدر للفعل الماضي المفتوح العين فيما دل على لون أو عيب أو حُلَى نحو: حُمرة، زُرقة، أُدمة، كُدرة، بُلجة.

2) **فِعالة:** بكسر الفاء مصـدر للفعـل المـاضي فيمـا دل علـى حِرفـة، مثـل: زِراعـة، فِلاحـة، حِـدادة، صِرافـة، كِتابـة، وبفتحهـا مصـدر للمـاضي الــلازم المضموم العين، وغالبا مايدل على سجيّة نحو: زَهادة، كَرامة.

3) **فَعِل:** بالفتح وبكسر العين وزن للفعل الماضي الثلاثي، مثل: أَخذ، أَكل،

---

1) الذاريات آية 29.

2) آل عمران آية 135.

قول، بيع، وبضم العين في الماضي والمضارع وزن للفعل فيما دل على طبائع، وفي هذا يقول الإستراباذي، شارح شافية ابن الحاجب: «فعل لأفعال الطبائع، أي ماجُبِل عليه الإنسان من الأفعال الصادرة عن الطبيعة، وذلك نحو: حسُن، وقبُح، ووسُم، وقسُم، وكبُر، وصغُر، ... وسهُل، وصعُب، ... فهذه الأوصاف مخلوقة وتدل على الصفة التي طبع فيها صاحبها ... ويلاحظ أن عينه قد ضمت لأنها كانت خِلْقة وطبيعة، وصاحبها مسلوب الاختيار لذا جُعل الضم علامة للخلقة»[1].

4) **فُعول**: بضم الفاء، مصدر الماضي اللازم المفتوح العين مثل: قُعود، خُروج، نُهوض، دُخول، وبفتحها أسماء نحو: القَبول، وهو ريح الصَّبا، والوَضوء، الماء الذي يُتوضّأ به، والطَّهور، الماء الذي يُتطهّربه.

ب ـ دلالة حركات الإعراب:

الإعراب كما تعرّفه المعجمات: الإبانة، «يقال: أَعرَبَ الرجلُ عمّا في نفسه، إذا أبانه وأفصح»[2]، وعند النحويين: «أثر ظاهر أو مقدّر يجليه العاملُ في آخر الكلمة»[3]، وهو من المسائل التي تصدى لها القدامى من لغويي العربية وبحث فيها المحدَثون من عرب ومستشرقين، فصالوا وجالوا في ميدانه، فتعددت آراؤهم فيه، وتنوعت مقترحاتهم بصدده، فمن قائل إنه قصة، إلى قائل إنه من الأمور التى تتفق مع طبيعة اللغة، إلى منادٍ بإلغاء هذه الظاهرة من كلم العربية.

ولسنا هنا بصدد البحث في أصالة هذه الظاهرة من عدمه، إذ أن ما يعنينا هو القيمة الدلالية لهذه الحركات التي لم تسلم هي الأخرى من مساجلات اللغويين وخصوماتهم، فانقسموا بصددها عدة فرق، وفيما يلي بسط لأشهر آرائها.

---

1) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص 132.
2) اللسان 724/2.
3) أوضح المسالك39/1.

لم يخفَ على كثير من لغويي العربية القدامى ما للإعراب من قِيَمٍ دلالية موصلةٍ إلى المعنى، وفي ذلك يقول العلامة أبو الفتح ابن جني: «ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباهُ، وشكرَ سعيدًا أبوهُ، علمت - برفع أحدهما ونصب الآخر - الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا (أي نوعا) واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[1].

ولعل أحمد بن فارس كان من أكثر لغويي العربية إدراكا لظاهرة الإعراب وما لها من قِيَم دلالية، ويتضح هذا من قوله: «فأما الإعراب فبه تتميز المعاني ويوقفَ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلا لو قال: ما أحسنْ زيدْ - غير معرب - لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسنُ زيد أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده»[2]، ثم زاد المسألة توضيحا وذلك حين يقول: «من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد»[3].

وهذا يعني أن ابن فارس يرى أن حركات الإعراب دوالٍ على معان، وأنها ليست شيئا زائدا أو ثانويا، كما أنها لم تدخل على الكلام اعتباطاً وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تُعرف الصلة النحوية بين الكلمة، والكلمة في الجملة الواحدة.

وتكاد أغلب آراء القدامى تتفق مع رأي ابن فارس إلا ماكان من الخليل بن أحمد، وعلى بن المستنير قطرب، اللذين نُقلت عنهما آراء يُستفاد منها أنهما لايعيران هذه الحركات أية أهمية، فقد جاء عن الخليل: «إن الفتحة والكسرة

1) الخصائص 35/1.
2) الصاحبي ص 190.
3) المرجع السابق ص 77.

والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»[1]، ومعنى هذا أن المتكلم بإمكانه أن يستخدم الحركات كيفما يشاء ما دامت مهمتها لاتعدو أن تكون تسهيل النطق، وإن كنت ألاحظ في عبارة الخليل شيئا آخر، فقد يكون ما عناه أن هذه الحركات زوائد على الحرف، أي أنها ليست جزءا منه، ولكن يُؤْتَى بها للتوصل إلى التكلم به، والتكلم بالصوت لايكون كيفما اتفق ولكن يكون وفْق أُسُس معينة وضوابط دقيقة، فلا يصح أن يتكلم الإنسان الكلمة مرة مرفوعة ومرة منصوبة ومرة مجرورة، والموقف الكلامي واحد.

أما قُطْرُب فإنه يرى أن الإعراب لم يكن للدلالة على المعاني «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، و لم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة و لا في حشو بيت»[2]. و هذا الكلام يمكن أن يفسر مجيء الحركات اعتباطا في الكلمة، فبماذا يفسر انتقال الكلمة من حركة إلى حركة حسب وظيفتها في الجملة، فعندما نقول: جاء محمد، فالكلمة مرفوعة، فإذا ما تغيرت الوظيفة فإن الحركة ستتغير فتقول: سلّمت على محمدٍ ورأيت محمدًا، فهل هذا التناوب في الحركات تم للتوصل بالنطق ! وإذا كان ذلك كذلك فبماذا يُفسر عدم فهم أولئك الأعْرَاب لبعض الكلمات التي كانت تُنطق أمامهم بنطق مغاير لما أَلِفُوه ؟ فقد روى الجاحظ «أن رجلا من البلديين قال لأعرابيّ: كيف أَهْلِكُ ؟ - قالها بكسر اللام - قال الأعرابيّ: صَلْبًا، لأنه أجابه على فهمه، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله، وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية: مَنْ خَلَقَكْ فلم يدر ما قال ولم يجبه، فرد عليه السؤال، فقال الغلام: لعلك تريد مَنْ

---

1) الكتاب 241/4 و242.

2) الإيضاح في علل النحو ص 70.

خَلَقَك»[1]، وجاء أعرابي إلى المدينة يريد أن يُسْلِمَ، فطلب إلى أحدهم أن يقرأ عليه شيئا من القرآن، فقرأ عليه من سورة التوبة إلى أن وصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2].

فقرأها بكسر اللام في ﴿رَسُولُهُ﴾، فقال الأعرابي: اللهم إني أبرأ مما برئ منه الله[3].

وهؤلاء الذين نعرض ردودهم لم يدرسوا النحو ولم يتعمقوا في مباحثه، ولكن فهمهم لهذه الحركات كان بالسلائق وحدها، وبخاصة إذا عرفنا أن كثيرا من تلك المصطلحات لم يكن معروفا عند هؤلاء الأعراب.

سُئِل أحدهم عما إذا كان يجرّ فلسطين فقال: إنّي إذًا لَقَوِيٌّ، وذلك أنه فهم الجرّ بمعناه المادي.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه قُطْرُب لم يقل به نحويّ ولا لغويّ غيره من القدامى، بل على العكس من ذلك تماما، فغالبا ما نجد تأكيدات على أن حركات الإعراب لم توضع اعتباطا وإنما وضعت لتدل على معان، ذلك «أن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ... وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل ليتسعوا في كلامهم وتكون الحركات دالة على المعاني»[4].

وإلى هذا الرأي الذي رآه «قُطْرُب» ذهب «إبراهيم أنيس» حين قرر أن

---

1) البيان والتبيين 164/1.
2) التوبة آية 3.
3) المدارس النحوية ص 14 و15.
4) الإيضاح في علل النحو ص 65.

حركات الإعراب «ليست رموزا لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية وغير ذلك كما يظن النحاة»[1]، ثم بين أنه «سيتجه في تفسير ظاهرة الإعراب إلى رأي جديد، له مايدعمه من نصوص اللغة ومن روايات قديمة»[2]، ثم يأتي ليكشف عن هذا الرأي الجديد فيقول تحت عنوان «مفتاح السر ظاهرة الوقف»: «يظهر - والله أعلم - أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا ونثرا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون، كما يظهر أن الأصل في الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل»[3].

والغريب أن يوصف هذا الرأي بالجدّة، مع أن صاحبه قال بصدده: ويشبه هذا الرأي ما نادى به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمام محمد بن المستنير المعروف بقُطْرب المتوفي سنة 206 هـ[4]، ثم ينقل عنه ذلك الرأي الذي ذكرناه في موضع سابق، وبمطالعة الرأيين نستطيع أن نقرر أنها في الحقيقة رأي واحد ليس فيهما قديم وجديد ولا مشبه به ومشبه، والأغرب منه أن صاحبه ذكر الرأي دون اعتراض، ثم تبناه وحاول أن يجد للمشكلة المتوهمة حلا عن طريق ظاهرة الوقف، فناقش هذه الظاهرة باستفاضة انتهى منها إلى فصل عنوانه «ليس للحركات الإعرابية مدلول» قال في مستهله: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[5].

فإذا سلمنا بأن هذه الحركات جيء بها للوصل، كما يذهب هذا الباحث،

---

1) من أسرار اللغة ص 219.
2) المرجع السابق ص 219.
3) المرجع نفسه ص 220.
4) المرجع نفسه ص 220.
5) من أسرار اللغة ص 237.

فبماذا يفسر اختلاف حركة الكلمة بحسب الموقف الكلامي ؟ فنقول: هؤلاء صادقون، ورأيت صادقين، قد يكون هذا التنوع وهذا الاختلاف من نسج النحويين واللغويين إذا كان في الكلام العادي أو الشعر، فبماذا يفسر وقد جاء في القرآن الكريم نسيج مثله، والقراءة القرآنية وصلت إلينا بالتواتر، من ذلك ورود بعض الكلمات معربة بالحركات الطوال مثل: المؤمنون والمؤمنين، ورسولا وشهيدًا وبصيرًا، فكل هذه وردت بأشكال متنوّعة، حسب الموقف الذي يفرضه عليها، موقعها من الجملة.

وهكذا فإن الإعراب لم يكن بالقصة ولا بالنسيج المحكم الذي نسجه النحويون في عصر من العصور، فهناك ظاهرة تسمى الإعراب لامفر من الإقرار بوجودها والاعتراف بها، غير أنه لا مفر أيضا من الاعتراف بتعسف بعض النحاة في بعض أحكامهم، كأنهم يحاولون فرض مقاييسهم على الناس، فقد حسبوا كما حسب اللغويون في كل زمان ومكان أن دراستهم يجب أن تتحكم بما لها من حق وقداسة لامراء فيهما[1]، فكانوا يتتبعون الشعراء والفصحاء من الناس من معاصريهم، وأحيانا كثيرة كانوا يتعدّون معاصريهم إلى العصور الجاهلية، مما أدى إلى تبرّم الناس على اختلاف معارفهم وطوائفهم بهم، حتى إننا لنجد من النحويين من لايخفى ضيقه وتبرمه ببعض العلل والأقيسة فها هو ابن جني، وهو من أكبر حذاق النحويين والمقدم في الصناعة من مقدميهم، كما وصفه ابن مضاء القرطبي[2] لايخفي معارضته لهم في أصل من أصولهم وهو الإجماع فيقرر أن اجتماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لايخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه[3].

وهذا يعني أن الضيق والتبرّم كان من علل النحويين وأقيستهم، وليس من

1) اللغة بين المعيارية والوصفية ص20.
2) الرد على النحاة ص 82.
3) الخصائص 189/1.

ظاهرة الإعراب، إذ أننا لم نسمع بشاعر أو أديب أو حكيم منذ الجاهلية وحتى انتهاء عصر الفصاحة نطق الكلمة مرة مجرورة وأخرى منصوبة وثالثة مرفوعة والموقف واحد.

على الرغم من اعترافنا بورود بعض الأبيات والآيات القرآنية بشكل مخالف لقواعد النحويين، الأمر الذي رأى فيه المنكرون لدور الإعراب في إبراز المعنى دليلا على صحة رأيهم.

أقول: إن هذه الشواهد التي خالفت القواعد النحوية لاتبلغ العشرين عددا في لغة تجاوزت شواهدها آلاف الآيات القرآنية ومثلها أو تزيد من الأبيات الشعرية، وجميعها متفق مع قواعد النحويين وآرائهم، وحتى هذه الشواهد التي جاءت على غير قياس ناقشها النحويين مناقشة لايخلو من فطنة وبعد نظر، وسجلوا بصددها آراء جيدة يمكن قبول أكثرها، فمن ذلك: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] برفع ﴿هَٰذَانِ﴾ ومن حقها النصب (هذين) على المشهور من لغة العرب، ومن المعلوم أن جمعا من العرب يعامل المثنى بالألف مطلقا فيقولون: هذان رجلان، ورأيت رجلان، وسلّمت على رجلان، وهي لغة الحارث بن كعب، وخثم وزبيد وكنانة، فهل لنا بعد ما تقدم أن نقرر أن حركات الإعراب دوال على معان ؟ .

الحقيقة إن أغلب الآراء التي طرحناها سابقا تقرر أن الحركات دوال على معان، وهذا ما نلمحه في عبارة ابن فارس فأما الإعراب فبه تميز المعاني، كما قرر هذا كثير من القدامى، فابن الحاجب صاحب الكافية يخصص فصلا لأنواع الإعراب يقرر فيه أن حركات الإعراب كل منها له دلالة معينة، فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة[2]، وشرح الرضيّ هذه العبارة بقوله: «الرفع علم كون الشيء عمدة الكلام ولا يكون في غير

1) طه آية 63.
2) شرح الرضي على الكافية 69/1.

العُمد»[1]، وهذا ما نلاحظه في المرفوعات وهي الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إن، ونائب الفاعل، وأما النصب فهو «علم الفضلية»[2]، والجر علم الإضافة، أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا، كما في غلام زيدٍ، وحسن الوجهِ[3].

أما في العصر الحديث فإن الأستاذ إبراهيم مصطفى يأتي في مقدمة من ناقشوا هذه الظاهرة باستفاضة، وذلك عندما عرض لها في كتابه «إحياء النحو» حيث رأى فيه أن الحركات دوال على معان، بل إنه يرى أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني فيقول: «وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها كل الحرص، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا، ونحن نعلم أن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل ويحذفون الكلمة إذا فُهمت، والجملة إذا ظهر الدليل، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها»[4]، ثم يوضح دلالة كل منها فيقرر أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فهي بمثابة السكون في لغة عامة، وأما الضمة فهي علم الإسناد، والكسر على الإضافة[5].

ولعل الذي جعله يضع الفتحة في هذا المستوى هو ورود كثير من الأسماء منصوبة فهي أكثر الحركات استعمالا، فإذا كانت المرفوعات لا تتجاوز الستة، والمجروارت اثنتين، فإن المنصوبات تبلغ العشرة عددا.

فلو حاولنا استخدام اللغة كما يروق للبعض استخدامها بدون إظهار حركات الإعراب، فما الذي يستطيع المستمع فهمه ؟

قد يفهم أن محمدا ضرب عليا إذا اعتمدنا الترتيب، ووردت العبارة بهذه

---

1) المرجع السابق 70/1.
2) المرجع السابق 70/1.
3) المرجع السابق 70/1.
4) فقه اللغة المقارن ص 123.
5) فقه اللغة المقارن ص 123 وما بعدها.

الكيفية، ضرب محمد علي، ولكن وردت في النصوص الموروثة كثير من الاستعمالات التي لم يراع فيها الترتيب، فلو قمنا بمراجعة سريعة لكتاب الله فإننا سنخرج منه كثيرا من الشواهد التي لم تكن مرتبة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[2]، فماذا نقول في هذين الاستعمالين ؟ من الذي فعل الابتلاء ؟ أهو إبراهيم ؟ تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا، وأيضا من الذي فعل الخشية ؟ هل الله يخشى العلماء ؟ أم العلماء يخشونه ؟ .

إذا تركنا الأمر فوضى فلن نتمكن من معرفة الفاعل، ولن نستطيع التوصل إلى المفعول به، وهكذا فإن «الإعراب ضروري للتمييز بين المعاني المختلفة في مواطن كثيرة وخاصة في الشعر والنثر الفني، حيث يعمد الأديب إلى تقديم المفعول على الفاعل»[3]، على نحو مالاحظنا في المثالين السابقين.

وفضلا عما تقدم فإن هذه الحركات من أكثر المباحث صلة بالدلالة الصوتية، فما الفرق بين «محمدٌ» بالرفع في «جاء محمدٌ»، و«محمدًا» بالنصب في «رأيت محمدًا»، «إن لم يكن فرقا في الصوت، بل ما الدلالة الصوتية المعترف بها ؟»[4].

وعلى هذا فإن حركات الإعراب ما وجدت في اللغة إلا لتدل على معنى، ولو أنها لم تكن كذلك «لجمدت كما جمد اسم الإشارة في حبذا»[5]، وذلك أن اسم الاشارة يختلف بين الواحد وغير الواحد والمذكر والمؤنث، ولما ورد في حبذا احتفظ بشكل واحد يظل ملازما له مع الجميع دون تفريق[6]، فنقول في

1) البقرة آية 124.
2) فاطر آية 28.
3) فقه اللغة لأميل بديع يعقوب ص 140.
4) نحو وَعْي لغويّ ص 93.
5) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة 53/10.
6) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة 53/10.

«ذا» وحدها في حالة المذكر: هذا محمد، وفي حالة المؤنث: هذه زينب، وفي حالة الجمع: هؤلاء محمدون، بينما يبقى مع كل هؤلاء «حبذا»، فلو أن حركات الإعراب زائدة كما نُقل عن الخليل، أو جيء بها لتسهيل النطق بالصوت – كما يرى د. أنيس وغيره – لأمكن الاستغناء عن الحركات أو للازمت الاسم حركة واحدة وأصبح من السهل معرفة معاني الكلام.

ومن هذا الجانب – أعني دلالة الحركات – تلك التجارب التي قام بها بعض الباحثين[1] لمعرفة القيم الدلالية للحركات وحروف المد، فقام بعرض شكلين لايوحيان في الحقيقة إلى شيء وكانا يختلفان في الحجم أحدهم كبير والآخر صغير، وعرضها على مجموعة من الطلبة بعد أن ارتجل لهما لفظين وهما (زليغ وزلوغ) وطلب منهما أن يضعوا لكل شكل ما يناسبه من هذين اللفظين، فاختار 60٪من الطلبة (زليغ) للشكل الصغير و(زلوغ) للشكل الكبير، وبهذا توصل الى استنتاج عام بأن الكسرة ومضاعفاتها تدل على صغر الحجم أما الضمة ومضاعفاتها فإنها تدل على كبر الحجم.

وهذا الباحث الذي نقوم بعرض نتائج تجاربه اتخذ موقف المعارض للدلالة الصوتية في أوضح مظاهرها وبخاصة حركات الإعراب، ثم يأتي في هذا الموضع ويقول: إن حروف المد دوال على معان، ولكن أي معان هذه ؟ !. إن هذه المعاني التي رأى أنها دلت عليها لم تكن في الحقيقة مرتبطة بالصوت ولكنها ترجع إلى أمور أخرى، لعل أهمها التجارب الشخصية مع هذه الأصوات.

فلو قمنا بعرض مجموعة من الكلمات تشتمل على هذين الصوتين والتمسنا العلاقة بين ما تعنيه هذه الكلمات، وما توصل إليه، فإن النتائج – بالتأكيد – ستكون مخيّبة للآمال، من ذلك مثلا: طنبور، صنبور، كافور، وبالمقابل: قابيل، خافير، غفير، فما العلاقة بين كبر الحجم وصغره، وبين هذه الكلمات ؟

---

1) دلالة الألفاظ ص 87.

حركات المد مرتبطة بكبر الحجم أو صغره[1] سارع هؤلاء إلى إقامة التجارب ليثبتوا مذهب الغربيين، في الوقت الذي كانت هناك أمور في لغتنا جديرة بالبحث من رؤيا عربية خالصة، أو على الأقل رؤيا سامية، وكان يمكن أن يتوصلوا فيها إلى نتائج أفضل لولا هذه المغالاة في التقليد.

وما يمكن أن ننهي به هذا المبحث أن حركات ال عراب وإن كانت تدل على معان فإنها تدل على تلك المعاني التي لمحها فيها لغويانا قديمهم ومحدَثهم، فالضمة علامة على أن الكلمة متحدث عنها، والكسرة علامة على إضافة الكلمة بأداة أو بغير أداة، إما أن دلالاتها يمكن أن تتفاوت من بيئة إلى بيئة، وقد يكون هذا التفاوت من شخص إلى شخص.

وخلاصة القول فإنه لما كانت الجملة العربية جملة اختيارية التركيب، يجوز بدؤها بالاسم مثلما يجوز بدؤها بالفعل، وقد يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل، والخبرعلى المبتدأ، لذلك وجب ضبط المعاني بعلامات ترشد إلى المقصود، ولايتأتى ذلك في العربية إلا بحركات الإعراب، وفي هذا دليل على أن هذه الحركات دوال على معان، على نحو ما ذكرنا سابقا، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية والخفة، والجر علم الإضافة.

ثالثا ـ دلالة النبر والتنغيم:

وهي نوع من أنواع الدلالة الصوتية يعتمد على ما يعرف في التحليل الفونيمي بالفونيمات غير التركيبية (Supraseg Montal) وتعرف عند فيرث (Firth) ومدرسته بالبروسودات (Prosodies)، وهي تلك المظاهر الصوتية التي تصاحب الكلمات المتصلة أو الجمل، فيكون لها دور في المعنى، وأهم هذه المظاهر النبر (Stress) والتنغيم (Intonation).

---

1) دلالة الألفاظ ص 87 وما بعدها.

تصاحب الكلمات المتصلة أو الجمل، فيكون لها دور في المعنى، وأهم هذه المظاهر النبر (Stress) والتنغيم (Intonation).

أولا ـ النبر Stress:

وهو الضغط على مقطع معين من الكلمة لجعله بارزا أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة[1]، ومعناه عند «ماريو باي» أن مقطعا من بين مقاطع متتابعة يعطي مزيدا من الضغط أو العلو، أو يعطي زيادة أو نقصا في نسبة التردد[2]، أما جسبرسن (Jespersen) فإنه يقول: «إن الاتجاه العام في تعريف النبر يعتمد على القوة التي تصاحب إخراج الهواء من الرئتين، فهو طاقة وجهد عضلي مكثّف، ليس لعضو واحد ولكن لجميع أعضاء النطق في وقت واحد، أي أنه في نطق مقطع منبور وتبذل جميع الأعضاء أقصى ما يمكنها من جهد»[3]، ويعرّفه إبراهيم أنيس بأنه «نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد، فعند النطق بمقطع منبور نلحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط»[4].

ويختلف موضع النبر في الكلمة من لغة إلى لغة «فقد يكون محدد المكان في مفردات اللغة، فيمكن ضبطه بقاعدة، «ومن ثم فلا أثر له في توجيه المعنى»[5]، كما هو الحال في اللغة الفرنسية حيث يتم الضغط فيها على المقطع الأخير Ultema من كل كلمة، فإذا خالف هذا فإن نطقه سيكون غريبا، وفي السواحلية يكون النبر فيها على ما قبل الأخير Penult، أمّا في الإنجليزية والروسية فإن النبر فيهما يعد حرا Free Stress أو متحركا Movible، فهو لا يلزم مقطعا معينا في الكلمة، فكثير من الكلمات في هاتين اللغتين يختلف

---

1) الأصوات ووظائفها ص 152، و Dictionary of Linguistisc p 328.
2) أسس علم اللغة ص 93.
3) مجلة الفكر العربي العدد 26، مارس 1982م، ص 72.
4) الأصوات اللغوية ص 169.
5) الأصوات ووظائفها ص 152.

استعمالها باختلاف موضع النبر فيها، فمثلا في الإنجليزية كلمتي Import, Insult تستعمل كل واحدة منها في معنيين ولا يتم تحديد هذا من ذاك إلا من خلال النبر[1]، ففي الكلمة الأولى إذا وقع النبر على المقطع الأول('Insult)، فالكلمة اسم وتعني «إهانة»، إما إذا وقع على المقطع الأخير(In'sult) فالكلمة فعل وتعني «يهين»، وكذلك الثانية (Im'port) بالضغط على المقطع الأخير فعل (يستورد)، وبالضغط على المقطع الأول ('Import) اسم (استيراد).

والنبر في الإنجليزية يأتي على أربعة مستويات هي[2]:

1) نبر أولي Primary وهو أقوى المستويات وأحيانا يسمى الرّئيسي.

2) نبر ثانوي Secondry.

3) نبر ثالث Tertiary وهو أضعف من النبر الثانوي.

4) نبر ضعيف Weak وهو أضعف درجات للنبر.

أما في العربية فإن هذا المصطلح كان يعنى الهمز، جاء في اللسان أنه قيل لرسول الله ﷺ: «يانبيء الله، فقال: «لا تنبر باسمي»، أي لا تهمز، وفي رواية فقال: «إنا معشر قريش لا ننبر»، والنبر همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها، ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلى بالمدينة فهمز فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا: «تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن»[3]، وفي مادة «نبر» جاء في اللسان «النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو»[4].

وهذان المفهومان يتفقان في جميع أحوالهما، غير أن النبر أشمل، فهو علو يمكن وقوعه في صوت الهمزة وغير الهمزة، وهو ما يسميه الغربيون Stress.

---

1) ينظر الأصوات ووظائفها ص 155، والأصوات اللغوية ص 171.

2) أسس علم اللغة ص 23، والأصوات ووظائفها ص 155.

3) اللسان مادة همز.

4) اللسان مادة نبر .

والنبر في العربية، كما يرى بعض الباحثين نوعان[1]:

1) **نبر صرفي**: وهو يختص بالميزان الصرفي أي لا يختص بمثال معين، وإنما يكون اختصاصه كل مثال جاء على هذا الوزن أو ذاك، فوزن (فاعل) يقع النبر فيه على الفاء، ومعنى هذا أن كل كلمة جاءت على هذا الوزن يقع عليها النبر بالطريقة نفسها مثل: (قاتل، كاتب، جاهل، ساجد، ناظر، ضارب، خامد، عاشق).

ويقع النبر في وزن (مفعول) على حركة العين، فكل كلمة جاءت على هذا الوزن يكون النبر فيها على حركة عين الكلمة مثل: مقتول، مضروب، مجزوم، محروم، فالنبر وقع في الكلمات السابقة على الصائت الطويل الواو، أما وزن (مستفعل) فإن النبر فيه يقع على حركة التاء، فكلمات: مستخرج، مستمطر، مستحضر، مستدرك، تكون التاء منبورة فيها جميعا وهكذا، غير أن هذا النوع من النبر ليس له وظيفة في العربية[2].

2) **نبر السياق أو النبر الدلالي**: ويقع على الجمل وليس على الكلمات، كما في النوع السابق، وهو عند بعض اللغويين[3] ارتكاز الجملة Sentence Stress.

وهذا النبر إما أن يكون تأكيديا أو تقريريا، ويكمن الخلاف بينهما في نقطتين[4]:

أ- تكون دفعة الهواء أقوى في النبر التأكيدي منها في النبر التقريري.

ب- يكون الصوت في التأكيدي أعلى منه في التقريري، ويمكن أن يقع هذا النوع على أي مقطع من المجموعة الكلامية كيفما كانت وأينما وقعت؛ في

---

1) مناهج البحث في اللغة ص 194 وما بعدها، وعلم اللغة للسعران ص 208.
2) الأصوات ووظائفها ص 154، والأصوات اللغوية ص171.
3) علم اللغة ص 208.
4) مناهج البحث في اللغة ص 197.

أول المجموعة أو وسطها أو آخرها، والمسافة بين أي حالتي نبر في المجموعة الكلامية المتصلة متساوية، وهو مايعرف بالإيقاع، ولشرح هذا الرأي نضرب المثال التالي: هل سافر محمد ؟ فالنبر الواقع في كلمة سافر يدل على الشك من المتكلم في وقوع السفر، أي أن الشك واقع في السفر، أما نبر كلمة «محمد» فيدل على الشك في قيام محمد به، ولا يختلف الحال في التأكيد والتقرير، فقد يريد المتكلم أن يؤكد أنه صاحب العبارة، وقد يريد إلقاء الكلام بطريقة غير مباشرة، على أنه صادر عن غيره.

وقد ظل النبر في العربية محل أخذ ورد بين اللغويين، فذهب بعضهم إلى أن دراسته في «الفصحى تتطلب شيئا من المجازفة، ذلك لأن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئا عنه»[1].

ويرى باحث آخر أنه «ليس لدينا من دليل يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء»[2].

ولم يقتصر البحث في النبر في العربية على لغويينا بل تعداه إلى غيرهم، فها هو «هنري فليش» يؤكد أن العربية لاتتصف بشيء من النبر الديناميكي أو الموسيقي[3]، وهو عنده فكرة كانت مجهولة لدى نحاة العربية، ذلك أنه لم يجد له اسما في مصطلحاتهم، غير أنه عاد فيما بعد ليقرر أن النبر يمكن ملاحظته في تصاريف بعض الكلمات وذلك في حالتي ألف التأنيث الممدودة والمقصورة للاسم المؤنث[4].

أما «بروكلمان» فإنه يتخذ موقفا مغايرا للمواقف السابقة وبخاصة موقف

---

1) مناهج البحث في اللغة ص 197.
2) الأصوات اللغوية ص 171.
3) العربية الفصحى ص 182.
4) العربية الفصحى ص 182.

هنري فليش فيقول: «في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه -سير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعا طويلا فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإن النبر يقع على المقطع الأول منها»[1]، وقد رد هنري فليش هذا التفسير بأن صاحبه متأثر بدينامكية النبر في لغته[2].

ونحن وإن كنا نتفق مع اللغويين السابقين فيما قرروه من أن البحث فيه يتلطب شيئا من المجازفة، وذلك لانعدام الأجهزة التي يمكن أن تسجل عليها هذه الظاهرة في عصر الفصاحة، كما أنه لم يجد الاهتمام به من قبل النحاة إلا أنه لا مناص من الإقرار بأن بعض اللغويين قد سجل ملاحظات طريفة يمكن أن تعد من هذا الجانب، من ذلك ماذكره ابن جني وهو يتحدث عن حذف الصفة يقول: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب «الكتاب» من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: ليل طويل، أو نحو ذلك»[3]، فكلمات ابن جني الواردة في هذا النص، التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم، تشير إلى النبر، ويتضح هذا من خلال مفهومها.

فكلمة «التطريح» في اللسان تعني: تطويل الشيء ورفعه وإعلاءه[4]، والتطويح من طوح به ذهب هنا وهناك، كما جاء في مادة «طوح» في اللسان[5]، وأما التفخيم فهو عند اللغويين المحدثين ظاهرة صوتية تحدث عن

1) فقه اللغات السامية ص 45.
2) العربية الفصحى ص 205.
3) الخصائص 370/2 و371.
4) اللسان مادة طرح .
5) اللسان مادة طوح.

حركة عضوية تغير من شكل حجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هـذه القيمة الصوتية المفخمة[1].

فمن خلال ربط هذه الكلمات بمعانيها اللغوية نجد اتفاقـا لهـذه المعـاني مـع مفهوم النبر بمعناه الحديث، فهو أيضا عملية عضلية يقصد منها ارتفاع الصـوت وعلوه.

ثانيا ـ التنغيم (Intonation):

إذا كان النبر يختص بمقطع معين من مقاطع الكلمة فـإن التنغيـم Intonation يختص بالجملة كلها، فهو نمط لحنـي (Melodic Pattern) يتحقـق بـالتنوع في درجة جهر الصوت أثناء الكلام[2]، وهو أيضـا المصطلـح الصوتـي الـدال علـى الارتفاع (الصعود)، والانخفاض (الهبـوط) في درجـة (Pitch) الجهـر (Voice) في الكلام[3]، أو هو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حـدث كلامي معين[4]، ومن خلال التعريفات السـابقة فـإن التنغيـم تغيرات موسيقية تنتاب الصوت من صعود إلى الهبوط، ومن هبوط إلى صعـود، تحـدث في اللغـة لغاية وهدف يرمي إليه المتكلم وحسب الحالة التي يكون عليها.

وهو في الكلام المنطوق كالترقيم في الكلام المكتوب، غير أن التنغيم أوضـح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفـي للجملـة[5]، وهـذا الوضـوح مرجعـه التأثر الذي يصاحب الحديث لينبه ويثير، ويتطلب حالة من الانتباه والمتابعـة لـما يجري، فهو يقوم بوظيفة دلالية بما يصاحبه من قرائن، كإشاحة الوجـه وتجهمـه أو انفراج أساريره، ومن هنا يختلف من لغة إلى لغة، وقد يكون هذا الاختـلاف في لهجات اللغة الواحدة.

---

1) معجم المصطلحات في اللغة والأدب ص 219.
2) الأصوات ووظائفها ص 156.
3) علم اللغة للسعران ص 210.
4) أسس علم اللغة ص 93.
5) اللغة العربية معناها ومبناها ص 226.

والتنغيم قسمان: **الأول** وينتهي بنغمة هابطـة على آخر مقطع وقع عليه النبر، **والثاني** وينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور[1]، ويكثر استعمال النغمة الهابطة في التقرير لإفادة انتهاء الجملة وتمام المعنى، أما النغمة الصاعدة فتدل على أن الكلام بحاجة إلى إجابة وغالبا ما يكون استفهاما.

وهناك نوع ثالث من التنغيم يعرف بالنغمة المسطحة وتتحقق إذا وقف المتكلم قبل تمام المعنى[2]، وهي نغمة ليست بالصاعدة ولا بالهابطة ومن أمثلتها الوقف عند الفواصل المكتوبة في الآيات ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ⑦ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ⑧ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ⑨ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ ⑩﴾[3].

فالوقف على ﴿الْبَصَرُ﴾ و﴿الْقَمَرُ﴾ أوّلا و﴿الْقَمَرُ﴾ ثانيا تم على معنى لم يتم، فهذه النغمة مسطحة دون صعود أو هبوط، أما الوقف عند ﴿الْمَفَرُّ﴾، فالنغمة هابطة لأنه تم عند تمام معنى الاستفهام دونما أداة، أي أن الاستفهام تم بالظرف.

وهذا الاتجاه في تصنيف التنغيم يكاد يتفق مع اتجاهات التنغيم في اللغة الإنجليزية إذ أن فيها أربع درجات للصوت: منخفض «Low»، ومتوسط «Mide»، وعال «High»، وعال جدًّا «Extrhigh»[4]، فمثلا كلمة go يمكن استعمالها في جملة غير انفعالية فتقول: Iam going to go there tomorrow وتستعملها في سؤال عادي go there؟ وتستعمل في مقام الإنكار وعدم التصديق go there، وتستعمل أخيرا فعل أمر go، من الممكن أن نقول عن go الأولى: إنها تستعمل نغمة متوسطة عادية، والثانية: نغمة عالية، والثالثة: تبدأ منخفضة وتنتهي عالية، والرابعة: عكس الثالثة تبدأ عالية وتنتهي منخفضة.

---

1) اللغة العربية معناها ومبناها ص 229.
2) اللغة العربية معناها ومبناها ص 230.
3) القيامة الآيات 7 و8 و9 و10.
4) أسس علم اللغة ص 95.

والتنغيم في بعض اللغات ذو قيمة دلالية تعادل تماما أصوات العلة والسواكن، فالصينية يمكن أن تنطق بكلمة واحدة بألحان مختلفة فيؤدي هذا الاختلاف في الألحان إلى اختلاف في المعاني، من تلك كلمة Kan Shu إذا نطقها بألحان مختلفة فتعني مرة «رجل»، وأخرى «حظًّا سعيدا»، وثالثة «مقر الوالي»، ورابعة «غنيّ» وهكذا، وفي الفرنسية يؤدي التغير في التنغيم إلى تحوّل الجملة من الدلالة على التقرير إلى الدلالة على الاستفهام[1]، فعبارة Li vent عندما تكون تقريرية بمعنى. هو يأتي، تنطق على نغمة هابطة li vent، أما إذا كانت سؤالا بمعنى: هل نأتي، نطقت على نغمة صاعدة.

أما في العربية فإن بعض الباحثين يرى أنه غير ذي دلالة، ويرجع ذلك إلى أمرين؛ **أولهما**، أن العربية تستغني عنه بالأدوات وعلامات الإعراب، **وثانيهما**، أن اللغويين القدامى لم يسجلوا لنا شيئا عنه، فإذا ما قبلنا الأمر الأول، فإن الأمر الثاني لا يمكن قبوله أو التسليم به، فلو التجأنا إلى ابن جني فسنجد عنده إشارات إلى هذه الظاهرة، من ذلك «أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ (الله) هذه الكلمة ... وكذلك إن ذممته وصفته بالضيق فقلت: سألناه وكان إنسانا، وتزوي بوجهك وتقطبه، فيُغْنِي بذلك عن قولك: إنسانا لئيما، أو لحزا، أو مبخّلا أو نحو ذلك»[2]، فهذه التغييرات الموسيقية نوع من التنغيم للعبارة، لم يفت ابن جني توظيفها مع السياق لتكون لها دلالة على المعنى المقصود.

ومن ذلك «أيضا لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما، وكذلك: مررت برجل أي رجل ... ومن ذلك لفظة الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابا

1) علم اللغة للسعران ص 211.
2) الخصائص 2/37 و371.

كقوله تعالى: ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[1]، أي ماقلت لهم ... وأما دخولها على النفي فكقوله ﷻ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[2]، أي أنا كذلك، وقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطَايَا

أي أنتم كذلك»[3].

وهذا النص يوضح إشارته للتنغيم وضوحا تامًّا، ذلك أن مقام الاستفهام والتعجب لايتحقق إلا بصورة تنغيمية، وهو من الأساليب الشائعة في الاستعمال عندنا، فأحيانا نعبر عن دهشتنا بصيغة سؤال لانريد به الاستفسار، فنخرج العبارة في صورة تنغيمية هابطة كقول أحدنا: لاأدري كيف قام فلان بهذا العمل، فهذا لايريد الإجابة عن سؤاله وإنما ينكر أمرًا، أو يتعجب له بصيغة منغمة يختلط فيها الاستفهام والتعجب، والذي يجعل السامع يفهمك ولا يجيبك ليس إلا هذا التنغيم الموسيقي الذي يصاحب حديثك تماما، كما تقول: مررت برجل أيِّ رجل، فأيّ بطبيعتها تفيد الاستفهام في مثل هذا الموقف، ولكن لما خالط هذا الاستفهام التعجب استحال خبرا، والنحاة يسمّون «أي» هذه، الكمالية، فسرّ هذا التحول هو التنغيم.

فلو التفتنا إلى المصادر التي دونت عن طريقها اللغة وهي القرآن الكريم، وما صدر عن خلّص الأعراب من ضروب الكلام المختلفة، فإنه ستواجهنا مصاعب جمة في إمكانية الحصول على شواهد تؤكد وجود هذه الظاهرة، ذلك أن التنغيم ظاهرة صوتية بحتة لايمكن التوصل إليها إلا من خلال السماع، ولما كان توارث السماع أمرا مستحيلا في وقت لم تعرف فيه أدوات الصوت، وكذلك لم يقم أحد من اللغويين بوصفها إلا ما كان من ابن جني أو تلك الدراسات التي نحا بها أصحابها منحى آخر، لذلك تعذر معرفة النصوص التي انتقلت من ضرب إلى ضرب، غير أن بعض المعاصرين أشار إلى وجود التنغيم

1) المائدة من الآية 16.
2) الأعراف من الآية 172.
3) الخصائص 269/3.

في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى على لسان يوسف وإخوته بَعْدَ فَقْدِ صُوَاعِ الملك: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِن كُنتُمْ كَاذِبِينَ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾[1]، «فلا شك أن تنغيم جملة ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ﴾ بنغمة الاستفهام، وجملة ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان ويكشف عن مضمونها»[2]، فرجال العزيز سألوا إخوة يوسف عن جزاء السارق فأعاد هؤلاء السؤال بدون أداة، ثم اتبعوا ذلك ببيان العقوبة التي يجب إنزالها على السارق، غير أن المفسرين لم يعيروا هذا الناحية الصوتية أي اهتمام فرأوا أن ﴿جَزَاؤُهُ﴾ «مبتدأ و﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ خبره، والتقدير: جزاؤه استعباد من وُجدَ في رَحْله، فهو كناية عن الاستعباد، وفي الجملة معنى التوكيد كما تقول: جزاء من سرق القطع فهذا جزاؤه»[3].

ومما هو وثيق الصلة بهذه، تلك الدراسات التي نحا بها أصحابها منحى آخر وأعني علماء البلاغة، الذين خصصوا علمًا بكامله يعرف من خلاله أحوال المتكلم الذي يكون مطابقا لمقتضى الحال وسموه (علم المعاني) تتبعوا من خلاله الكلام فوجدوه ينقسم إلى قسمين: خبر وإنشاء، فالخبر: كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته، أما الإنشاء: فإنه لايحتمل صدقا ولا كذبا. وقسّموا الإنشاء إلى قسمين:

إنشاء غير طلبي، وهو ما لايستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وإنشاء طلبي، وهو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، وأنواعه خمسة: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

فالأمر: وهو طلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الاستعلاء، وقد يخرج عن هذا المعنى الحقيقي إلى معان أخرى كالتهديد، كما في قوله تعالى:

---

1) يوسف آية 75.
2) علم الدلالة ص 13.
3) تفسير القرطبي 234/9.

﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1].

والنهي: وهو طلب الكف عن الشيء على وجه الاستعلاء[2]، ولكنه قد يخرج إلى معانٍ أخرى؛ كالتحقير نحو قول الحُطَيْئَة في هجاء الزِّبرْقَان:

دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَل لِبُغْيَتِهَا   واقْعُدْ فإنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

والإستفهام: وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل، وهو أيضا قد يخرج عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى، مثل:

1ـ الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[3] أى انتهوا.

2ـ الإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[4].

3ـ التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[5].

4ـ التعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾[6].

ومن أنواع الإنشاء الطلبي النداء: وهو طلب المتكلم إقبال المخاطب عليه، بحرف نائب مناب (أنادي) وأدواته: الهمزة، وأي، ويا، وآ، وآي، وأيا، وهيا، و «وا».

وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصلى مثل:

1ـ الإغراء، نحو قولك لمن أقبل يتظلم: يامظلوم.

2ـ والاستغاثة، نحو يالله للمؤمنين.

3ـ الندبة، نحو:

فوا عجبًا كَمْ يدَّعي الفضل ناقص   وَوَا أسفًا كَمْ يظهر النقص فاضل

---

1) فصّلت آية 40.
2) جواهر البلاغة ص 77.
3) المائدة آية 91.
4) الأنعام آية 40.
5) الانشراح آية 1.
6) البقرة آية 255.

4ـ التعجب نحو:

يــا لـــك مـــن قــبَّرة بيعمـــر خلا لك الجو فبيضـي واصفـري

5ـ والاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴾[1].

ويحل التنغيم محل الأدوات في لغة الكلام المستعملة بين الناس، فقد يسأل أحدهم عن الشيء ويخبر عنه بلفظة واحدة، ولا يكشف غرضه إلا التنغيم.

فمثلا نقول: نجح محمد، فقد تكون هذه الجملة استفهامية بنغمة عالية: نجح محمد، وقد تعني الإخبار بنغمة متوسطة عادية: نجح محمد، فالذي يحدد المعنى هو نوع التنغيم الواقع عليها، ومن ذلك قول المدرس لتلميذه: أهمل دورسك، فإن تنغيم الكلمة هو الذي سيحيل الجملة من أمر إلى تهديد.

وهكذا فإن التنغيم يمكن أن يعد عاملا مساعدا على إبراز المعاني غير الحقيقية في اللغة العربية، وهذا ما اتضح لنا من خلال تعريفنا له، وعرضنا لبعض الشواهد التي تثبت وجوده، غير أن هذه الشواهد التي مثلنا بها من القلة بحيث إننا لانستطيع أن نجزم بوجود هذه الظاهرة في العربية على نطاق واسع، عكس اللغات مثل الإنجليزية التي يؤدي فيها التنغيم، وكذلك النبر دورًا كبيرًا في إبراز المعاني.

---

1) هود آية 73.

الفصل الرابع

دلالة الصيغ الصرفية وما في حكمها

1- دلالة الصيغ الصرفية

2- دلالة الاشتقاق من الأعيان .

3- دلالة النحت .

1- دلالة الصيغ والأوزان:

وضع لغويو العربية ضوابط ومقاييس تتعلق ببنيـة الكلمـة يتـم مـن خلالهـا معرفة جيد الكلام من رديئه، فكان أن وضعـوا ميزانـا سـموه الميزان الصـرفي، يتكون من ثلاثة حروف أصلية هي الفـاء والعين والـلام على اعتبـار أن أصـل الكلمة ثلاثي، فإذا زادت الكلمة على الثلاثة زادوا حرفا آخر أوحرفين حسـب الصيغة.

وكانوا خلال هذا الوضع أو بعده كثيرا ما تسترعي انتباهم خصائص صوتية أو دلالية تميز هذه الصيغة عن غيرها.

ولعل أول هؤلاء اللغويـين إدراكـا لهـذه الخصـائص سيبويه الـذي جـاء في «كتابه»: «المصادر التي جاءت على مثال واحـد حين تقـاربت المعـانى قولـك: النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفـاع ومثلـه العسلان والرنكان»[1]، وقد فسر ابن جني هذه القولة بأن ما جاء على الفعـلان من المصادر إنما يأتى للاضطراب والحركة نحو النقزان والغليـان والغثيـان[2] وإلى مثل هذا ذهب ابن فارس[3].

وقد كان لملاحظة سيبويه أثـر كبير في بعـض اللغويـين، فقـاموا يستقصون تلك الصيغ والأوزان وما يمكن أن تحمله من قيم دلالية، فابن جني بعد تفسـيره ملاحظة سيبويه يقول: «ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سـمْت ما حداه (يعني سـيبويه والخليـل) ومنهـاج مـا مثـلاه ... ومـن ذلـك ... أنهـم جعلوا «استَفْعَلَ» في أكـثر الأمـر للطلـب نحـو: استَسْـقَى واسْـتطعَم واسْتوهَب واسْتمنَح على ترتيب هذه الأفعال»[4]، ومن ذلك «الفَعَلَى في المصادر والصفات

1) الكتاب 140/4.
2) الخصائص 152/2.
3) الصاحبي ص 374.
4) الخصائص 153/2.

إنما تأتي للسرعة نحو البَشَكَى والجَمَـزَى والوَلَقَـى»[1]، ومـن ذلـك أيضـا «إنهـم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل فقالوا: كَسَّـر وقَطَّـع وفَتَّـح وغَلَّق»[2]، ويرجع السـبب في ذلـك إلى جعلهـم «الألفـاظ دليلـة علـى المعـاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعـين أقـوى مـن الفـاء والـلام»[3]، وهذا توجيه منه لهذا النوع من الدراسة، فمجرد ورود الصوت علـى الصـوت من الميزان يحدد دلالته، ثم طفق يفسر الأسباب التـي جعلـت العين أقـوى مـن اللام والفاء فيقول: «وذلك لأنها واسطة لهمـا ومكنونـة بهمـا فصـارا كأنهمـا سياج لها ومبـذولان للعـوارض دونهـا ولذلـك تجـد الإعـلال بـالحذف فيهمـا دونها، فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وَعَدَ نحو: العِـدَة والزِّنَـة والطِّـدَة والتِّدَة ... وأما اللام فنحو: اليَد والدَّم والفَمُ والأَبُ والأَخُ»[4].

وإذا كان ابن جني قد لاحـظ القيمـة الدلاليـة في عـدد محـدود مـن الأوزان والصيغ فإن ابـن فـارس يذهـب إلى أبعـد مـن ذلـك، فيؤكـد أن جميـع الأوزان وضعـت لمقابلـة المعـاني، ففَعِـل يكـون في الوجـع نحـو: وَجِـع وحَبِـط، وأَفْعَـل للصفات بالألوان نحو: أَحمَر وأَسوَد، وفُعال للأدواء[5].

وتأسيسا على هذا المذهب الذي يرى الصلـة بـين الصيـغ والأوزان والمعـاني تتبع بعض الباحثين هذه الصيغ فرأى أن كثيرا منها يطـرد وروده «للدلالـة علـى معان خاصة، من ذلك أوزان الأفعال؛ الماضي والمضـارع والأمـر، وأوزان اسـم الفـاعل، وصِيَـغ المبالغـة، والصفـة المشـبهة، واسـم المفعـول، وأفعـل التفضيـل، والتعجب، واسم الآلة، والمصدر واسم الزمان والمكـان، وجمـوع التكسـير»[6]، ومن هذه الصيغ ما لايقتصر على الإشارة إلى مجمل مدلول الكلمة كـالمدلولات

---

1) الخصائص 153/2.
2) المرجع السابق 155/2.
3) المرجع السابق 155/2.
4) المرجع السابق 155/2.
5) الصاحبي ص 374.
6) فقه اللغة د. وافي ص211.

التي سبق ذكرها بل يتعداه إلى الإشارة إلى معان خاصة من ذلك: «وزن فُعَال - بضم الفاء وفتح العين ثم ألف مدّ بعدها - وفُعَالة المؤنث، أما الوزن الأول فُعَال فأكثر ما يأتي لما يُستكرَه أو يُستقذَر أو يحتقَر أو يُستصغَر فمن ذلك: الدُّوَار الذي يصيب الإنسان إذا ركب البحر أو علا في الجو ... والسُّعَال، وكل ذلك مما يستكره ... والمُخَاط والعُطَاس ... وكلّ ذلك مما يُستقذَر، والبُغَاث والجُفَاء والغُبَار والهُرَاء وكلها مما يحتقر، والغُلام والقُرَاد والغُرَاب مما يُستصغَر»[1]، أما مؤنث هذا الوزن وهو فُعَالة فإنه «يدل دائما على البقية من الشيء الحقير ...»[2]، نحو الثُالة والبُرَادة والنُشَارة والنُخَالة والقُمَامة وغيرها.

ويجيء مصدر فَعِيل للدلالة على السَّيْر، كالرَّحِيل والذَّمِيل[3]، وقد يأتي للدلالة على الصوت مثل: العَوِيل والصَّهِيل والزَّئِير.

وتجيء المصادر الرباعية المضعّفة لتدل على معنى التكرار نحو: الزَّعْزَعَة والقَلْقَلَة، وهو المعنى الذي لاحظناه في أفعالها عند حديثنا عن أصوات المسموعات.

وهكذا فإن الصيغ والأوزان في اللغة العربية غالبا ما تكون عنصرا من العناصر الأساسية التي تحدد معناها «ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، فالصيغة هي التي تقيم الفروق (مثلا) بين كاتب ومكتوب وكِتَابة»[4]، فالأولى اسم فاعل، والثانية اسم مفعول، والثالثة مصدر.

ومن دلالات الصيغ والأوزان تلك الأوزان التي جاءت عليها بعض الجموع والتي عرفت فيما بعد بجموع التكسير، وهذه الظاهرة - أعني جموع التكسير - تكاد تكون وقفا على العربية وحدها إذ أنه لم يشاركها فيها من أخواتها

1) كلام العرب ص 39.
2) كلام العرب ص 39.
3) فقه اللغة، د. وافي ص 211.
4) فقه اللغة وخصائص العربية ص 115.

الساميات إلا اليمنية القديمة والحبشية، وهاتان لم تتوسعا توسع العربية فيها، «حتى أصبح للمفرد الواحد عدة جموع»[1]، كل جمع منها جاء ليوضح أمرا، فهذا للقلة وذلك للكثرة وآخر لجمع الجمع.

أ ـ دلالة أوزان الأفعال:

قسّم الصرفيون الفعل بحسب التجرد والزيادة إلى قسمين؛ مجرّد ومَزِيد، فالمجرّد: ما كانت جميع حروفه أصلية، وهو أيضا قسمان[2]؛ ثلاثي ورباعي، والمزيد أيضا قسمان؛ مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي، ولكل من هذه التقسيمات أوزان تتفق مع بنيتها لتكون بعد ذلك دليلا عليها، على الرغم من أن هذه الدلالة لا تختص بمعنى غالبا كأن تدل مثلا على وجع أو لون أو جمال أو غيره، ولكننا نلمح فيها معنى عامًّا كالحدثية والزمنية ومعنى هذا أن ما جاء على هذا الوزن أو ذاك يكون فعلا واقعا في زمن معين من الأزمنة كالماضي والمضارع، وفيما يلي عرض لأوزان الأفعال ودلالاتها:

أولا ـ الفعل الثلاثي المجرد:

وله باعتبار ماضيه ثلاثة أوزان فقط وذلك أنّ فاءه دائما تكون مفتوحة أمّا العين فإنها تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وعلى هذا فإن أوزانه هي[3]: فَعَلَ، مثل: نَصَرَ، ضَرَبَ، فَعِلَ مثل: فَرِحَ وحَسِبَ، فَعُل مثل: كَرُمَ، ظَرُفَ، غير أن هذه الأوزان عند تصريفها إلى المضارع تتضاعف لتصل الستة أوزان، وهذه الأوزان هي:

1) فَعَل يَفْعُل، بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، مثل: نَصَر يَنْصُر، قَعَد يَقعُد، بَرَأَ يَبْرُؤ، قَال يَقُول، وهذا الوزن وإن كان لا يختص بمعنى معين إلا معنى الحدث وزمانه، فإننا نلاحظ اختصاصه بأنواع معينة من هذه الأفعال،

---

1) فقه اللغة، د. وافي ص 211.
2) فقه اللغة، د. وافي ص 211.
3) أوضح المسالك 362/4.

فمن اختصاصه:

أ. **الأفعال الجوفاء:** نحو: قَال يقُول، عَاد يعُود، وقد جاء قلة منها على غيره من ذلك: خَاف، فالأصل (خوف يخُوف).

ب. **المغالبة:** وهذا ليس مطردا ولا قياسيا بحيث يجوز استعماله في جميع الأفعال التي على هذا الوزن، ولكن يكتفى منه بالمسموع، فسُمِع (كَارَمَنِي فكرمته) أي غلبته في الكرم.

ج. **الفعل الناقص الواوي:** نحو: سَمَا يَسمُو، دعَا يَدعُو، ما عدا قلة منها نحو: رَضِيَ يَرضَى، فالأصل فيها رضو يرضو.

د. **الأفعال المضاعفة المتعدية:** أكثرها جاءت عليه نحو: شَدّ يَشدّ، وجاءت عليه قلة من الأفعال اللازمة نحو: مَرّ يَمُرّ.

2) **فَعَل يَفعِل:** بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ومن اختصاصه:

أ. **المثال:** واويا كان يائيا، نحو: وَعَد يَعِد، يَسَّر يُيَسِّر.

ب. **الأجوف والناقص اليائي،** نحو: بَاع يَبِيع، رمَى يرمِي.

ج. **المضاعفة اللازمة،** نحو: فَرّ يَفِرّ.

3) **فَعَل يَفعَل،** بفتح العين في الماضي والمضارع، وقد عدّه الصرفيّون فرعا على فَعَل يَفعُل، ويختص بما كان عينه أو لامه من حروف الحلق[1] نحو: خَضَع يخضَع، قَطَع يَقطَع، نَهَج يَنهَج، سَحَب يَسحَب، سَبَح يَسبَح، وقد جاء عليه من غير ذلك، قَنَط يَقنط، قَلَى يَقلِي، ركن يركن، وحروف هذه الأفعال جميعها ليست من حروف الحلق.

4) **فَعِل يَفعَل،** بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، نحو: عَلِم يَعلَم،

---

1) الكتاب 5/4.

وأكثر الأفعال الواردة عليه لازمة كما أنها تدل على وجع أو حزن وضدهما[1] نحو: مَرِض، سَقِم، جَرِب، عَطِب، حَزِن، غَضِب، بَرِئَ، نشط، فَرِح، جَذِل، وقد يدل على امتلاء أو فراغ نحو: شَبِع، عطش، أو لون نحو: شهب، أو عيب نحو: صَلِع، عَوِر.

5) **فَعِل يَفعِل،** نحو: وَرِث يَرِث، وما جاء عليه قليل جدًّا ولا تكاد تبلغ العشرين عددا وهي: نَعِم، يَئِس، وَرِث، وَثِق، حَسِب، وَبِق، وَرِع، وَلِه، وَهِم، وَلِي، وَرِه، وَعِم، وَمِق، وَفِق، ويعده الصرفيون فرعا على فَعِل يَفعَل.

6) **فعُل يفعُل،** بضم العين في الماضي و المضارع وما جاء عليه يكون لازما كما أن أكثره يدل على سَجيّة أو طِباع، من ذلك: حَسُن، كَبُر، قَبُح، صَغُر.

وهذه الأبنية بعضها يدل على معان خاصة على نحو ما رأينا سابقا أمّا البعض الآخر فإنه وإن كان لايدل على معانٍ خاصّة فإنه يمكن من خلاله التمييز بين الأفعال ماضيها ومضارعها.

ثانيا ـ مزيد الثلاثي:

يُزاد الفعل الثلاثي حرفا أو حرفين أو ثلاثة لإكسابه معان جديدة وله اثنا عشر وزنا، ثلاثة للمزيد فيه حرفان، وأربعة للمزيد فيه ثلاثة أُحرف.

أ ـ الثلاثي المزيد فيه حرف واحد:

- **أَفعَل،** بزيادة همزة القطع في أوله للتعدية: نَزَل أَنزَل، خَرَجَ أَخرَج، مَدَّ أَمَدَّ، أَتَى آتَى، جَابَ أَجَاب، وَفَى أَوْفَى، ففي جملة مثل: نَزَل الوَلَد (الفعل لازم) إذا قلت: أَنزَل الرجلُ الولدَ (صارالفعل متعديا)، ومن المعاني التي تطرد في هذه الصيغة:

1ـ التعدية: ـ على ما مر ـ خَرَج أَخرَج.

---

1) المغني في تصريف الأفعال ص 99.

2- **الدخول في الزمان والمكان:** أَصبَح (دخل في الصباح)، وأعصَر (دخل في العصر)، وأشتَى (دخل في الشتاء)، وأخرَف (دخل في الخريف)، وأربَع (دخل في الربيع) وهذه أزمنة، وأَمْصَر (دخل مصر)، وأعرَق (دخل العراق)، وأَلْيَب (دخل ليبيا)، وأعمَن (دخل عمان)، وأسوَس (دخل السويس)، وأشأَم (دخل الشام)، وأبحر (دخل البحر).

3- **السلب و الإزالة**، نحو: أَشكَيْتُ زيدًا (إذا أزلت شكواه)، وأعجَمْتُ الكتاب (إذا أزلت عجمته).

4- **الاستحقاق**، وذلك أنها توضح أن شيئا استحق شيئا نحو: أَحصَد الزرع (استحق الحصاد)، وأَزْوَجت الفتاة (استحقت الزواج)، وأَضرَب الفتى (استحق الضرب)، وأَقرَأ الكتاب (استحق القراءة).

5- **الصيرورة**، نحو: أثمر الشجر (صار ذا ثمر)، وأبلح النخل (صار ذا بلح)، وأولدت المرأة (صارت ذات ولد)، وأخمس العدد (صار خمسة).

6- **التكثير**، نحو: أشجر المكان (كثر شجره)، وأسبع المكان (كثرت سباعه)، وألصص(كثرت لصوصه)، وأظبأ (كثرت ظباؤه).

- **فَاعِل** – بزيادة ألف بين الفاء والعين –: للمشاركة، جدل جادل، دفع دافع، وعد واعد، نجى ناجى، شرك شارك، صدق صادق، أخذ آخذ، ندى نادى، حور حاور، ضرب ضارب، ففي جملة مثل: دفع الجيش العدو، الفعل واقع من واحد، فإذا قام العدو بالرد على الدفع فعندها تكون مدافعة، و تكون الجملة: دافع الجيش العدو، ومن المعاني التي تطرد فيها:

1- **المشاركة:** وهي وقوع الفعل من متعدد، مثل: ضارب زيدٌ عمرًا، وقاتل أحمدٌ عليًّا، ولاكم حسنٌ زيدًا، وجالس أحمدُ بشيرًا.

2- **المتابعة**، نحو: تابعت الدرس، وَالَيْتُ الصوم، واصلت السفر، واكبت الأمر.

3- **التكثير**، نحو: ضاعفت الشيء (أي كثرت أضعافه).

4ـ **إضفاء صفة**، نحـو: عافـاك اللـه (جعلـك اللـه ذا عافيـة)، وكافـأ المعلـم التلميذ (جعله ذا مكافأة)، عاقب الأب الولد (جعله ذا عقوبة).

• **فَعَّل** – بتضعيف العين – نحو: مَزّق، كَسّر، قَطّـع، عَلّـم، نَـزّل، سَـلّم، وَصّل، وَبّخ، عَنّف، مَدّد، شَدّد، وتطّرد في المعاني الآتية:

التعدية: وذلـك بـأن يتعدى الفعـل بعـد أن كـان لازمـا إذا نقـل إلى هـذه الصيغة، نحو نَزَل القرآن، ونَزَّل اللهُ القرآنَ، ومنه قولـه تعـالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾[1]، وفَرِح الوَلدُ، وفَرَّح الوالدُ ابنَه .

المبالغة والتكثير، نحو: طَوّف، وقَتّل، وغَلّق.

التوجُّه، نحو: شَرّق، وغَرّب، ويَمّن ويَسّر.

التشبيه: وهو جعل الشيء شبها لشيء، نحو: قَوّس الظهر (صار كالقوس)، وحَجّر الطين (صار كالحجر).

النسبة: وهو نسبة شيء إلى شيء نحـو: كَفّـرتُ زيـدًا (نسبته إلى الكفـر)، وكَذّبته (نسبته إلى الكذب)، وفَسّقته (نسبته إلى الفسق).

السلب والإزالة، نحو: قَلّمتُ أظافري (أزلتهـا)، وقَشّـرتُ الفاكهـة (أزلـت قشرتها).

الاختصار، نحو: كَبّر (من قولك: اللّه أكبر)، وهَلّلَ (من قولـك: لا إلـه إلا الله)، وسَبّح (من قولك: سبحان الله)، ولَبّى (من قولك: لبيك).

الدعاء على المفعـول أو لـه، نحـو: جَدّعـت زيـدًا (أي قلـت لـه: جدعـا)، وسَقّيتُ زيدًا (أي قلت له: سقيًا).

---

1) الزمر آية 23.

ب ـ الثلاثي المزيد فيه حرفان. وله خمسة أوزان[1]:

1) **انْفَعَلَ**: ويكون للمطاوعة (Reflexive) مثل: قَطَعْتُه فانْقَطَعَ، كَسَرْتُه فَانْكَسَرَ. ويشترط في الفعل أن يكون فعل معالجة ظاهرا كالقطع والحطم، كما يشترط أن لا تكون فاء الفعل لاما، أو راء، أو واوا، أو نونا، أو ميما، فلا يقال: انلأم، وانرمى، وانوصل، وانوى، وانمضع، وجاء شاذا: امحى وأصلها انمحى.

2) **افْتَعَلَ**: بزيادة همزة وتاء، نحو: اجتمع، اجتور، اعتور، ويطرد في المعاني الآتية:

أ. **المطاوعة**، نحو: جمعتُه فَاجْتَمَعَ، وهذا معنى عام يمكن ملاحظته في جميع ما جاء على هذه الصيغة.

ب. **المشاركة**، نحو: اجْتَوَرَ، أي صار بعضهم لبعض جيرانا، اشْتَرَكَ، اخْتَلَفَ، اقْتَتَلَ.

ج. **الاتخاذ**، نحو: اعْتَادَ (أي اتخذ لنفسه عادةً)، وافْتَرَشَ (اتخذ لنفسه فرشا).

د. **المبالغة**، نحو: اكْتَسَبَ، اقْتَلَع، اجْتَهَد.

3) **افْعَلَّ**: ويأتي للمبالغة في الألوان والعيوب، نحو: اصْفَرَّ، احمَرَّ، اعْوَرَّ.

4) **تَفَعَّلَ**: ويأتي لمطاوعة فعل مضعّف العين نحو: كَسَّرته فتكسّر، وشَجّعته فَتَشَجَّع، وعَلّمتُه فتَعَلّم، وقد أجاز مجمع القاهرة قياسيته في هذا المعنى[2].

5) **تفَاعَلَ**: ويكون للمشاركة بين اثنين، كتسابق الرجلان، أو أكثر كتصالح القوم، كما يكون لمطاوعة فاعل، نحو: بَاعَدْتُه فتَبَاعَد، وقد رأى مجمع

---

1) جامع الدروس العربية ص 224.

2) مجلة مجمع اللغة العربية 36/1، 224 و225.

اللغة العربية في القاهرة قياسيته في هذا المعنى[1].

ج ـ **الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف**: وله أربعة أوزان:

1) **اسْتَفْعَلَ**: يكون غالبا للطلب والصيرورة، نحو: اسْتَغْفَرْتُ الله، واستكتبت، واستحجر الطين، أي صار حجرا، وقد رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيته في هذين المعنيين[2].

2) **افْعَوْعَلَ**: ويكون للمبالغة والتوكيد، نحو: اخشوشن الرجل في معيشته، إذا بالغ في الخشونة، واعْشَوْشَبَتِ الأرضُ، واحلولى الزَّمانُ، إذا صَفَا وذَهَبَتْ مُنَغِّصَاتُه.

3) **افْعَوَّلَ**: ويكون للمبالغة أيضا، نحو: اجْلَوَّدَ .

4) **افْعَالّ**: ادهامّ، اشهَابّ، واخضارّ، واصفارّ، واعوارّ، ويكون للمبالغة في الألوان والعيوب[3].

ثالثا ـ الأفعال الرباعية المجردة:

ولها وزن واحد وهو فَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجَ.

رابعا ـ الأفعال الرباعية المزيد فيها:

1) الرباعي المزيد فيه حرف واحد، وله وزن واحد تَفَعْلَلَ، ويكون لمطاوعة فَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجْتُه فتدحرج، وسرولته فتَسَرْوَلَ، أي ألبسته السراويل فلبسها.

2) الرباعي المزيد فيه حرفان، وله وزنان:

أ ـ **افْعَنْلَلَ**: ويكون للمطاوعة، نحو: حَرْجَمْتُهُمْ فَاحْرَنْجَمُوا.

ب ـ **افْعَلَلَّ**: ويكون للمبالغة، نحو: اطْمَأَنَّ، واذْلَهَمَّ.

---

1) مجلة مجمع اللغة العربية 36/1، 224 و225.

2) مجلة مجمع اللغة العربية 231/1 و232.

3) الكتاب 25/4 و26.

وخلاصة القول فإن جميع أفعال العربية يمكن وزنها على تلك الصيغ والأوزان وهذا ما دفعنا إلى اعتبارها مظهرا من مظاهر الدلالة الصوتية.

ب ـ دلالة أوزان المصادر:

لايجد المرء بدا من الرجوع إلى الأفعال عند الحديث عن المصادر فحتى البصريون الذين يرون أن المصدر أصل للفعل لايرون غضاضة في هذا، يقول الرضِيّ في شرحه على الكافية[1]: «وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل».

وعلى هذا فإن المصدر إما أن يكون فعله ثلاثيا أو غير ثلاثي، وفيما يلي بيان للنوعين ودلالتهما:

1) أوزان الثلاثي:

لمصادر الفعل الثلاثي أوزان كثيرة يصعب تحديدها أو وضع ضوابط لها وهذا باتفاق الصرفيين، وما هذه الضوابط التي دَوَّنُوها إلا للتقريب والاستعانة بها عند الحاجة، بخلاف الأفعال الزائدة على ثلاثة فإنها تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير في كل من الماضي والمضارع فكانت مصادرها جارية على قاعدة ثابتة مثلها.

ومصادر الثلاثي يمكن تصنيفها باعتبار أوزان أفعالها في الماضي حيث تقع تحت ثلاثة أوزان هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، وهذه الأوزان فيها المتعدي واللازم وبخاصة الوزنين الأولين.

وعلى هذا سيكون الحديث عن مصادرها على التفصيل الآتي:

1) **الثلاثي المتعدي:** بوزني فَعَل وفَعِل، ويكون مصدرهما بوزن (فَعْل) نحو: ضَرَب فَهِم أَمِن وَرَد، ما لم يكن الفعل دالا على حرفه.

---

1) شرح الكافية 192/2.

2) **الثلاثي اللازم بوزن فَعِل**، ويكون مصدره بوزن (فَعَل)، نحو: فرح، وجوى.

3) **الثلاثي اللازم بوزن فَعَل**، يكون مصدره (فُعُول) بضم الفاء، نحو: (قُعُود ونُهُوض) ما لم يدل على لون أو حِلية أو تَقَلُّب أو حركة أو ما في حكمها، فإن دلّ على شيء من هذه فأوزانها ما يلي:

أ ـ **فِعَالة**: يكون لما دل على حِرْفَة، نحو: تجارة، زراعة، سفارة، إمارة.

ب ـ فَعَلان: لما دل على تقلب واضطراب، نحو: جَوَلان، نَزَوَان، طَوَفان، دَوَران، طَيَران، غَلَيان، خَفَقان.

ج ـ **فِعَال**: لما دل على امتناع، نحو: شِرَاد، إِبَاء، جماح، نِفار، إِباق، فِرار.

د ـ **فُعَال**: لما دل على داء، نحو: سُعَال، دُوَار، زُكَام، مُشَاء، وكذلك مادل على صوت، نحو: بُكَاء، عُوَاء، ثُغَاء.

هـ ـ **فَعِيل**: لما دل على صَوْتٍ أو سَيْرٍ، نحو: حَفِيف، وَجِيب، صَهِيل، وَئِيم، شَحِيح، نَعِيب، رَحِيل، ذَمِيل، نَعِيق.

4) **الثلاثي بوزن فَعُل**: ويكون مصدره بوزن (فُعُولة) نحو: صُعُوبة، عُذُوبة، خُصُومة، وفَعَالة: بفتح الفاء، نحو: بَلاغة، فَصاحة، صَراحة.

2) **مصادر غير الثلاثي**[1]:

لمصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف أقيسة ثابتة بإجماع الصرفيين، والأفعال الزائدة إما أن تكون رباعية أو خماسية أو سداسية ولكل منها مصادر خاصة بها، غير أنه لما كانت لا تدل على معانٍ معينة فسنكتفي بإشارة مجملة لها.

أ. **إفعَال**، نحو: إكرام، إحسان.

---

1) تصريف الأسماء ص 57 – 79.

ب. **تَفْعِيل، تَفْعِلَة**، نحو: تعليم، تربية.

ج. **مُفَاعَلَة**، نحو: مقاتلة.

د. **فَعْلَلَة، فعلان**، نحو: دحرجة، زلزلة.

ه. **انْفِعَال**، نحو: انكسار، انشطار.

و. **افْتِعَال**، نحو: احتساب.

ز. **افْعِلال**، نحو: احمرار.

ح. **تَفَعُّل**، نحو: تجمع.

ط. **تَفَاعُل**، نحو: تقاسم.

ي. **تَفَعْلُلَ**، نحو: تدحرج.

ك. **اسْتِفْعَال**، نحو: استخراج.

ل. **افْعِيعَال**، نحو: اخشيشان.

م. **افْعوّال**، نحو: اجلوّاذ.

ن. **افعيلال**، نحو: احمرار.

س. **افْعِنْلال**، نحو: احرنجام.

ع. **افْعِلال**، نحو: اقْشِعْرَار.

3) مصدر المرة:

وهو اسم مصوغ للدلالة على حصول الحدث مَرّة واحدة، ويصاغ من الفعل التام غير القلبي وغير الدال على صفة ثابتة[1]، وتختلف صيغته من الثلاثي عن غيره.

فصيغته من الثلاثي المجرد (فَعْلَة) نحو: ضَرْبَة، وخَرْجَة، ونَفْخَة، وحَلْفَة، وصيغته من غير الثلاثي المجرّد تتوقف على نهاية مصدره المؤكد له فيقال في

1) تصريف الأسماء ص 79.

انطلاق، وفي استخراج: اسْتِخْرَاجَة، فإذا كان المصدر مختوما بالتاء نحو: إقامة، وتوصية، ومشافهة، واستقامة فلا يصاغ منه مصدر المرة ويدل عليها بالوصف كإقامة واحدة، وتوصية واحدة.

4) مصدر الهيئة:

اسم مصوغ للدلالة على الصفة أو الهيئة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه[1]، وهو لايختلف عن مصدر المرة في شروط صوغه ومما يصاغ، ويكمن الخلاف بينهما في أن الأول يكون بفتح الفاء (فَعلة)، والثاني يكون بكسرها وقد أشرنا إلى هذا عند حديثنا عن دلالة حركات البنية.

5) المصدر الميمي:

وهو اسم يدل على معنى المصدر مبدوء بميم زائدة ويصاغ من[2]:

أ. **الثلاثي المجرد بوزن (مفعَل)** بفتح العين، نحو: مقتَل، مصرَع، من قَتَل وصَرَع، إذا كان الفعل صحيحا أوناقصا أو أجوفا، أما إذا كان مثالا حُذفت فاؤه في المضارع فإنه يصاغ منه بوزن (مفعِل) بكسر العين، نحو: موعِد، موثِق.

ب. **غير الثلاثي، بوزن اسم المفعول**، أي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ماقبل الآخر، نحو: مُدَحرَج، مُدخَل، مُخرَج، من دحرج وأدخل وأخرج.

ج) أوزان المشتقات:

استقصى الصرفيّون الأسماء الواردة في العربية فوجدوها جميعا تخضع لأربعة تصنيفات (Catogories):

1) تصريف الأسماء ص 81.

2) تصريف الأسماء ص 72.

التصنيف الأول: من حيث التجرد والزيادة، فالاسم المجرد عندهم هو: ماكان مكونا من ثلاثة أحرف، أما ماكان زائدا على الثلاثة أحرف فهو مزيد.

التصنيف الثاني: من حيث التذكير والتأنيث، فالاسم إما أن يكون مذكرا أو مؤنثا، وهما ينقسمان إلى حقيقي ومجازي.

التصنيف الثالث: من حيث أواخر حروف الاسم، فقد يكون الاسم مقصورا أو ممدودا أو منقوصا وقد يكون صحيحا، فأواخر الكلم هي محل الإعراب.

التصنيف الرابع: من حيث الجمود والاشتقاق وهو ماسيكون موضوع حديثنا.

فالاسم بهذا الاعتبار ينقسم إلى جامد ومشتق، والجامد ما دل على ذات معنى قائم في الذهن من غير ملاحظة صفة، كدار، وفرس، وباب، وشجاعة، ونصر ... وغيرها[1]، أما المشتق فهو اسم أُخذ من الفعل أو المصدر - على خلاف - للدلالة على ذات مع ملاحظة صفة، نحو: عالم ومعلوم، والأسماء المشتقة هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبّهة، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ولكلٍّ من هذه المشتقات موازين وصيغ غالبًا ما تكون على وزنها، وذلك على التفصيل التالي:

1) اسم الفاعل:

وهو اسم مشتق من الفعل المعلوم ليدل على من قام بالحدث على وجه الحدوث لا الثبوت[2]، ويُشتق من الثلاثي بوزن فاعل، ومن غيره بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضموما وكسر ما قبل الآخر، فمن قال، وكتب، ووعد، وسجد، ونظر، وباع؛ قائل وكاتب وواعد وناظر وبائع،

---

1) المحيط 219/1 وما بعدها.

2) التصريح على التوضيح 77/2.

ومن انطلق واكتشف ودحرج؛ مُنطلِق، مُكتشِف، ومُدحرِج.

2) صيغ المبالغة:

وهي ألفاظ تشتق للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل مع المبالغة في المعنى، وتُشتَق من الثلاثي أو مصدره[1]، وأشهر أوزانها[2]:

1) **فَعَّال**: جبّار، عزّام، قوّال.
2) **مِفْعَال**: مِغوَار، مِقدَام، مِئكَال.
3) **فَعُول**: أَكُول، ضَرُوب، غَفُور، صَبُور، شَكُور.
4) **فَعِل**: حَذِر، نَهِم، شَرِس.
5) **فَعِيل**: حَكِيم، سَمِيع، عَلِيم.
6) **فَيْعُول**: قَيُّوم، حَيْسُوب.
7) **مِفْعِيل**: مِسْكِين، مِعْطِير.
8) **فَعُّول**: قَدُّوس.
9) **فِعِّيل**: سِكِّير، صِدِّيق.
10) **فُعَّال**: كُبَّار.
11) **فَاعُول**: فاروق.

3) اسم المفعول:

اسم مشتق من المضارع المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الحدث على وجه الحدوث لا الثبوت[3]، ويصاغ من الثلاثي بوزن (مفعول)، مثل: مكتوب، مأكول، مضروب، منظور، أما من غير الثلاثي فإنه يصاغ بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ماقبل الآخر، مثل:

---

1) شرح الرضيّ على الشافية 314/3.
2) النحو الوافي 258/3.
3) النحو الوافي 258/3.

مُستخرَج، مُدحرَج، مُستكشَف، مختصَر، من استخرج، استكشف، دحرج، اختصر.

4) الصفة المشبهة:

اسم يشتق للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتا عاما[1]، وقد تصاغ من الفعل المتعدي ولكن على قلة[2].

وقد حاول الصرفيّون وضع ضوابط لاشتقاق الصفة المشبهة لكن ألفاظًا كثيرةً خرجت عن هذه الضوابط، ولذلك كثُرت أوزانها كَثْرة أفقدت تلك الضوابط قيمتها، فاشتركت مع مشتقات أخرى في بعض الصيغ والأوزان، ومن أشهر أوزانها[3]:

1) **فَعِل**: ومؤنثه **فَعِلَة**، فيما كان مكسور العين ودل على حزن أو فرح، مثل: ضَجِر وفَرِح.

2) **أَفْعَل**: فيما دل على عيب أو حلية نحو: أعرج، أحدب، أبيض، أسود، أشيب، أبلج، ومؤنثه فعلاء.

3) **فَعْلان**: ومؤنثه فَعْلَى وربما فَعْلانَة، فيما دل على امتلاء أو فراغ نحو: سكران، عطشان، جوعان.

4) **فَعِيل**: ويأتي غالبا من (فَعُل يَفْعُل) المضموم العين والذي يدل أكثر ماجاء عليه على سجيّة أو طباع نحو: كَرُم كريم، ظَرُف ظَرِيف، خَشُن خشين، جمُل جميل.

وقد تأتي على أوزان أخرى من ذلك: فَعَل، فُعَال، فَعْل، فَعُول، فَاعِل، مثل: بَطَل، شُجَاع، ضَخْم، غَفُور، طَاهِر، على الترتيب.

---

1) النحو الوافي 284/4، وشرح ابن عقيل 141/2.
2) المحيط 238/1.
3) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 117.

5) **اسم التفضيل:**

وهو يشتق للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها[1].

ويصاغ على وزن واحد وهو (أفْعَل) للمذكر، أكرم، وأجمل، وفعلى للمؤنث، نحو: فضلى، كبرى، وخرج عن هذه القاعدة ثلاثة ألفاظ هي: خير، شر، حب.

وقد وضع الصرفيون شروطا للأفعال التي يصاغ منها اسم التفضيل وهي:

1ـ أن تكون هذه الأفعال ثلاثية مثبتة متصرفة تامة مبنية للمعلوم قابلة للتفاوت، فلا يصاغ من فعل مثل: ما قرأ لأنه منفي، ولا من «ليس» لعدم التصرّف، ولا من كُتِب للبناء للمجهول، ولا من مات لأنه غير قابل للتفاوت.

2ـ أن لاتكون صفته المشبهة على وزن أفعل مثل: أعرج، أحدب، أبيض.

6) **اسما الزمان و المكان:**

ويصاغان من المصدر الأصلي للفعل أو من الفعل للدلالة على زمان أو مكان حدوثه[2]، ويكون ذلك على الأوزان التالية:

أ. **مَفعَل:** من الثلاثي المعتل الآخر مثل: موفى، مثوى، ومرمى، من وفى ثوى رمى، وكذلك من كل صحيح مفتوح العين في المضارع أو مضمومها مثل: ملعب، مدخل.

ب. **مفعِل:** من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع مثل: مجلِس من جلس ومن المثال مطلقا، نحو: موعِد، وميسِر، وموضِع، وموجِل، وموسِم.

---

1) النحو الوافي 395/3، والمنهج الصوتي للبنية العربية ص 118.
2) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 120.

ج. **مفعلة:** نحو: مأبلة، مسبعة، ومفعاة، لمكان تكثر فيه الإبل والسباع والأفاعي.

ويصاغان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، فنقول: مُنطَلَق، ومُستودَع، من انطلق واستودع.

7) اسم الآلة:

وهو اسم يصاغ من المصدر الأصلي للفعل أو من الفعل الثلاثي المتصرف لازما أو متعديا للدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد ذلك المصدر أو الفعل وتحقيق مدلوله[1]، وله ثلاثة أوزان قياسية قررها القدماء وهي:

1) **مِفعَل:** نحو: منشر، مبرد، مثقب، مشحن، مسلك.

2) **مِفعَال:** نحو: منشار، مبراد، مثقاب، مذياع.

3) **مِفعَلة:** نحو: منشرة، مبردة، مثقبة، مشحنة.

وقد أضاف مجمع اللغة العربية بالقاهرة أربعة أوزان هي:

1) **فَعَّالة:** نحو: سيَّارة، طيَّارة، سمَّاعة، ثلاَّجة، غسَّالة.

2) **فَاعِلة:** نحو: ساقية.

3) **فِعَال:** نحو: إِرَاث، لما تُوَرّث به النار.

4) **فَاعُول:** نحو: ساطور.

د) دلالة أوزان جموع التكسير:

عرَّف لغويو العربية جمع التكسير بأنه: «ما تغيرت فيه صيغة الواحد إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتخمة و تخم، أو تبديل شكل كأَسَدٍ وأُسُد، أو بزيادة وتبديل شكل، كرِجَال جمع رجل، أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل جمع رسول، أو بِهِنّ كغِلمان جمع غلام[2].

---

1) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 121، وجامع الدروس العربية ص 219.

2) أوضح المسالك 307/4.

ويرى بعض الباحثين أن هذا النظام يكاد يكون خاصا بالعربية من بين أخواتها الساميات فلا تشاركها فيه «إلا اليمنية القديمة والحبشية»[1]، غير أن العربية توسعت فيه «توسعا كبيرا حتى إنه أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع من هذا النوع»[2].

وقد حاول بعض المستشرقين مثل بروكلمان ورينان التقليل من فوائد هذه الخاصية لما تسببه من بلبلة و اضطراب[3] وهو مالا يتفق مع الواقع، فهذه الجموع «لاتخلو من فائدة في الدلالة، فصيغ التكسير التي تتوارد على اللفظ الواحد ليست سواء في المعنى»[4] فبعضها يدل على القلة وبعضها الآخر يدل على الكثرة، كما أن منها ما يدل على الجمع المباشر ومنها ما يدل على جمع الجمع.

ويعد جمع التكسير من أهم الأبواب التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الكلمة العربية، فهو لايعتمد على اللواحق كالجمع السالم و إنما يعتمد على تغيير الصوائت مع ثبات الصوامت في مواضعها، وتنقسم أوزانه إلى مجموعتين:

1) مجموعة أوزان القِلّة.
2) مجموعة أوزان الكثرة.

1) مجموعة أوزان القِلّة:

وحَدُّ القِلّة من ثلاثة إلى عشرة، وأوزانها أربعة هي[5]:

1- أَفعِلة: نحو: أطعمة، أرغفة، أعمدة، أردية.

2- أفعُل: نحو: أذرع، أنجم، أنهر، أيمن.

---

1) فقه اللغة د. وافي ص211.
2) المرجع السابق ص211.
3) فقه اللغة د. وافي ص211.
4) المرجع السابق وكذلك الصفحة.
5) أوضح المسالك 307/4.

3- **أَفعَال**: نحو: أنهار، أقمار، أحمال، أعمام.

4- **فِعْلَة**: نحو: فتية، صبية، غلمة.

ودلالة هذه الجموع نشأت عن ملاحظة الاستعمال كثرة وقلة، لهذا نجد من الصرفيين من يذهب إلى أن وزن «فِعْلَة» ليس من أوزان جموع التكسير فيمنعون القياس عليه، ويعدونه اسم جمع، ذلك أن أوزان جموع القلة تبدأ بالهمزة مما حدا ببعض الباحثين إلى اعتبار الهمزة هي الدالة على القلة في مثل هذه الأوزان[1].

2) مجموعة أوزان الكثرة[2]:

وحد الكثرة ما زاد على العشرة، ومجموع أوزانه ستة عشر وزنًا إذا استثنينا صيغ منتهى الجموع وهي:

1- **فُعْل**: مثل: حُمْر، عُور، سُود، وهو جمع لما كان صفة مشبهة على وزن أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاء، أَحمَر وحمراء وحُمْر، وأَعْوَر وعَوْرَاء وعُور.

2- **فُعُل**: مثل: صُبر، كُتب، ذُرع، وهو جمع قياس في شيئين (فَعُول) بمعنى (فاعل) مثل صبور صبر، غيور غير، والاسم الرباعي الصحيح الآخر المزيد قبل آخره حرف مد ليس مختوما بتاء التأنيث مثل: كتاب كتب، عمود عمد، قضيب قضب، سرير سرر، عناق عنق، ذراع ذرع.

3- **فُعَل**: مثل: غرف، حجج، كبر، وهو جمع لشيئين؛ الأول: اسم على وزن فُعْلَة، مثل: غرفة وغرف، وحجة وحجج، ومدية ومدى، الثاني: صفة على وزن فعلى مؤنث (أفعل) ككبرى وصغرى وصغر.

4- **فِعَل**: مثل: قِطَع، حجج، وهو جمع لاسم على وزن فِعْلَة مثل: قطعة وقطع، حجة وحجج، تحية وتحى.

---

1) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 133.

2) جامع الدروس العربية 2/33 وما بعدها.

5- **فُعْلة**: مثل: دعاة، هداة، وهو جمع لصفة معتلـة الـلام لمذكـر عـاقل علـى وزن فاعل: كهاد وهداة، وقاض وقضاة، وغاز وغزاة.

6- **فَعَلة**: مثل: سحرة، بررة، باعة، وهو جمـع لصفـة صحيحـة الـلام لمذكـر عاقل على وزن فاعل، كساحر وسحرة، وحامل وحملة، وسافر وسـفرة، وبارّ وبررة.

7- **فَعْلى**: مثل: مرضى، وهو جمع لصفة على وزن فعيل تدل علـى هـلاك أو تَوَجّـع أو بليّـة أو آفـة، مثـل: مريـض ومرضـى، جريـح وجرحـى، أسـير وأسرى.

8- **فِعَلة**: مثل: دِرَجَة، دِبة، وهو جمع لاسم ثلاثي صحيـح الـلام علـى وزن فُعْل بضـم الفاء، مثل: دُرْج ودِرَجة، دُبٌّ ودِبَبَة.

9- **فُعَّل**: مثل: رُكّع، وصُوّم، وهو جمع لصفة صحيحة اللام على وزن فـاعل أو فاعلة مثل: راكع ورُكّع، وصائم وصُوّم، ونائم ونُوّم.

10- **فُعَّال**: ككُتّاب وقُوّام، وهو جمع لصفة صَحيحـة الـلام علـى وزن فـاعل، ككاتب وكتاب، وقائم وقوام.

11- **فِعَال**: كجِبَال، وصِعَاب. وهو جمع لستة أنواع:

أ. اسم أو صفة ليست عينهما يـاء، علـى وزن (فَعْـل) أو (فَعْلـة)، مثـل: كَعْب وكِعَاب، وثَوْب وثِيَاب، وصَعْب وصِعَاب، وضَخْمة وضِخَام.

ب. اسم صحيح اللام غير مضـاعف علـى وزن فَعَـل أو فَعَلـة مثـل: جمَـل جمَال، جَبَل وجبَال.

ج. اسم على وزن فِعْل: مثل ذِئْب وذِئَاب، وبِئْر وبِئَار، وظِلٌّ وظِلال.

د. اسم على وزن فُعْل ليست عينه واوا، ولا لامه ياء مثل: رُمْح ورِمَاح، وريح ورِيَاح، ودُهْن ودِهَان.

ه. صفة صحيحة اللام، علـى وزن فَعِيـل أو فَعِيلـة، مثـل: كَرِيـم وكَرِيمـة

وكِرَام، ومَرِيض ومَرِيضَة ومِرَاض.

و. صفة على وزن فَعْلان أو فَعْلى أو فَعْلانة، مثل: عَطْشَان وعَطْشَى، وريَّان وريَّا، ونَدْمَان ونَدْمَى ونِدَام.

12- **فُعُول**: مثل: قُلُوب، وكُبُود، وهو جمع لأربعة أشياء:

أ. اسم على وزن فَعِل مثل: كَبِد وكُبُود، ووَعِل ووُعُول، ونَمِر ونُمُور.

ب. اسم على وزن فَعْل ليست عينه واوا، مثل قَلْب وقُلُوب، ولَيْث ولُيُوث.

ج. اسم على وزن فِعْل مثل: حِمْل وحمول، وفِيل وفيول، وظِلّ وظُلُول.

د. اسم على وزن فُعْل ليس معتل العين ولا اللام ولا مضاعفا، مثل: بُرْد وبُرُود، وجُنْد وجُنُود.

13- **فِعْلان**: مثل: غِلْمان، وغِربان، وهو جمع لأربعة أشياء:

أ. اسم على وزن فُعَال، مثل: غُلام وغِلْمان، وغُرَاب وغِرْبان، وَصُوَاب وصِئْبان.

ب. اسم على وزن فُعَل، مثل: جُرَذ وجُرْذان، صُرَد وصُرْدان.

ج. اسمٌ عينه واو على وزن فُعْل، مثل: حُوت وحِيتان، وعُود وعِيدان، ونُور ونِيران، وكُوز وكِيزان.

د. اسم على وزن فَعْل ثانيه ألف أصلها الواو: كتَاج وتِيجان، وجَار وجِيران، وقَاع وقِيعان، ونَار ونِيران.

14- **فُعْلان**: مثل: قُضْبان وحُمْلان. وهو جمع لثلاثة أشياء:

أ. اسم على وزن فَعِيل، مثل: قَضِيب وقُضْبان، ورَغِيف ورُغْفان.

ب. صحيح العين على وزن فَعَل، مثل: حَمَل وحُمْلان، وذَكَر وذُكْران، وخَشَب وخُشْبان.

ج. اسم صحيح العين على وزن فَعْل، مثل: ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطْنان، وعَبْد وعُبْدَان.

15- **فُعَلاء**، مثل: نُبَهاء وكُرَماء. وهو جمع لشيئين:

أ. صفة لمذكر عاقل على وزن فَعِيل صحيحة اللام غير مضاعفة دالة على سَجيَّةِ مَدْحٍ أو ذمٍّ، مثل: نَبِيه ونُبَهاء، وكَرِيم وكُرَماء، وظَرِيف وظُرَفاء.

ب. صفة لمذكر عاقل على وزن فَاعِل دالة على سجية مدح أو ذم، مثل: عَالِم وعُلَماء، وجَاهِل وجُهَلاء، وصَالِح وصُلَحاء.

16- **أَفْعِلاء**: أَنْبِياء، وأَشِدَّاء، وهو جمع لصفة على وزن فَعِيل معتلة اللام أو مضاعفة، فالمعتلة اللام: كنَبِيّ وأَنْبِيَاء، وصَفِيّ وأَصْفِيَاء، والمضاعفة: كشَدِيد وأَشِدّاء، وعَزِيز وأَعِزّاء، وذَلِيل وأَذِلاء.

ومن جموع الكثرة نوع يعرف بصِيَغ منتهى الجموع، وهي: «كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن»[1]، والمشهور من هذه الأوزان سبعة هي:

1) **فَعَالِل**: ويجمع عليه كل اسم رباعي الأصول مجرّد، مثل: دِرْهم ودَرَاهِم، والمزيد فيه مثل: غَضَنْفر وغَضَافِر، كما يجمع عليه كل اسم خماسي مجردا ومزيدا فيه مثل: سَفَرْجَل وسَفَارِج، وعَنْدَلِيب وعَنَادِل.

2) **فَوَاعل**: ويطّرد فيما كان على «فَاعِلَة» اسما أو صفة، مثل: كَاذِبة وكواذب، كَاتِبة وكَوَاتب، أو على «فَاعِل» مثل: خَاتِم وخَوَاتم، وصَاهِل وصَوَاهل، وحَائِض وحَوَائض، وشَاهِق وشَوَاهق.

3) **فَعَائِل**: ويَطّرد في شيئين؛ **الأول**: اسم مؤنّث على أربعة أحرف قبل

---

1) المنهج الصوتي للبنية العربية ص 141.

آخره حرف مَدّ زائد، سواء أكان تأنيثه بالعلامة: كسحابة وسحائب، أم كان مؤنثا بلا علامة: كشمال وشمائل، وعقاب وعقائب، وعجوز وعجائز. الثاني: صفة على وزن «فَعِيلَة» بمعنى فاعلة، نحو: كَرِيمة وكَرَائِم، وظَرِيفة وظرائف، ولطيفة ولطائف.

4) **فُعَالى**: ويَطّرد في فعَلاة، وفعِلاة، مثل: موماة وموامى، وسعلاة وسعالى، وفَعْلاء اسما وصفة مثل: صَحْراء، وعَذْراء، وماختِم بألف التأنيث المقصورة مثل: حُبْلى، أو ألف الإلحاق مثل: دفرى.

5) **فَعَالى**: ويَطّرد في بعض مايَطّرد فيه «فُعَالى» وهو ما خُتِم بالألف المقصورة أو الممدودة مثل: صَحْراء وصَحَارى، وعَذْراء وعَذَارَى.

6) **فعاليّ**: ويَطّرد فيما كان من الثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب مثل: كراسيّ وقماريّ، كما يَطّرد في كل اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة مثل: علباء وعلابيّ، وحرباء وحرابيّ.

7) **فَعَالِيل**: ويأتي فيما يكون خماسيا قبل آخره حركة طويلة، مثل: قِنْديل وقَنَادِيل، وعُصْفُور وعَصَافِير، ومِصْبَاح ومَصَابِيح.

2) دلالة الاشتقاق من الأعيان:

يُعَرَّفُ الاشتقاق (Derivation) بأنه نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، وتغايرهما في الصفة[1]، وهو أيضا أَخْذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلهما اختلفا حروفًا أو هيئةً كضَارِب من ضَرَب[2]. وقد يقال: هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد مالم يُسْتَفد من الأصل، فمصدر ضَرْب يتحول إلى ضَرَبَ، فيفيد حصول الحدث في الزمن الماضي وإلى يَضْرِبُ

1) الخصائص 133/1.
2) المزهر 346/1، والاشتقاق والتعريب ص 2.

فيفيد حصوله في الحاضر وهكذا[1]، ومعنى هذا أنه يوجد في جميع الصيغ المشتقة معنى مشترك هو المدلول الأصلي للمادة الذي تعود إليه كل المشتقات ويحمله في الوقت نفسه المشتق الجديد.

وقد انتبه لغويُّو العربية للاشتقاق في وقت مبكر من بدء دراساتهم اللغوية، فالخليل بن أحمد - وهو الذي يرجع إليه الفضل في تقعيد كثير من علوم العربية - يضع معجما لغويا، يعالج فيه كثيرًا من المباحث ذات الصلة بالاشتقاق، كتقاليب الكلمات على مختلف وجوهها، وهو الذي عَرّفه ابن جني فيما بعد بالاشتقاق الأكبر، ثم سار على هديه كثير من اللغويين يلتمسون الصلة بين الألفاظ المتماثلة والمعاني المتشابهة، ثم انتهوا إلى تقسيمه إلى نوعين؛ أكبر، وأصغر.

أما المحْدَثون فإنهم اختلفوا في أنواعه كما اختلفوا في مدلول كل نوع، «فعبد الله أمين» يجعل الأنواع أربعة؛ صغير، ويعنى به الاشتقاق الصرفي، وكبير، وهو الإبدال اللغوي، وأكبر، ويعني به التقليب مثل تقاليب (ج ب ر)، وكبَار- بالتخفيف -، وكبّار - بالتشديد - ويعني بها النحت مثل: بَسْمَل وحَمْدل. ويجعله «علي وافي» ثلاثة أنواع: عَامّ: وهو الصرفي، وكبير: وهو التقليب، وأكبر: وهو الإبدال، أما «صبحي الصالح» فإنه يجعله أربعة أنواع؛ أصغر: وهو الصرفي، وكبير: وهو التقليب، وأكبر: وهو الإبدال، وكبار: وهو النحت[2].

والإشتقاق عند الغربيين أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، وينحصر مجاله في «أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية، يذكر فيها من أين جاءت ؟ ومتى وكيف صِيغت ؟ والتقلّبات التي مرت بها، فهو إذن علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة

1) المزهر 345/1.
2) الاشتقاق ص 1 و350، وفقه اللغة د. وافي ص 172، ودراسات في فقه اللغة ص 174.

في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغيّرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال»[1]. فهو بهذا المعنى علم نظري عملي يُعنَى بتاريخ الكلمة ويتتبع حياتها عبر العصور، أما كما رآه لغويُّو العربية فهو علم تطبيقي لأنه «توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد»[2].

والاشتقاق وسيلة من وسائل نموّ اللغة وتوالد موادها وتكاثر كلماتها فتتمكن من التعبير عن الجديد من الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة، فلو أخذنا كلمة (ق و ل) فإننا سنجد تقاليبها الستة يجمعها معنى واحد، وهو الخفة والسرعة، فالقول: هو الكلام وفيه خفة «وذلك أن الفم واللسان يخفان له ويقلقان»[3]، والقلو «حمار الوحش وذلك لخفته وإسراعه قال العَجّاج:

تواضح النقريب قلوا مفلجا»[4]

ومنه «قَلَوْتُ البسر والسَّويق ... وذلك لأن الشيء إذا قُلِيَ جَفّ وخَفّ أسرع إلى الحركة»[5]، والوقل «للوعل وذلك لحركته»[6]، والولوق يقال: «وَلَق يلق: إذا أسرع، قال:

جاءت به عنس من الشام تلق

أي: تخفّ وتسرع، وقرئ «إذ تلِقُونه بألسنتكم»[7]، أي تخفون وتسرعون، واللوق يقال: «يألق البرق إذا لمع واضطرب، واللقو منه»، اللقوة للعقاب قيل

1) اللغة ص 226.
2) دراسات في فقه اللغة ص 174.
3) الخصائص 5/1.
4) المرجع السابق وكذلك الصفحة.
5) الخصائص 6/1.
6) المرجع نفسه 7/1.
7) الخصائص 8/1.

لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها.

هذا النوع من الاشتقاق يُعرَف بالاشتقاق الأكبر، وقد عزا السيوطي اختراعه الى ابن جني، غير أن هذا لايستقيم، فلو رجعنا إلى معجم العين فإننا سنجده يسير في ترتيبه على هذا النحو، ولعل السيوطي يعنى أن ابن جني هو مخترع المصطلح (الاشتقاق الأكبر) وهذا ماذكره ابن جني نفسه في معرض حديثه عنه.

أما النوع الثاني وهو المعروف عند القدماء بالاشتقاق الأصغر، ويعرّفونه بأنه «أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب، كضَارِب من ضَرَب، وحذر من حذر»[1]، فهو المعني عند عدم التقييد، ولهذا نجد بعضهم يطلق عليه «الاشتقاق العام» أو «الصرفي»، لأنه الذي تتصرف الألفاظ على طريقه، ويشتق بعضها من بعض وطريقة معرفته «تقلب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ كلها دلالة واطرادا أو حروفا غالبا، كضَرْب فإنه دالّ على مطلق الضَرْب فقط، أما ضَارِب ومَضْرُوب ويَضْرِبُ واضْرِب فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا، وضَرَبَ الماضي مساوٍ حروفا وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في «ضرب» وفي هيئة تركيبها[2]، فإذا كانت الصيغة المشتقة متفقة مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية وهيئة التركيب، كما لاحظنا في «ضرب» وتصاريفها، كان من اللازم في كل كلمة بها حروف المادة الأصلية، على الترتيب نفسه أن تفيد المدلول العام الذي وضعت له تلك الصيغة، وإن صاحبها أو تبعها بعض الأصوات اللينة أو الساكنة فالرابطة المعنوية العامة في مادة عرف - مثلا - تدل على الانكشاف والظهور، وهذا ما نلاحظه في: عرف، وعرّف، وتعَرّف، وتَعَارف، وتَعْرِيف، وعِرْفان.

---

1) المزهر 346/1.

2) المزهر 346/1 و347.

على أننا في الوقت الذي نجد فيه لغويي اللغة العربية يكـادون يجمعـون علـى أن الكلام بعضه مشتق وبعضه غـير مشـتق[1]، وهـذا مـا ذهـب إليـه سيبيويه، والخليل، وعيسى بن عمرو، والأصمعي، وأبوزيد، وابـن الأعرابـي والشـيباني، نجد طائفة أخرى تنكر وقوعه بجميع أنواعه، زاعمة «أن الكـلام كلـه أصـل»[2]، وبين هذين الرأيين هنـاك مـن يقـول: «إن العـرب تشـتق بعـض الكـلام مـن بعض»[3]، وهذا يعني أن كل الكلم مشتق.

ومهما يكن فإن هذه الطريقة في خلق ألفاظ جديـدة وتوليدهـا بعضهـا مـن بعض تجعل من اللغة جسما حيا تتوالد أجزاؤها ويتصل بعضها ببعـض بـأواصر قوية واضحة، تغني عن عدد ضخم من المفـرادت المفككـة المنعزلـة مـالم يكـن الاشتقاق على هذه الطريقة، وهو مانلاحظه في بعض اللغات غـير السـامية ولا سيما العائلة الهندية الأوربية التـي تعتمـد طريقـة آليـة في الاشـتقاق أكـثر منهـا تخليقية أو توليدية، تقوم على إلصاق الكلمات بعضها ببعض أحيانـا، ثـم نظـام اللواحـق الاشـتقاقية (Derivational Suppixes) والسـوابق الاشـتقاقية (Derivational Prefixes) أحيانا أخرى، ولهذا كان هذا النوع مـنَ الاشـتقاق في العربية طريقة لتوليـد الألفـاظ الدالـة علـى المعـاني الجديـدة، وهـو أمـر ظـلّ متواصلا خلال تاريخها الطويل إلى اليوم، حيث يقوم الاشـتقاق بـدور بـارز في التوليد اللغوي بإيجاد كلمات جديدة سواء من أصول عربية قديمة أو أصول غير عربية[4]، ومن جهة أخرى فإن لوجود الاشتقاق في العربية شأنا كبيرا في تحديد أصل الألفاظ، ووسيلة لمعرفة الأصيل منها من الدخيل، فإن الكلمـات الدخيلـة في العربيـة تبقـى غالبـا في معزل عـن هـذه المجموعـات المشـتقة والمتجانسـة والمترابطة من الألفاظ حيث لا نجد لها أصلا لفظيـا ولا دلاليـا يمكـن أن تلحـق

---

1) المزهر 347/1.
2) المزهر 348/1.
3) الصاحبي ص 33.
4) الساميون ولغاتهم ص 150، والتطور النحوي ص 142 و146.

به، إلا ما تعسّف اللغويون فيه، فألفاظ مثل: الصّراط والفردوس وغيرها لانجد لها في العربية أصلا، إذ لاتوجد مادة (ص ر ط) ولا مادة (ف ر د و س)، وبذلك يكون عدم وجود الأصل الاشتقاقي لها دليلا على غربتها عن العربية، غير أن بعضا من الألفاظ غير العربية الأصل قد يشتق منها الألفاظ ولكن على طريقة العربية في الاشتقاق مثل: (دَوّن) تدوينا، وهي مشتقة من الكلمة الفارسية (الديوان)[1]، ولكن قلة عدد المشتقات في مثلها يؤكد عدم أصالتها في العربية، وهذا ما صرّح به السيوطي عندما قال: «إن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها آنس بها وزال استهجانه منها، وهذا تثبيت للغة»[2].

فالاشتقاق على هذه الصورة التي رأيناها والذي يقوم على اشتراك الألفاظ في حروف أصلية ثلاثة هو الطريق الذي لازالت مستمرة في التوليد كلمات جديدة في اللغة منذ عصورها الأولى التي وصلتنا آثارها ونصوصها، وهو المقصود حين إطلاق كلمة اشتقاق دون تقييد، كما ذكرنا سابقا، وإذا كان اللغويون أجمعوا – إلا من شذّ منهم – على وقوع الاشتقاق في اللغة العربية، فإنهم لم يتفقوا على الأصل الذي يقع منه، فانقسم فيه القدامى فريقين: بصريين و كوفيين[3].

فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، وذلك لأنه بسيط يدل على الحدث، بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث والزمن معا.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل في المشتقات، وذلك لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، فيقال: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وقد انحاز كثير من الباحثين إلى هذا الفريق أو ذاك، فرأى بعضهم أن الفعل

---

1) الجواليقي ص 5 و145.
2) الاقتراح ص 44.
3) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 28، 335/1.

تطور في اللغات السامية تطوّرا كبيرا استغرق قرونا طويلة، وأن ما نعرفه من تقسيم الأفعال إلى ماضي ومضارع وأمْر لم يكن معروفا على هذا النحو عند قدماء الساميين، ويرون أن الصيغة الأصلية للفعل إنما كانت صيغة الأمر، فهذه الصيغة هي أقدم صيغ الأفعال وقد تستعمل للدلالة على جميع الفعل من الماضي والمضارع والأمر، ثم خصصت فصارت تشير إلى حدوث الفعل في صيغة الأمر، وذلك بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي، ومن صيغة الأمر اشتق المضارع بزيادة حرف على أول لفظة فعل أمر لتدل حالة الإسناد إلى الفاعل أو الضمير مثلا، وقد سبقت هذه الزيادة الزيادة الأخرى التي لحقت آخر الفعل، فمن فعل الأمر (قُمْ) تولّد الفعل أقوم وتقوم، ثم يقومون وتقومون»[1].

ويرى «حسن ظاظا» أن من أوائل الأفعال ظهورا فعل الأمر، ومن أواخرها صيغة المصدر، إذ ليس هناك صيغة فعلية أقرب وأبسط إلى حاجة الرجل البدائي من قوله: اذهب، ارجع، احضر، خذ، كُلْ، اشرب، فهو قبل أن يشعر بالحاجة إلى الإخبار عن شيء كان قد حدث أو احتمال شيء سيحدث أو تصور الحدث المطلق المجرد من الزمن والفاعل والمفعول، كأن يطلب شيئا أو يأمر بعمل شيء، وبهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية الأصلية أكثر وضوحا في صيغ الأمر في أكثر اللغات[2].

وهذان الرأيان يتفقان مع مذهب الكوفيين - على ما عرفنا في موضع سابق - ومن المحدّثين من يذهب مذهب البصريين، فيرى أن المصدر أصل المشتقات لأنه يدل على حدث، والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المكان، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت اللغة بسعتها

1) تاريخ العرب قبل الإسلام 31/7، وتاريخ اللغات السامية ص 14 و15.
2) اللسان والإنسان ص 112 و113.

ومرانها أخذت من المصادر[1].

ولكن أي مصادر هذه، هل المصادر التي عناها البصريون ؟ أهي التي تدل على حدث أم مصادر أخرى، إنها المصادر التي هي جميع أسماء أعيان[2].

وهكذا فإن هذا الباحث نقل النزاع وجهة جديدة، فبعد أن كان تنازع الأصالة بين الفعل والمصدر أصبح بين المصدر والمصدر، فهو لايشك في أن المصدر هو الأصل، ولكن الشك واقع في حقيقة هذا المصدر، أهو من أسماء الأعيان ؟ أم هو المعنى عند النحويين الذي يتضمن معنى الحدث، مثل: ضَرْبًا وكِتَابَة وقيامًا وقَوْلا ؟ .

الذي لاشك فيه أن أسماء الأعيان (الأجناس المحسوسة) كانت هي المصادر التي اشتقت منها مختلف الصيغ في الأطوار الأولى من نشأة اللغة، وهذا مايتفق مع ما قررناه من أن اللغة نشأت عن محاكاة الأصوات المسموعة.

فالإنسان استخدم الأصوات أعلاما على محدثاتها، ثم اشتق منها أفعالا وصيغا أخرى «فمن ذا الذي يصدق أن مصدر التأبّل (أي اتخاذ الإبل) قد وُضِع قبل أن يوضع لفظ إبل نفسه ؟ وأن مصدر التأرّض وُضِع قبل لفظ الأرض، أو أن مصدر الاحتضان وُضِع قبل لفظ الحضن، أو التضلّع قبل الضلع ؟ أو التبحّر قبل البحر ؟ أو السموّ قبل السماء»[3]، وهكذا فإن «البداهة تقتضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني التي تطورت وانتقلت من مضايق الحس إلى آفاق النفس، وما عُلِم أنه أقدم فهو أجدر أن يكون الأصل: إذ يكون قياسه مطّردا وميزانه واضحا، لذلك كانت أسماء الاعيان هي الأصل في الاشتقاق دون المصادر، لأن هذه المصادر

---

1) أصول النحو ص 142 و143.
2) أصول النحو ص 143.
3) دراسات في فقه اللغة ص 182.

كالأفعال لاتتقيد بموازين دقيقة ولاتقاس بأقيسة سليمة مطّردة[1]. أما تلك الصيغ والمصادر التي لانلاحظ بينها وبين أسماء الأعيان أو المعاني أي ترابط، فإنها لم تكن موجودة في اللغة في أطوارها الأولى، وإنما دخلتها في مراحل متأخرة بعد رحلات طويلة قطعتها تلك الصيغ والمصادر قبل أن تصل إلى ما هي عليه.

وهذا النوع من الاشتقاق الذي نحن بصدد مناقشته وهو الاشتقاق من الأعيان كان أكثر أنواع الاشتقاق إثارة للجدل شأنه في ذلك شأن الكثير من القضايا اللغوية ذات الصلة بالأطوار الأولى لنشأة اللغة، فتعرض له كثير من اللغويين قديما وحديثا، خلُص أكثرهم في نهاية نقاشه إلى عدم جوازه بحجة أن الاشتقاق لا يلحق إلا بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث لأنها تتغير وتستحيل من طور إلى طور لما يتنابها من العوارض، أما الأصول الدالة على المواد والأعيان، فليست بها هذه الصفة ولاتلامسها هذه العوارض[2]، فكلمة أرض تدل على هذا الجسم الكروي الذي نعيش عليه ولايطرأ عليه من العوارض ما طرأ على الأفعال والأحداث فلا يتغير لفظه ولايشتق منه غيره، ولو أنهم وقفوا عند هذا الحد في حججهم للقينا في سبيل الرد عليهم المصاعب ولتنكبنا المشاق، ولكنهم - كما أرى - كفونا مؤونة هذه المصاعب وتلك المشاق، وتولوا الرد على أنفسهم بأنفسهم، وذلك عندما رأوا الاكتفاء من هذا الاشتقاق بما سمع عن أهل اللغة أنفسهم وما حولوه بألسنتهم لمادة (حجر) - مثلا - التي اشتقوا منها (استحجر الطين)، ومن ناقة (استنوق الجمل)، ومن سيف (سافه) أي ضربه بالسيف[3].

فلو رجعنا إلى أهل اللغة نستكشف آراءهم في الموضوع فسنجد الأمر على عكس ماروي لنا تماما.

---

1) دراسات في فقه اللغة ص 182، وينظر الاشتقاق لعبد الله أمين ص 147.

2) الاشتقاق والتعريب ص 8.

3) المزهر 345/1.

فالمعجمات اللغوية وكتب فقه اللغة، تزخر بعشرات الألفاظ بل المئات من تلك التي اشْتُقَّت من أسماء الأعيان، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن العرب لم تحجم عن الاشتقاق من غير المصادر، فقد اشتقت من أسماء الذوات؛ كأعضاء الإنسان فقالوا: أذنه ورآه وسرّه، أي ضرب أذنه ورئته وسُرّته، وتأبّط الشيء: وضعه تحت إبطِه، ودَمَغه، ونحره، وأنفه، وذقنه، وظهره[1]، وقالوا أيضا: رَأَسَه، إذا ضرب رَأْسَه، أَفَخَه، إذا ضرب يَافُوخَه.

ومن أسماء الأقارب وصفاتهم اشتقوا المصادر والأفعال، فمن الابن قالوا: تبنّى، ومن الأب قالوا: تأبّى، ومن البعل قالوا: مباعلة.

واشتقوا من أسماء الأمكنة فقالوا: أحرم القوم (إذا دخلوا في الحرم)، وساحلوا (إذا أتوا الساحل)، وأسافوا (إذا أتوا السيف، وهو ساحل البحر أيضا)، وأعمن الرجل (أتى عمان)، وكوّف (جاء إلى الكوفة)، وقدس (صار في بيت المقدس)، وأيمن (إذا أتى اليمن)، وأهضب (نزل الهضاب)، وتبغدد (انتسب إلى بغداد)[2].

ومن أسماء الأزمنة – وهي أيضا أسماء جامدة لمعان – اشتقوا اشتقاقا صريحا، يكاد يكون مطّردا فقالوا: أخرف القوم (إذا دخلوا في الخريف)، وشَتَّوا وأربعوا وأصافوا وأفجروا (إذا دخلوا في الشتاء والربيع والصيف والفجر)، وأصبحوا وأشرقوا (دخلوا في الصبح ووقت الشروق)، وأظهروا وأعصروا وآصلوا واستحروا وأبكروا (دخلوا في الظهر والعصر والأصيل والسحور والبكور)[3].

واشتقوا من أسماء الذوات فقالوا: أبرته العقرب، لسعته بإبرتها، وأبل الرجل، كثُرت إبله، وآزرته، ألبسته إزارا، واستأسد وأسد، صار كالأسد،

---

1) المخصص 10/6-106.
2) المخصص 10/6-106، فقه اللغة د. وافي ص 173.
3) الاشتقاق ص 23 و30 و31، وفقه اللغة د. وافي ص 173، وأصول النحو ص 144.

واستحجر الطين، صار كالحجر، واستنسر البغاث، إذا حاكى النسور، واستنوق الجمل، إذا حاكى الناقة[1].

ومن الذهب والفضة والجصّ والزفت اشتقّوا: مُذَهّب ومُفَضّض ومجصّص ومُزفّت، ومن التاج، والحناء، والباب، والعفريت، والشيطان، والقمر، والقوس، والنعل، والتراب، والحصاء، والحطب، والخشب، والسماء، والجوارب، والفل، واللجام، والجبن، فقالوا: تَوّجه، وحَنّاه، إذا خَضَبَه بالحناء، وبَوّبَه، إذا جعل للكِتَاب أبوابا، وباب له، صار له بَوّابا، وتَبَوّب بَوّابا، اتخذ، وتعفرت وتشيطن: صار كالعفريت والشيطان، وقمر، صار كالقمر، وتَقَوّس، صار كالقوس، وتَقَوّس أيضا، اتخذ قوسا، وتَنَعّل وانْتَعَل إذا لبس النعل، وترب المكان، إذا كثر فيه التراب، وتَرِبَتْ يداه، وأترب، إذا افتقر والتصق بالتراب، وحصبه، رماه بالحصباء، وحَطَبَ واحْتَطَبَ، جمع الحطب، ومكان حطيب، يكثر فيه الحطب، وتخشّب، صار كالخشب، وسَمّد الأرض، وضع فيها السماد، وجَوْرَبه ألبسه الجورب، وغَلّه السجّان، وضع الغل في يده أو رقبته، وغلّت يداه، ويد مغلولة، وألْجَمَ الدّابة، وتجبّن اللبن، صار كالجبن[2].

واشتقوا من أسماء الأصوات كثيرا من الأفعال، وهو أمر ناقشناه في موضع سابق عند حديثنا عن دلالة الأصوات المسموعة[3].

كما اشتقوا من حروف المعاني أفعالا ومصادر، فمن نعم قالوا: أنعم، ومن سوف قالوا: سوّف، ومن «لولا» قالوا: لَوْلَيْتُ، ومن «لا» قالوا: لالى الرّجَلُ، ومن «ما» قالوا: موى[4].

ولم يقفوا في اشتقاقهم عند الأعيان العربية بل تعدّوه إلى غيرها من أعيان

---

1) أصول النحو ص 144، ونقه اللغة د. وافي ص 173.
2) الخصائص 359/1، وأصول النحو ص 148.
3) انظر ص 65 وما بعدها.
4) الخصائص 359/1، وأصول النحو ص 148.

اللغات الأخرى، فمن الدراهم قالوا: درهمت الخبازي أي صارت كالدراهم، ومن الزرجون قالوا: مزرج، ومن الزنديق قالوا: تَزَنْدَق وزندقة، وهذه جميعها أعيان أعجمية، ومن الدينار قالوا: تدنّر، ومن المنجنيق قالوا: جنق[1]، فهل بعد هذا كله نقول: إن العرب كانت تحجم عن الاشتقاق من الأعيان ؟

ناقش مجمع اللغة العربية القضية، وتأسيسا على ماوصل عن العرب من استخدامها له عند الحاجة أصدر القرار التالي:

«اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في العلوم»[2] وذلك وفق الضوابط التالية:

أولا ـ الاسم الجامد العربي:

1ـ إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الثلاثي مجرد، ومزيد، فالباب فيه (نصر)، ويعدى إذا تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف.

2ـ إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه (ضرب).

3ـ وفي كلتا الحالتين يُستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل تبعا لما ورد من هذه المشتقات.

4ـ ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن فعلل متعديا وعلى وزن تفعلل لازما.

5ـ تؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي.

ثانيا ـ الاسم الجامد المعرب:

6ـ يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثى على وزن فَعَّل، ولازمه تَفَعَّل.

---

1) الخصائص 359/1، وأصول النحو ص 148.

2) مجلة مجمع القاهرة 35/1 و211 و215.

7- يشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن فَعْلَلَ، ولازمه تَفَعْلَل.

8- في جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية، ويُعرض ما يوضع منه على المجمع للنظر فيه.

وهكذا فإن الاشتقاق من الأعيان (الذوات) وسيلة من وسائل إثراء اللغة، فبه نتمكن من توليد أفعال ومصادر ومشتقات من مفردات لانعثر لها في المعجم على ذلك مثل: (تيار، وسيف).

أما الأول فإن العرب لم تشتق منها شيئا، واشتقت من الثانية أفعالا فقال: استاف القوم، وسايفوا، إذا أخذوا سيوفهم، وأسافوا إذا بلغوا سيف البحر وهو ساحله[1]، وليست العربية بدعا من هذا الأمر، ففي كثير من اللغات نجد أمثلة لهذه الظاهرة الاشتقاقية.

ففي الإنجليزية مثلا مايعرف بالمركب الاشتقاقي (Compound Derivational) وهو «مركب أحد مكوناته مشتق مثل: (Kind Hearted) رقيق الفؤاد، حيث إن Hearted مشتقة من Heart (فؤاد، قلب)»[2]، بل إنها لتذهب أبعد من ذلك فتستخدم اللفظة اسما وفعلا دونما تغير في طريقة الأداء فيقولون: Water اسما، ويقولون: Water فعلا، وPlout وPlout To وFire وFire وTelephon، إلى غير ذلك مما يطول استقصاؤه.

وفضلا عن الفوائد المرجوّة من هذا النوع من الاشتقاق فإنه من أكثر أنواع الاشتقاق صلة بالدلالة الصوتية، إذ أن اللفظة المشتقة من اسم العين تصور الصورة تماما في الذهن، خلافا للأنواع الأخرى التي يجهد المرء نفسه في سبيل معرفة الصلة بين المشتق والمشتق منه، وقد لايهتدى إليها كما في الاشتقاق الأكبر.

---

1) اللسان مادة (سيف).

2) معجم علم اللغة النظري ص 72.

فإذا قال المتكلم: أسد فلان، عرف السامع أن فلانا صار كالأسد، وإذا قال: مأسدة ومذئبة ومأبلة ومكلبة، عرف السامع أن هذه أسماء أماكن تكثر فيها الأُسُود والذئاب والإبل والكلاب وهكذا.

ولو وضعنا قواعد الاشتقاق التي وضعها مجمع اللغة العربية بين أيدينا وتمادينا في توليد بعض المشتقات من بعض الأسماء، فإن الصلة ستظل واضحة جليّة مهما بعدت الشقة بين المشتق والمشتق منه.

فمن حجر مثلا يمكننا أن نقول: حجر فعل، وحاجر اسم فاعل، ومحجور اسم مفعول، واسم المكان منه محجر أو محجرة، ومن الغراب نقول: غرب فعل، وغارب اسم فاعل، ومغروب اسم مفعول، ومغرب ومغربة اسم مكان، ومن الثعبان نقول: ثعبن الرجل الحبل: جعله كالثعبان، واسم الفاعل منه مثعبِن، واسم المفعول مثعبَن، وكذلك اسم المكان، ومن تيار يمكننا اشتقاق فعل متعد بوزن (فعلل) فنقول: تَيَّر، ومنه نقول: مُتَيِّر اسم فاعل، ومُتَيَّر اسم مفعول واسم مكان.

غير أنه على الرغم مما تقدم فإني أرى الاقتصار في الاشتقاق على الضروري دونما تهافت.

3) دلالة النحت Coinage:

النحت ظاهرة لغوية عرفتها كثير من اللغات الإنسانية على الرغم من تفاوتها في الأخذ بها، وهي تقوم على «انتزاع أصوات كلمة من كلمتين فأكثر أو من جملة للدلالة على معنى مركب من معاني الأصول التي انتزعت منها»[1]، وهو نوع من الاختصار يلجأ اليه أصحاب اللغة لعدم جواز اشتقاق كلمة من كلمتين في أقيسة التصريف[2].

---

1) فقه اللغة د. وافي ص 18.

2) الصاحبي ص 271، والمزهر 482/1.

ويبدو أن لغويي العربية انتبهوا إليه في وقت مبكر عند وضعهم لقواعد اللغة، فقد نُقِل عن الخليل قوله[1]:

أقول لها ودمع العين جارٍ ... ألم تحزنك حيعلة المنادي

من قوله: حيّ على.

كما تناوله جماعة غيره بالتأليف، ويسرد السيوطي طائفة من هؤلاء[2]؛ منهم أبو علي الظهير العماني (ت 598 هـ) الذي ألّف كتابا سماه «تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب»، غير أن هذا الكتاب لم يصلنا، وناقش ابن السكّيت في «إصلاح المنطق» هذا، فضلا عما احتفظت به المعجمات اللغوية من مفردات هذه الظاهرة.

ولغويو العربية قديمهم ومحدَثهم لم يتفقوا على رأي بصدده، فذهب جماعة منهم إلى أنه يولّد ألفاظا غريبة معقّدة، لذلك ينبغي تركه، ورأى آخرون التوسع فيه لأن العرب لم تحجم عنه لعيب فيه، وبذلك فَهُم يعدونه قياسا، وذهب فريق ثالث إلى التوسط بين الرأيين، أما الفريق الرابع فقد ذهب إلى أنه مع كثرة النحت عند العرب فإنه غير قياسي، وفيما يلي عرض نقدي لهذه الآراء:

الرأي الأول: وأكثر القائلين به من اللغويين المحدَثين، ويرون أن كل ما يقال عن النحت ظنون لايعوّل عليها، وهو غير مطّرد مطلقا[3]، كما يرون أنه لاحاجة إلى النحت لأن علماء العصر العباسي مع كل احتياجاتهم إلى الألفاظ الجديدة لم ينحتوا كلمة واحدة علمية، فضلا عن أن العرب لم تنحت إلا الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم فكان ذلك سببا في النحت، أما التي

1) ينظر المزهر 482/1.
2) المرجع السابق 482/1.
3) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية 11/1، 1934م.

لايكثر ترددها فلم ينحتوها[1]، وهذا ما صرح به «أنستاس الكرملي» الذي جاء عنه أيضا: «إن لغتنا ليست من اللغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب، كما هو مدوّن في مصنفاتها، والمنحوتات عندنا عشرات، أما عندهم فمئات بل ألوف، لأن تقديم المضاف إليه على المضاف معروف عندهم، فساغ لهم النحت، أما عندنا فاللغة تأباه وتبرأ منه»[2]، وقد لقي الرأي الأول استحسانًا من «مصطفى جواد علي» لأنه لايصح النحت مثلا في المصطلح (أي الطب) النفسي الجسمي، خشية التفريط في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه، كأن يقال: «النفسجي»، أو «النفسجمي»، مما يبعد الاسم عن أصله فيختلط بغيره وتذهب الفائدة المرتجاة منه، ثم يقول: «وعلى ذكر النحت أود أن أشير إلى أني لا أركن إليه في المصطلحات الجديدة إلا نادرا، لأنه نادر في العربية ويشوّه كلماتها»[3].

ولا أظن أن هذا الرأي يتفق مع واقع اللغة العربية التي حفظت لنا معاجمها وكتبها الأخرى عشرات الشواهد المؤيّدة لوجود النحت فيها على الرغم من أنه قد يكون قليلا مقارنة بالمظاهر التوليدية الأخرى التي تعرفها اللغة مثل: الاشتقاق والاقتراض والتعريب والترجمة وغيرها، ولكن مجرد وجودها يكفي لإثباتها وبخاصة إذا عرفنا أن تلك الشواهد المحفوظة ترجع جميعها إلى العصر الجاهلي والعصور الإسلامية الأولى أي قبل بداية التقعيد للغة.

ولعل سبب إحجام العباسيين عن استخدام النحت وسيلة من وسائل تنمية اللغة راجع إلى رفض النحويين كل مظهر من مظاهر القياس على القليل، فالقاعدة عندهم تعتمد الكثير، وترى ماجاء منه القليل شاذ يحفظ ولايقاس عليه، والنحت كما هو معروف لاتكاد تتجاوز شواهده المائة عددا.

---

1) المباحث اللغوية في العراق ص 88.
2) دراسات في فقه اللغة ص 266.
3) المباحث اللغوية في العراق ص 88.

فإذا ماانتقلنا إلى حجة تشويه الكلمات بسبب النحت تشويها قد يصل إلى حد الإبهام كما يرون، الأمر الذي ينتج عنه امتناع فهمه إلا على طائفة قليلة من الناس قد لاتتجاوز العشرات، مما يؤدي بعد ذلك إلى حشو اللغة بعد زمن بكلمات غير واضحة المعنى ولا مفهومة الأداء، وبخاصة حين يختفي العارفون لها.

أقول: إن تشويه الكلمات من عدمه تداركه مجمع اللغة حين وضع ضوابط له تقوم على مراعاة استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان على وزن «فعلل»، أو «تفعلل» إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريا على ماورد من الكلمات المنحوتة[1].

أما الإبهام وعدم الإدارك إلا من طائفة قليلة، فهذا لانسلّم به، لأن المنحوت يحمل دلالة صوتية تربطه في ذهن السامع بالأصل الذي نحتت منه، فضلا عن أن هذه الألفاظ التي نطالب بقياسيتها لاتروج ولاتستعمل إلا بين طائفة أو طوائف معينة تشتد حاجتهم إليها، فالأمر فيها كالأمر في باقي المصطلحات المختلفة؛ الطبية والهندسية والنحوية والبلاغية والكيميائية والفيزيائية والزراعية لايعلمها إلا أهلها، أما غيرهم فلا يعنيهم من أمرها شيء.

ويرى أصحاب **الرأي الثاني** أن النحت قياسيّ، لذلك ينبغي التوسّع فيه، ويُعَدّ ابن فارس إمامًا لأصحاب هذا الرأي، إذ أنه لم يكتف بالاستشهاد عليه بالأمثلة التي يتوارثها اللغويون لاحقا عن سابق، والتي لاتتجاوز المائة عددا، بل ابتدع لنفسه مذهبا فيه يقوم على أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضبطر، من ضبط وضبر، وفي قولهم: صهصلق، أنه من صهل وصلق، وفي الصلدم، أنه من الصلد والصدم[2].

---

1) أصول اللغة، مجموعة قرارات أصدرها مجمع اللغة العربية ص 45.

2) الصاحبي ص 271.

فإذا قصدنا معجم «مقاييس اللغة» وجدناه يرسم للباحث في النحت صورة أكثر وضوحا فيقول: «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ماتراه منه منحوت»[1]، والنحت عنده «أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة، تكون أخذه منهما جميعا بحظ، والأصل في ذلك ماذكره الخليل من قولهم: حيعل الرجل، إذا قال حيّ على»[2]، غير أنه يبدي عدم اطمئنانه لهذا الشاهد لأنه يرى فيه شاهدا مولّدًا لم يَرِد عن الفصحاء، فيقصد هؤلاء لعله يجد عندهم مايؤكد به مذهبه فيقول: «ومن الشيء الذي كان متفقا عليه قولهم عبشميّ»[3]، ويستشهد عليه بقول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

ولما كان ابن فارس قد ذكر فيما مضى أن مازاد على ثلاثة أحرف أكثره منحوت، فإنه يعود لينبه على أن الرباعى على ضربين «أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له في طرق القياس»[4]، وهنا نراه يلفت النظر إلى أن كثيرا مما يسميه اللغويون رباعيا بالوضع إنما هو في الحقيقة ضرب من ضروب النحت، أو جنس من الاختصار، وهكذا وسّع ابن فارس من دائرة النحت في العربية حتى بلغ عدد الألفاظ المنحوتة في معجمه أكثر من ثلاثمائة كلمة منحوتة[5]، ثم أخذ يوضح مذهبه في الحديث عن لفظة البلعوم فقال: «فمما جاء منحوتا من كلام العرب في الرباعى وأوله باء، البُلْعُوم، مجرى الطعام في الحلق، وقد يحذف فيقال بُلْعُم، وغير مشكل أن هذا مأخوذ من بَلَعَ إلا أنه زِيد عليه ما زِيدَ لجنسٍ من المبالغة في معناه، وهذا ما أشبهه توطئة لما بعده»[6]، وأعقب هذا بأمثلة كثيرة.

---

1) مقاييس اللغة 328/1 و329.
2) المرجع السابق وكذلك الصفحة.
3) مقاييس اللغة 329/1.
4) المرجع السابق 329/1.
5) دراسات في فقه اللغة ص 259.
6) مقاييس اللغة 329/1.

وفي العصر الحديث رأى جماعة من اللغويين هذا الرأي أو قريب منه فنادوا بجواز النحت، ذلك أنه إذا ساغ للعرب نحت ألفاظ ساغ لنا نحن أيضا أن ننحت مايلزمنا، وتمس إليه حاجتنا[1].

أما الفريق الثالث: فإن مذهبه في النحت يقوم على الموازنة بين الرأيين فلم يرفضه رفضا مطلقا، كما أنه لم يقبله قبولا تاما، وجاءت آراؤه فيه متسمة بالحذر والتردد، فمثلا نجد صاحب «معجم المصطلحات العلمية في اللغة العربية» يلجأ إلى النحت ولكن بحذر شديد يكاد يصل حد المعارضة، فيقول: «ولم ألجأ إلى النحت إلا نادرا»[2]. ومن أمثلة ذلك عنده:

أ. **لبأزر**، من لبنان وأرز.

ب. **تحتربة**، من تحت وتربة.

ومع ذلك فإنه يقول: «ونحن في حاجة إلى النحت في ترجمة بعض الأسماء العلمية، ولكن النحت يحتاج إلى ذوق سليم»[3]، وفي موضع آخر يقول: «إن البعض ممن لم يختصوا بعلم ولم يطلعوا كما يجب على خصائص اللغة العربية ينحتون ألفاظا عجيبة لا تقبلها النفس ولا السمع، وخاصة وأن لها نظائر في اللغة معمول بها مثل:

1ـ غشجينيات Hymentenes، والمستعمل عمديات الأجنحة.

2ـ قبتاريخ Prehistory، والمستعمل قبل التاريخ[4].

ويذهب فريق رابع إلى ورود النحت في العربية كثيرا ولكن مع ذلك فهو ليس قياسيا، ولا أدري كيف يكون كثيرا ولايقاس عليه ؟ وهذا الرأي قال به

---

1) الاشتقاق ص 16.

2) المصطلحات العلمية والفنية ص 17.

3) المرجع السابق ص 18.

4) مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق بح34، ص 553.

الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل[1].

ويتخذ «د. أنيس» موقفا مغايرا لجميع الآراء السابقة في هذا الموضوع فقد رأى أن النحت ماهو إلا نوع من الاختزال في مقاطع الكلام، وهذه ظاهرة تلاحظ كثيرا، كما رأى، في لغات كثير من الأمم[2]، ثم أورد عددا من الأمثلة من اللغة الإنجليزية، يستعمل بعضها الكبار، ويستعمل بعضها الآخر الصغار، من ذلك مثلا[3]: Cab التي تعد اختصارا لكلمة Photo Cabrielet، التي هي اختصار لـ Photgraph، غير أن مانلاحظه في هاتين الكلمتين ليس له أي صلة بالنحت، فالنحت يقوم على انتزاع أصوات كلمة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، وهذه الظاهرة تقوم على نطق بعض الاصوات أو كتابتها من كلمة طويلة.

وهذه الظاهرة أشبه ماتكون بالقَطْعَة عند طيء، وهي حذف آخر اللفظ مع ماقلبه فيقولون: «ياأبا الحكا» في «أبي الحكم»، وقريب منها مايصطلح عليه في الإنجليزية Clipping (الاختزال) أو الترخيم، وهو اختصار كلمة عن طريق حذف أجزاء منها لتكوين كلمة جديدة تحمل المعنى نفسه[4]، والكلمة المرخمة هي Clipped Word «كلمة فقدت جزءها الاول أو جزءها الختامي أو كليهما مثل Flu المشتقة من (زكام) و(مختبر) المشتقة من Influenze وExam المشتقة من Examination وتسمية هذا الاصطلاح بالكلمة المرخمة، موافقة لظاهرة الترخيم في أسلوب النداء حيث يحذف آخر المنادى نحو:

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْض هَذَا التَدَلُّلِ

أما النحت فإن الذي يماثله هو مايعرف بالكلمة الأوائلية Acronym وهي كلمة تتكون من الحروف الأولية في عدة كلمات مثل: N A O تتكون من

---

1) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ص 3.
2) من أسرار اللغة ص 92 وما بعدها.
3) المرجع السابق ص 93.
4) معجم علم اللغة النظري ص 23.

أوائل (North Atlantic Treaty Organization)، والبسملة من أوائل (بسم الله)، والحوقلة من أوائل (لاحول ولاقوة إلا بالله)[1].

ويمكن إرجاع النحت في اللغة العربية إلى أربعة أقسام:

1) **نحت فعلي**: ويتم من نحت فعل من جملة ليدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها، مثل قولهم: بَأْبَأَ، إذا قال: بأبي أنت، وجَعْفَلَ، إذا قال: جُعِلْتُ فِداك، وسَبْحَلَ، إذا قال: سبحان الله، وحَوْلَق، إذا قال: لاحول ولا قوّة إلا بالله، ودَمْعَزَ، وسَمْعَلَ، من أدام الله عزّك، والسلام عليكم، وبعْثَرَ، من بُعِث وأُثِير، أي بُعِثَ مافيها وأُثِير ترابها، وحَيْعَلَ، إذا قال: حيّ على، وحمدل، إذا قال: الحمد لله، وبَسْمَل، من قولهم: بسم الله، وكَبّر، من قولهم: الله أكبر، وحَسْبَل، من قولهم: حَسْبِيَ الله، وطَلْبَقَ، من أطال الله بقاءك، وكَبْتَعَ، من كبت الله عدوّك، ومَشْكَنَ، من ماشاء الله كان[2].

2) **نحت وصفي**: ويقوم على نحت كلمة من كلمتين لتدل على صفة بمعناها أو أشدّ منها، من ذلك: ضَبطر، للرجل الشديد من ضبط وضبر، والصلدم من الصلد والصدم، والصهصلق الشديد من الأصوات، من صهل وصلق، وكلاهما بمعنى صوت[3].

3) **نحت اسمي**: وهو أن تنحت من كلمتين اسما مثل: جلمود، من جلد وجمد.

4) **نحت نسبي**: وهو أن تنسب شيئا أو شخصا إلى بلدٍ أو قبيلة، فتنحت من اسمي المنسوب إليهما اسما منسوبا واحدًا، من ذلك: (طبرخزي) نسبة إلى طبرستان وخوارزم، وشفعتني، نسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة، وحنفلتي نسبة إلى أبي حنيفة والمعتزلة، وعبشمي نسبة إلى عبد شمس، وعبدري نسبة إلى عبد

---

1) معجم علم اللغة النظري ص 43.
2) الوجيز في فقه اللغة ص 411.
3) المرجع السابق ص 411.

الدار، ومرقسي نسبة إلى امرئ القيس، وتيملي نسبة إلى تيم اللات، ودرعمي نسبة إلى دار العلوم.

فإذا ما تركنا العربية ويممنا شطر اللغات الأخرى فإننا نجد هذه الظاهرة شائعة أيما شيوع في اللغات الهندية الأوربية وبخاصة الحديث منها، حتى إن مايرجع من مفردات هذه اللغات إلى أصل واحد لقليل قياسًا إلى مايرجع منها إلى أصلين أو عدة أصول»[1]، ويكثر ذلك في المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة.

ولما كانت المصطلحات العلمية في العصر الحديث جميعها مأخوذة من تلك اللغات، والتي أكثرها منحوت من كلمتين أو عدة كلمات عديدة فإن كثيرا من اللغويين العرب وأصحاب التخصصات الأخرى لجأوا إلى النحت، فقام بعضهم بوضع مصطلحات منحوتة في المعجمات الحديثة، من ذلك[2]: طبنفسي وطبعقلى، ترجمة لكلمة Psychiatry وأحيانا بالترجمة نفسها لكلمة Psyceleileie، كما قام آخر بتقديم ترجمة لمصطلحات منحوتة إلى مجمع اللغة بدمشق، نورد منها[3]:

1- خلمهة: (تحليل خلي) Acetelyse من خل - أماهة.
2- حمضئل: (حامض كحول أو حمض كحول Acideolcoal من حمض مائيل للجسم العضوي الذي يحتوي على وظيفة حمض ووظيفة مائيل.
3- حمضليد (حامض الدهيد) Acid Aldehyde من حمض غوليد للجسم العضوي الذي يحتوي على وظيفة حمض ووظيفة غوليد (حمض الغليوكسيل).
4- مفومل: Alcoaxle لذلك العضو الذي يحتوي على الجذر الوحيد المعادل.

---

1) فقه اللغة د. وافي ص 181.
2) المورد ص 736.
3) مجلة مجمع اللغة العربية مجلد 39، 675/3، وما بعدها، و ح/ع ص 675.

5- بلمه: Anhydridisen من (بلاماه) أي أخذ من الجسم الماء فجعله بلا ماء، وتقابله كلمة ميه وأماه.

6- قوزحه: من قوس قزح.

7- عبشم: من عباد الشمس.

وهكذا فإنه أمام هذا العدد الهائل من الألفاظ المنحوتة في اللغات التي تقوم على رعاية المخترعات العلمية نجد أنفسنا مضطرين إلى إخضاع لغتنا لظروف العصر وضروراته؛ وذلك باللجوء إلى النحت، مستأنسين بالشواهد الموروثة، وبما توصلت إليه المجامع اللغوية في هذا الصدد على أن تراعى الشروط التالية:

1- ألا يكون اللفظ المنحوت نابيا في الجرس عن سليقة العربية.

2- أن يكون المنحوت على وزن عربي، نطق به العرب على قدر الإمكان.

3- أن يؤدي المنحوت حاجات اللغة من إفراد وتثنية ونسب وإعراب، ومن هنا كان موقف مجمع اللغة العربية الذي قال بجواز النحت، عندما تلجئ إليه الضرورة، مع مراعاة طبيعة العربية في ذلك[1].

وبمراعاة تلك الشروط يصبح النحت وسيلة إيجابية في إثراء اللغة العربية، وتجديد ألفاظها لتلاحق التطور العلمي والحضاري الحديث، من غير تنكر لطبيعتها أو عدوان على خصائصها.

ويرتبط النحت بالدلالة الصوتية من جهة أن الألفاظ المنحوتة تحمل دلالة تربطها في ذهن المتكلم والسامع بالأصل الذي نُحِت منه، فكلمات؛ بسمل، سبحل، حولق، عبشمي، درعمي إلى غير ذلك، مرتبطة بأصولها، وهي بسم الله، وسبحان الله، ولاحول ولاقوة، وعبد شمس، ودار العلوم.

ولو وضعنا الضوابط التي صاغها مجمع اللغة العربية بين أيدينا وقمنا بتوليد ألفاظ عن طريق النحت، فإن الصلة ستظل باقية بين المنحوت والمنحوت منه،

1) مجموعة القرارات العلمية 9/3.

ولايقطعها إلا بلى المنحـوت منـه، وعندهـا لايكـون العيـب في النحـت بـل إن اللفظة أو الكلمات المنحوت منها بليت وماتت.

خاتمة ونتائج

تناولت فيما مضى الدلالة الصوتية في اللغة العربية، وهي ظاهرة ناقشها اللغويون قديما وحديثا، كما ناقشها من قبلهم الفلاسفة وغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى.

وقد انتهى النقاش بأكثر هؤلاء إلى رفضها، ومن ثم فرض سور حصين حولها يمنع ولوجها والخوض في غمارها.

وبعد رحلة لم تكن باليسيرة استعرضت فيها مظاهر الدلالة الصوتية وهي:

1) دلالة حكايات الأصوات المسموعة.

2) دلالة بعض المصطلحات اللغوية.

3) دلالة الأصوات الهجائية.

4) دلالة الحركات.

5) دلالة النبر والتنغيم.

6) دلالة الصيغ والأوزان الصرفية.

7) دلالة الاشتقاق من الأعيان.

8) دلالة النحت.

انتهى البحث إلى النتائج التالية:

1) نشأت اللغة أول أمرها محاكاة للأصوات المسموعة، ثم تطورت بالمواضعة والاصطلاح وغيرها من عوامل التطور، حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن، ومن ثمّ فإن اللفظ اكتسب دلالته بالطبع أول الأمر، أي بمحاكاة الطبيعة.

2) تنقسم الدلالة الصوتية إلى نوعين: دلالة صوتية مطّردة وهي المستفادة من الدور الذي تقوم به الأصوات اللغوية جميعها في اللغة ودلالة صوتية غير مطردة، وهي ماتستفاد من طبيعة بعض الأصوات، وعلى هذا يكون التفريق بين المصطلحين اللغويين الوحدة الصوتية المميزة (الفونيم) Phoneme، والعنقود الصوتي المميز (الفونستيم) Phonestim، وهذا النوع من الدلالة الصوتية هو محور البحث.

3) الدلالة الصوتية ظاهرة لغوية يمكن ملاحظتها في اللغة العربية، بل وفي كثير من اللغات، على الرغم من أنها قد تكون في العربية أظهر، ومتجلية في مظاهر عدة.

4) حكايات الأصوات المسموعة غالبا ماتكون مطابقة لما تعبّر عنه، وقد تختلف من لغة إلى أخرى بسبب العوامل البيئية والإمكانات الصوتية المتاحة في اللغة.

5) غالبا مايؤتى بصوت أو صوتين لبداية الحكاية أو لنهايتها، وهذا الصوت أو هذان الصوتان لايتم وضعه أو وضعها اعتباطا، فكثيرا مايتوهم الحاكي بداية الحكاية أو نهايتها عند مخرج صوت من الأصوات، فيضع ذلك الصوت بداية لحكايته أو نهايتها، كما في القعقعة والرنين والنهيق.

6) الحكايات التي يعبر بها اللغويون عن اللغات المذمومة تقوم على الآتي:

أ- إيراد الصوتين المبدلين كما في الكسكسة والكشكشة.

ب- إيراد الصوت المبدل كما في الفحفحة، أو البدل كما في العجعجة، وذلك لتعذر إيراد الصوتين المبدلين في مقطع مكرر، فالمتكلم يجد صعوبة في تكرار مقطع مكرر من العين والحاء أو الياء والجيم.

ج- إيراد الكلمة التي يحدث فيها البدل كما في أنطى من أعطى، و«عن» من «أن» حيث اصطلحوا على تسميتهما بالاستنطاء والعنعنة.

7) هناك كثير من مفردات اللغة يمكن ملاحظة الأصل الحكائي فيها، وهذا

يعني أن هذه الكلمات مشتقة من حكايات الأصوات المسموعة.

8) الأصل الثنائي ملاحظ في كثير من الكلمات العربية، غير أن هذا لايجعلنا ننساق وراء الداعين إلى هدم علم الصرف القائم أساسا على الجذور الثلاثية وهدم المعجمات المبوّبة على ذلك.

9) توحي الأصوات الهجائية بدلالات معينة، فبعضها يدل على الشِّدّة وبعضها يدل على السّعَة، إلى غير ذلك، وهذا أمر راجع إلى طبيعة الصوت نفسه من حيث الشدة والرخاوة والاستعلاء والاستفال والجهر والهمس.

10) الحركات من بنيوية وإعرابية وجدت في اللغة العربية للتفريق بين المعاني والقيام بأدوار في تحديد المعنى، ولم توجد تسهيلا للنطق فقط.

11) يساعد النبر والتنغيم في اللغة العربية، كما في غيرها من اللغات على إكساب الكلمات معاني جديدة قد لاتتأتى بدون أحدهما.

12) ترتبط الصيغ الصرفية والأوزان بدلالات معينة، فمنها ما يؤدي دورا عاما على نحو ما نلاحظ في أوزان الأفعال والمشتقات والمصادر وجموع التكسير وغيرها. ومنها ما يؤدي دورا خاصا مثل دلالات بعض الأوزان على معان مجردة كدلالة وزن فَعُل في الأفعال، والفَعَلان في المصادر، حيث يجيء على الأول كل فعل ثلاثي يدل على سَجِيَّة أو طَبْع، ويأتي على الثاني كل مصدر يدل على حركة أو اضْطِراب.

13) الاشتقاق من الأعيان ظاهرة عرفتها العربية قديما، ونرى التوسع فيها دونما تهافت لحاجة المصطلحات العلمية وظروف الحضارة.

والعلاقة بين المشتق والمشتق منه واضحة جلية، فبمجرد النطق بالمشتق تبرز إلى الذهن المادة الأصلية.

14) عرفت اللغة العربية النحت قديما، ونرى التوسع فيه وفق الضوابط التي وضعتها المجامع اللغوية، ويرتبط النحت بالدلالة الصوتية من جهة أن

كلمة قصيرة من أربعة أصوات مثل «حولق» يمكن أن تقوم بدور عدد من الكلمات، فإذا قال المتكلم: حولق الرجل، عرف السامع أن الرجل قال: لاحول ولاقوة إلابالله.

وأخيرا فإنني أستطيع القول بأن من الجديد في هذا البحث خلاص هذه الظاهرة من الآراء الفلسفية وجعلها ظاهرة لغوية خالصة يمكن عدها من مباحث علم الدلالة الذي هو فرع من علم اللغة، كما أنه جمع شتات ظواهر لغوية متناثرة تحت مسمى عام هو الدلالة الصوتية.

ولايفوتنى أيضا أن أذكر بأن بعض ماتناوله البحث يمكن أن يتخذ وسيلة لتنمية اللغة وزيادة مفرداتها في وقت أصبحت فيه الحاجة تدعو بإلحاح إلى هذا النمو وهذه الزيادة، وهي حاجة فرضتها علينا مقتضيات التعريب والترجمة لمواكبة حركة التطور التي يشهدها العالم في مختلف فنون المعرفة، كما أعتقد أن بعض الظواهر التي تناولها هذا البحث قد تصلح مادة للبحث اللغوي المقارن.

ولله الحمد أولاً وأخيرا.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صالح سليم عبد القادر

فهرس المراجع

أولا: العربية:

1) القرآن الكريم، رواية قالون عن نافع.

2) الإبدال، عبد الواحد أبو الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، 1961م.

3) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، د.عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.

4) إحصائيات جذور معجم لسان العرب، د.حلمي موسى، الكويت، 1972م.

5) أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.

6) ارتقاء اللغة عند الطفل، د.صالح الشماع، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

7) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن على الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

8) أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجانى، مكتبة محمد على صبيح، القاهرة، 1977م.

9) أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1975م.

10) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة الفاتح، 1973م.

11) أشتات مجتمعات، عباس محمود العقاد، دار المعاف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1970م.

12) الاشتقاق، عبد الله أمين، لجنة التأليف، القاهرة: ط 1، 1956م .
13) الاشتقاق، فؤاد ترزي، بيروت، 1962م.
14) الاشتقاق والتعريب، عبدالقادر المغربي، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1947م.
15) الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1981م.
16) الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، منشورات جامعة الفاتح، 1986م.
17) أصول الفقه الإسلامي، د.زكي الدين شعبان، منشوارت جامعة قاريونس، الطبعة الرابعة، 1979م.
18) اعترافات الشدياق في الساق على الساق، عماد الصلح، دار الرائد، بيروت، الطبعة الخامسة 1984م.
19) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976م.
20) الألفاظ اللغوية وخصائصها وأنواعها، عبد الحميد حسن، قسم البحوث اللغوية، 1971م.
21) الأمالي، إسماعيل بن القاسم القالي، منشورات دار الحكمة دمشق، بدون تاريخ.
22) الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد الإنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
23) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السابعة، 1974م.
24) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة، 1982م.

25) البحث اللغوى عند الهنود، د. أحمد مختـار عمـر، دار الثقافـة، بـيروت، 1972م.
26) البحر المحيط، محمد بن يوسف بـن علـي أبـو حيـان الأندلسـي، مطبعـة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، 1328هـ.
27) البلاغة تطور وتـاريخ، د.شـوقي ضيـف، دار المعـارف القـاهرة، الطبعـة الرابعة، 1979م.
28) البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق فـوزي عطـوي، مكتبة بيروت 1962م.
29) تاج العروس، محمد بن محمد بن الحسين الزَّبيدي، القاهرة، 1306هـ.
30) تاريخ آداب العـرب، مصطفـى صـادق الرافعـي، مطبعـة الاسـتقامة،، 1940م.
31) تاريخ العرب قبل الإسلام، د.جواد علي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1957م.
32) تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون، دار القلـم، بـيروت، 1980م، الطبعة الأولى.
33) التركيب اللغوي للأدب، د.لطفي عبد البديع، مطبعة النهضـة، القـاهرة، 1970م.
34) التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهـري، دار الفكـر، بـدون تاريخ.
35) تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك القاهرة، الطبعـة الخامسة،، 1955م.
36) التطور اللغوي التاريخي، د.إبراهيـم السـامرائي، دار الأندلـس، بـيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
37) التطور النحوي، برجستراس، مطبعة السماح، القاهرة، 1929م.
38) تهذيب المقدمة اللغوية، د.أسعد على، دمشق، 1981م.

39) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، الطبعة الرابعة عشرة، 1974م.
40) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد أبو عبد الله القرطبي، دار الشام للتراث، بدون تاريخ.
41) جمهرة العرب، محمد بن الحسن بن دريد، حيدر آباد،، 1344هـ.
42) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1962.
43) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، بولاق، القاهرة، 1299هـ.
44) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
45) الدراسات اللغوية عند العرب، محمد آل ياسين، مطبعة الحياة بيروت، 1980م.
46) دراسات في اللغة، د.إبراهيم السامرائي، مطبعة المعاني، بغداد، 1961م.
47) دراسات في علم اللغة، د.كمال بشر، دار المعارف القاهرة، الطبعة الرابعة، 1979م.
48) دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، 1980م .
49) دقائق العربية، أمين آل ناصر الدين، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية.
50) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، الطبعة السادسة، 1960م.
51) دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 1980 م.
52) دور الكلمة في اللغة، استيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، 1975م.
53) ديوان امرىء القيس، امرؤ القيس بن حجر، دارالكتب العلمية، بيروت،

الطبعة الأولى، 1983م.
54) الرد على النحاة، أحمد بـن مضاء القرطبي، تحقيـق شـوقي ضيـف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة 1982م.
55) الساميون ولغـاتهم، د.حسـن ظاظـا، الإسـكندرية، مطبعـة المعـري، دار المعارف، 1971م.
56) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن الهنـداوي، دار القلم دمشق، 1985م.
57) شرح الأشموني على الألفيـة، أبـو الحسـن علـي بـن محمـد الأشـموني، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
58) شرح الألفية، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، تحقيق محمد ميي الديـن عبد الحميد، بدون تاريخ.
59) شرح المفصَّل، موفق الديـن يعيـش بـن يعيـش، عـالم الكتـب، بـيروت، بدون تاريخ.
60) الصاحبي في فقه اللغة، أحمـد بـن فـارس، تحقيـق مصطفـى أحمـد صقـر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977م.
61) صفوة العرفان في علم البيان، عبد المقصـود عبـد اللـه، مطبعـة السـعادة، القاهرة، بدون تاريخ.
62) العربية، يوهـان فـك، تحقيـق وتعريـب: عبـد الصبـور شـاهين، بريـوت، الطبعة الأولى، 1966م.
63) العلم الخفاق مـن علـم الاشـتقاق، محمـد صديـق خـان، الطبعـة الأولى، القسطنطينية، 1296هـ.
64) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1982م.
65) علم اللغة العربيـة، د. محمـود حجـازي، وكالـة المطبوعـات، الكويـت، 1973م.
66) علم اللغة، د.علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعـة السادسـة،

بدون تاريخ.
67) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د.محمود السعران، دار المعارف، القاهرة.
68) غرائب اللغة، رفائيل نخلة اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1960م.
69) فصول في اللغة، د.رمضان عبد التواب، بغداد، 1961م.
70) الفعل زمانه وأبنيته، د.إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
71) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 1977م.
72) فقه اللغة العربية وخصائصها، د.أميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
73) فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1978م.
74) فقه اللغة في الكتب العربية، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
75) فقه اللغة وأسرارالعربية، أبومنصور عبد الملك الثعالبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1981م.
76) فقه اللغة وخصائص العربية، د.محمد المبارك، دار الفكر، الطبعة السادسة، 1975م.
77) فقه اللغة، د.علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.
78) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، 1982م.
79) فن الخطابة، أحمد محمد الحولى، دار نهضة مصر للطباعة، بدون تاريخ.

80) في اللهجات العربية، د.إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، القاهرة الطبعة الرابعة، 1973م.
81) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
82) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد، مكتبة المعارف، بيروت، بدون تاريخ.
83) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، 1966 م.
84) كلام العرب، د. حسن ظاظا، دار النهضة، بيروت، 1976م.
85) لحن العوام، محمد بن محمد بن الحسين الزَّبيدي، تحقيق وتعليق رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1964م.
86) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار لسان العرب، بيروت، ترتيب الخياط ومرعشلي.
87) لغات البشر، ماريو باي، ترجمة: صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1970م.
88) اللغة الشاعرة، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة.
89) اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، بدون تاريخ.
90) اللغة بين المعيارية والوصفية، د.تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1980م.
91) اللغة والحضارة، د. مصطفى مندور، منشأة المعارف، الإسكندري، 1941م.
92) اللغة، فندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص، الأنجلو المصرية، القاهرة 1950م.
93) المباحث اللغوية في العراق، د. مصطفى جواد، بغداد، الطبعة الثانية،

1965م.
94) مباحث في النظرية الألسـنية وتعليم اللغـة، د. ميشـال زكريـا، المؤسسـة الجامعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.
95) مجالس ثعلب، أحمد بن يحي ثعلب، تحقيق عبدالسلام هـارون، دار المعارف، مصر، 1982م.
96) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق، بيروت، الطبعة الثالثة.
97) المخصص، علي إسماعيل بن سيده، تحقيق: لجنة إحيـاء الـتراث العربـي في دار الآفـاق الجديـدة، منشـورات دار الآفـاق الجديـدة ، بـيروت، بـدون تاريخ.
98) المدراس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1979م.
99) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الديـن عبـد الرحمـن السـيوطي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
100) المصطلحات العلمية في اللغة العربيـة في القديـم والحديـث، د. مصطفـى الشهاوي، دمشق، مطبعة الترقي، طبع المجمع العلمي العربي، 1965م.
101) المعاجم العربية، د. عبد الله درويش، القاهرة، 1962م.
102) معاني القرآن، أبـو زكريـا معـاذ الفـراء، عـالم الكتـب، بـيروت، الطبعـة الثانية.
103) المعجم العربى الجديد، هادي العلوي، الطبعة الأولى، 1983م، دار الحـوار للنشر والتوزيع، سوريا.
104) المعجم العربي نشأته وتطوره، د.حسين نصار، دار مصر للطباعة، الطبعـة الثانية، 1962م.
105) معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق عبد الله درويش، بغداد، 1967م.

106) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، بدون تاريخ.
107) معجم المصطلحات في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، 1979م.
108) معجم علم اللغة النظري، محمد الخولي، مكتبة الحياة، لبنان، 1983م.
109) معجمات عربية سامية، مرمرجي الدومنكي، مطبعة المرسلين، بيروت 1955م.
110) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور موهوب ابن أحمد الجواليقي، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، 1361هـ.
111) معيار الشعر، محمد بن أحمد بن طباطبا، تحقيق عباس عبد الستار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
112) مغني اللبيب، حاشية الأمير، جمال الدين، عبد الله بن هشام، مطبعة الحلبي، بدون تاريخ.
113) المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة الاستقامة، الطبعة الثالثة، 1962م.
114) المقابسات، حيان بن حيان التوحيدي، المطبعة الرحمانية.
115) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إسماعيليان نجفي، إيران، قم، خيابان ارم.
116) المقدمة اللغوية، عبد الله العلائلي، المطبعة العصرية، بدون تاريخ.
117) المقدمة، عبد الرحمن ابن خلدون، دار القلم، بيروت، الطبعة الرابعة، 1980م.
118) من قضايا اللغة والنحو، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1974م.
119) مناهج البحث في اللغة، د.تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1979م.

120) المنهج الصوتي للبنية العربية، د.عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
121) المورد، منير البعلبكي، طبع سنة 1979م، بيروت.
122) مولد اللغة، أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، 1983م.
123) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1980م.
124) نحو وَعْيٍ لُغَوِيّ، مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
125) نزهة الألبا في طبقات الألبا، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، 1960م.
126) نشوء اللغة ونموها واكتهالها، أنستاس ماري الكرملي، القاهرة، 1938م.
127) نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1948م.
128) نوادر اللغة، أبوزيد الأنصاري، بيروت، 1894م.
129) هنرى فليش، العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966م.
130) الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، مكتبة الشهباء، سوريا، 1969م.

ثانيا: الدوريات

1) حوليات الجامعة التونسية، العدد 23، 1984م
2) مجلة الثقافة العربية ليبيا، العدد 11 نوفمبر 1981م.
3) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج1: 1935م، ج2: 1936م، ج3: 1955م. ج11: 1959م.
4) مجلة المجمع العلمي، دمشق، مجلد 8، 27، 39.

ثالثا: المراجع الأجنبية

1) Bleemfield . Leonard Language . Holt . Rinehart . And Winston.

2) Sleat،c. Taylor، SH،Hoard ،J، Intreduction To Phondlogy، Prentice. Hall. INC.

3) Wright. A Grammar OFTHE Arabic Language. Cambridge. University. Press. Cambridge.

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع 205

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم